

تحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها

الإرشاد الفني العالمي



تحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها: الإرشاد الفني العالمي
(Improving the collection and use of administrative data on violence against women:
global technical guidance)

ISBN 978-92-4-006566-6 (نسخة إلكترونية)

ISBN 978-92-4-006567-3 (نسخة مطبوعة)

© 2022 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و منظمة الصحة العالمية. جميع الحقوق محفوظة.

الاقتباس المقترح. تحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها: الإرشاد الفني العالمي.
(Improving the collection and use of administrative data on violence against women: global technical guidance)

نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و منظمة الصحة العالمية: 2022

المبيعات والحقوق والترخيص. يجب توجيه جميع طلبات الترجمة وحقوق النسخ والتكيف وإعادة البيع وحقوق الاستخدام التجاري الأخرى إلى permissions@unwomen.org.

بيانات عامة لإخلاء المسؤولية. لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد الواردة فيه، على أي رأي كان من جانب المنظمة أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة والخطوط المتقطعة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل بشأنها.

كما أن ذكر شركات محددة أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة أو موصى بها من جانب المنظمة أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها في الطابع ولم يرد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تُمَيِّز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بالأحرف الاستهلاكية (في النص الإنكليزي).

وقد اتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة و منظمة الصحة العالمية كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك، فإن المواد المنشورة تُوزع دون تقديم أي نوع من أنواع الضمانات، صريحة كانت أم ضمنية. ويحتّم القارئ وحده المسؤولية عن تفسير هذه المواد واستخدامها ولا تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو منظمة الصحة العالمية بأي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار التي قد تترتب على استعمالها.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو منظمة الصحة العالمية.

الخطوة 1

تعرف على الاستخدامات المناسبة
للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة
وتحديد الأولويات

الخطوة 2

إنشاء آلية تنسيق بيانات إدارية وطنية
أو دون وطنية للعنف ضد المرأة

الخطوة 3

تحليل بيئة التشريعات والسياسات
والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة

الخطوة 4

عقد حوار بين المنتج والمستخدم للبيانات
الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

الخطوة 5

الاتفاق على البيانات الإدارية للعنف
ضد المرأة التي سيتم جمعها وتحليلها
والإبلاغ عنها

الخطوة 6

إنشاء خطة تنفيذ لجمع البيانات الإدارية
بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها
(احتياجات التدريب والموارد)

الخطوة 7

تنفيذ عملية الإبلاغ المنتظم عن البيانات
الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

الخطوة 8

المشاركة في عملية نقل البيانات

إقرارات

تم تطوير هذه الإرشادات الفنية العالمية من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية (WHO) من خلال البرنامج المشترك بشأن بيانات العنف ضد المرأة وبنصائح لا تقدر بثمن من إحدى المجموعات الاستشارية من الخبراء من وكالات الأمم المتحدة وكذلك الخبراء المستقلين.

تود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجه الخصوص أن تشكر أعضاء المجلس الاستشاري الفني: كلوديا غارسيا مورينو، وأفني أمين، ولين ماري ساردينها، من منظمة الصحة العالمية؛ ألكسندرا روبنسون من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ روبرتو مورغويا هويرتا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛ كلوديا كبا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ كيت روجفي، وكاترين ماكاليستر، من الفريق الفني العالمي لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني (GBVIMS)؛ كريستينا فابر من المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE)؛ وكارول هاجمان وايت من جامعة أوسنابروك. بالإضافة إلى ذلك، تشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة كريستين ديمر (جامعة ملبورن) وميليسا بترانجيلو سكاي (الحقوق العالمية للمرأة) وكارول واتسون وييامز (إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية) على مساهماتهم.

كما ساهم الزملاء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقرات الرئيسية والمكاتب الإقليمية والقطرية في تطوير الإرشاد: ميليسا ألفارادو، وغريس بولنزي غولير، وماريا تيريزا بانوت غويرا فافيللا، وخامسافات تشانتافيسوك، وزينب الشبيحي، وجيسامين إنكارناسيون، وأبيجيل إريكسون، إيسيووا ياهين، وزامير كلمندي، وأنا لورا مولينا أرمينتا، وبياتريس موليندوا، وفلورا نوشي، وكارلا راميريز دوكونينج، وسونيا راستوجي، ولبلي ريوي، وليندا ساناجا-أوكماتا، وأيمن سعدي، ونايلى سانشيز، وإيفلين سيلبي ليتيو، وريا جان تاباكو، وكانا تاناكا.

قام كل من جونكال بلازاولا كاستانيو، ورافائيل رافين ويليز عثمان، من قسم إنهاء العنف ضد المرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق إنتاج الوثيقة وإدارتها بدعم من كاليوبي مينجيرو.

كما تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشكر إلى تاميل كيندال، الكاتبة الرئيسية للوثيقة.

ساهمت في مراجعة الترجمة ياسمين زيد. تصميم الجرافيك بواسطة بلوسوم.

لم تكن هذه المبادرة ممكنة لولا الدعم المالي المقدم من وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة من خلال البرنامج المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز المنهجيات والقياس وبناء القدرات الوطنية لبيانات العنف ضد المرأة (البرنامج المشترك بشأن بيانات العنف ضد المرأة).

الخطوة 1

تعرف على الاستخدامات المناسبة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتحديد الأولويات

14

مثال عالمي: استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لتحسين استجابات السياسات والبرامج خلال كوفيد-19-

17

الخطوة 3

تحليل بيئة التشريعات والسياسات والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة

24

3.1 تحليل القوانين والسياسات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة والبيانات الإدارية data
3.2 تحليل بيئة البيانات وأنظمة المعلومات الموجودة

25

27

مثال محلي: رسم خرائط بيئة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة ومواءمة جمع البيانات في أوغندا

28

الخطوة 5

الاتفاق على البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها وتحليلها والإبلاغ عنها

34

5.1 الاتفاق على الحد الأدنى من مجموعة البيانات
5.2 وضع التعريفات التشغيلية وعمليات إدارة البيانات

34

38

مثال محلي: إحصاء الخدمات المعنية بالعنف ضد المرأة (التقارير الفردية) والنتائج من العنف ضد المرأة في الأرجنتين

41

5.3 إدارة البيانات: من الجمع إلى الإبلاغ عن تدفقات البيانات متعددة القطاعات
5.4 إنشاء أو تعزيز بروتوكولات مشاركة المعلومات وإجراءات التشغيل الموحدة لحماية الخصوصية والسرية

42

44

مثال محلي: تعزيز خصوصية البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وأمنها باستخدام الوصول على أساس الدور في كوسوفو

45

الخطوة 7

تنفيذ عملية الإبلاغ المنتظم عن البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

51

7.1 تحديد المؤسسات المسؤولة عن الإبلاغ
7.2 ضمان أن البيانات الإدارية عالية الجودة يتم جمعها وتجميعها والإبلاغ عنها

51

52

مثال محلي: تحسين إجراءات التشغيل الموحدة ونشرها لجمع البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإدخالها والتحقق منها في مولدوفا

52

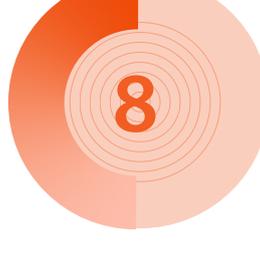
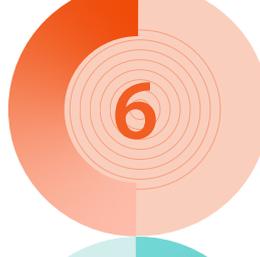
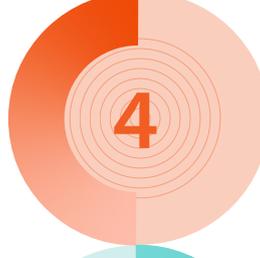
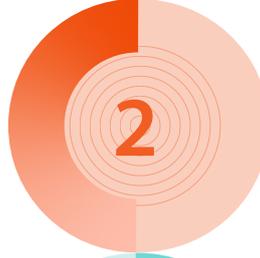
7.3 وضع معايير عامة بشأن الدورية والشفافية وتوافر البيانات وإصدارها
7.4 التأكد من أن عمليات التحليل والإبلاغ تحترم السرية

53

53

مثال محلي: بوابة مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا: منصة بيانات إدارية متعددة القطاعات وموجهة للجمهور بشأن العنف ضد المرأة

54



6 اختصارات الحروف الأوائلية والاختصارات
7 قائمة الأشكال والإطارات
8 مقدمة

الخطوة 2

إنشاء آلية تنسيق بيانات إدارية وطنية أو دون وطنية للعنف ضد المرأة

18

مثال محلي: اللجنة الوطنية المغربية لرعاية النساء ضحايا العنف

19

2.1 اختيار القيادة والعضوية لآلية التنسيق
2.2 تحديد الاختصاصات لآلية التنسيق

20

21

مثال إقليمي: حجم واحد لا يناسب الجميع: قيادة آليات البيانات الإدارية متعددة القطاعات للعنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية

23

الخطوة 4

عقد حوار بين المنتج والمستخدم للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

31

مثال محلي: تنفيذ حوارات المستخدمين والمنتجين للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة في جامايكا

32

الخطوة 6

إنشاء خطة تنفيذ لجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها (احتياجات التدريب والموارد)

46

6.1 تضمين التدريب في مجال العنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

46

مثال محلي: تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على التصدي للعنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية في الهند

48

6.2 تخطيط الموارد البشرية وموارد البنية التحتية والموارد المالية المطلوبة

50

الخطوة 8

المشاركة في عملية نقل البيانات

55

8.1 تحسين مستوى الإلمام بثقافة البيانات
8.2 تعزيز توصيل البيانات لسد الفجوة بين إعداد البيانات واستخدامها

55

56

مثال محلي: نقل البيانات لتحسين سبل التصدي للعنف ضد المرأة في ولاية زاكاتيكاس بالمكسيك

58

الموجز الختامي

60 الملحق
65 الملحق

الملحق الأول: المبادئ التوجيهية الملحق الثاني: أمثلة قُطرية وإقليمية على الاستخدامات ذات الأولوية للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة (رصد البرامج وتعيين الخدمات)
الملحق الثالث: خيارات الرد المقترحة والتعريفات الموصى بها مجموعة البيانات الدنيا الملحق الرابع: مثال على قائمة مرجعية للخصوصية والسرية في التوثيق

74

التعليقات الختامية

اختصارات الحروف الأوائلية والاختصارات

البنك الوطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة	BANEVIM
civil society organization (منظمة المجتمع المدني)	CSO
emergency contraception (الوسائل العاجلة لمنع الحمل)	EC
European Union (الاتحاد الأوروبي)	EU
Gender-Based Violence Information Management System (نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني)	GBVIMS
National Statistics Institute (Spain) (المعهد الوطني للإحصاء - إسبانيا)	INE
information-sharing protocol (بروتوكول مشاركة المعلومات)	ISP
memorandum of understanding (مذكرة تفاهم)	MoU
national statistics office (مكتب الإحصاء الوطني)	NSO
post-exposure prophylaxis (العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس)	PEP
Unified Registry of Cases of Violence Against Women (Argentina) (السجل الموحد لقضايا العنف ضد المرأة - الأرجنتين)	RUCVM
Sustainable Development Goal (هدف التنمية المستدامة)	SDG
standard operating procedure (إجراء التشغيل القياسي)	SOP
terms of reference (شروط مرجعية)	TOR
United Nations Committee on the Elimination of Violence against Women (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة)	UN CEDAW
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)	UN Women
United Nations Office on Drugs and Crime (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)	UNODC
violence against women (العنف ضد المرأة)	VAW
World Health Organization (منظمة الصحة العالمية)	WHO

قائمة الأشكال والإطارات

الأشكال

15	الاستخدامات ذات الأولوية للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة	الشكل 1:
33	التخطيط لحوار البيانات بين المستخدم والمنتج	الشكل 2:
36	الحد الأدنى الموصى به لمجموعة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة	الشكل 3:
42	تدفقات بيانات العنف ضد المرأة متعددة القطاعات: الجمع للإبلاغ	الشكل 4:
56	البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة	الشكل 5: يمكن أن يؤدي الاهتمام باحتياجات مستخدمي البيانات إلى تحسين استخدام

الإطارات

10	تعريفات: العنف الجسدي والنفسي والجنسي	الإطار 1:
12	عدم الإيذاء: تصميم يركز على الناجيات لأنظمة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة	الإطار 2:
14	لا يمكن للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة أن تمثل الانتشار	الإطار 3:
16	مساهمة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في تحليل حقوق الملكية	الإطار 4:
20	استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في المراقبة وتحسين الجودة: وظائف منفصلة؟	الإطار 5:
25	استبيان مؤشر هدف التنمية المستدامة 5-1-1: هل الأطر القانونية للعنف ضد المرأة موجودة لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها؟	الإطار 6:
30	جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة من الخدمات العامة أو من الخدمات المتخصصة للعنف ضد المرأة	الإطار 7:
31	منتجي البيانات ومستخدمي البيانات	الإطار 8:
37	هل ينبغي جمع تصورات الناجيات عن جودة الخدمة في بيانات إدارية روتينية؟	الإطار 9:
40	مواءمة التعريفات السلوكية للعنف ضد المرأة مع معايير حقوق الإنسان: حالة الاغتصاب الزوجي	الإطار 10:
57	تلبية احتياجات مستخدمي البيانات في منتجات توصيل البيانات	الإطار 11:

مقدمة

والصحة والخدمات الاجتماعية) وهيئات التنسيق التي يجب مراعاتها عند العمل على تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها للأغراض الإحصائية على المستوى المحلي أو الوطني.

تم تنظيم الإرشاد الفني في ثماني خطوات. يوصى بقراءته بالكامل، حيث أن العديد من الخطوات مترابطة. علاوة على ذلك، قد لا تكون الخطوات خطية، حيث يعتمد ذلك على نضج هيئات التنسيق المشتركة بين القطاعات أو القطاعية التي تشرف على جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وإدارتها وإدارة المعلومات والأنظمة الإحصائية القائمة. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن هذه الخطوات ليست إلزامية ولكنها تهدف إلى أن تكون بمثابة إرشادات للبلدان في تطوير قدرتها على جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها.

ثماني خطوات لتحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها

1. معرفة الاستخدامات المناسبة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتحديد الأولويات
2. إنشاء آلية تنسيق بيانات إدارية وطنية أو دون وطنية بشأن العنف ضد المرأة
3. التحليل والمواءمة مع التشريعات والسياسات والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة
4. عقد حوار بين المستخدم والمنتج للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة
5. الموافقة على البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها وتحليلها والإبلاغ عنها
6. إنشاء خطة تنفيذية لجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها
7. تنفيذ عملية الإبلاغ الدوري عن البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة ورصدها
8. الانخراط في توصيل البيانات

يستند الإرشاد الفني إلى الأدلة الدولية وآراء الخبراء والخبرات المنشورة في ورقة الخلفية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020 ويكملها: «تجميع الأدلة حول جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

يتم جمع البيانات الإدارية من قبل الحكومات والمنظمات الأخرى بشكل أساسي للأغراض الإدارية، وعادةً ما يكون ذلك أثناء تقديم الخدمة أو كجزء من العمليات الداخلية مثل إعداد الميزانية. يتم (أو يمكن) جمع البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة كجزء من تقديم الخدمات والدعم للناجيات أو الرد على مرتكب العنف المزعوم أو المدان من قبل السلطات وأنواع مختلفة من مقدمي الخدمات، مثل الشرطة والمدعين العامين والمحاكم ووكالات الرعاية الاجتماعية ومقدمي الخدمات الاجتماعية وملاجئ النساء والخطوط الساخنة للعنف والقطاع الصحي. يمكن أيضًا اشتقاق هذه البيانات من التنظيم الإداري لهذه الخدمات (على سبيل المثال، معلومات حول الموظفين والميزانيات). يستخدم هذا الإرشاد الفني مصطلح «الخدمات» للإشارة إلى مجموعة كبيرة من التدخلات والتفاعلات مع الناجين والناجيات ومرتكبي العنف في قطاعات الصحة والعدالة والشرطة والخدمات الاجتماعية.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء العنف ضد المرأة: من الكلمات إلى الأفعال يؤكد أن البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة توفر معلومات قيمة، غالبًا لا يمكن الحصول عليها من خلال الاستطلاعات، والتي من شأنها:

- ← تقديم نظرة ثاقبة عن عدد النساء اللائي يستفدن من خدمات معينة بسبب العنف ضد المرأة؛
- ← المساعدة في تقدير الحاجة إلى هذه الخدمات وتكليفها؛
- ← المساهمة في فهم استجابات القطاع للعنف والاحتياجات غير الملباة؛
- ← تحديد الحاجة إلى التدريب بين مقدمي الخدمات؛
- ← توفير معلومات لتقييم البرامج والسياسات وإبلاغ توليد تشريعات وسياسات وإجراءات جديدة أو محسنة لمنع العنف ضد المرأة والاستجابة له.

تهتم البلدان بشكل متزايد باستخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لفهم العنف ضد المرأة ومنعه والاستجابة له وتوسيع للحصول على التوجيه والدعم حول كيفية جمع هذه البيانات واستخدامها بشكل فعال وأخلاقي. تم تطوير هذا الإرشاد الفني العالمي لتحديد الخطوات والتوصيات الرئيسية للقطاعات (على سبيل المثال، اللجان الوطنية للعنف ضد المرأة، وهيئات الإحصائية) أو القطاعية (على سبيل المثال، العدالة والشرطة

يمكن استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لأغراض إدارة الحالات؛ ومع ذلك، فإن هذا الغرض خارج نطاق هذا الإرشاد الفني، الذي يركز على إنتاج البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لأغراض إحصائية. على عكس العديد من المسوحات أو التعداد، تم جمع البيانات الإدارية في الأصل للأغراض الإدارية وليس للأغراض الإحصائية.

البيانات هؤلاء مستخدمين للبيانات ممن سيستخدمون البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لرصد الخدمة وكمدخل للتقييم ورسم خرائط الخدمة وتقييم القدرات بهدف نهائي يتمثل في تحسين منع العنف ضد المرأة والاستجابة له (راجع الخطوة 1 والشكل 1). قد يجد مستخدمو البيانات من غير منتجي البيانات، مثل دعاة إنهاء العنف ضد المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، ومستخدمي البيانات من الأوساط الأكاديمية ومراكز البحث، أن هذا الإرشاد الفني موضع اهتمام لكنهم ليسوا الجمهور الأساسي.

القطاعات

تم الاسترشاد بالإرشاد الفني من خلال المراجعة والتشاور مع خبراء من قطاعات الصحة والعدالة والشرطة والخدمات الاجتماعية والقطاعات الإنسانية حول الخبرات القطرية والإقليمية مع جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها. ويركز على الدروس المستفادة والقابلة للتطبيق عبر قطاعات متعددة ويقترح عددًا صغيرًا من المتغيرات التي يجب أن تجمعها جميع القطاعات (الحد الأدنى لمجموعة البيانات).

وإذ يدرك أن احتياجات البيانات القطاعية وأنظمة المعلومات الوطنية ودون الوطنية تتباين، فإن الإرشاد الفني يتمشى ويشتمل على توصيات من التوجيهات الصحية القطاعية القائمة، الشرطة والعدالة ومعايير الخدمة المتفق عليها دوليًا والمحددة في حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف. يتصور هذا الإرشاد الفني أن تطوير نظام البيانات الإدارية دون الوطني أو الوطني للعنف ضد المرأة وتحسينه سيشمل مقدمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين من قطاعات متعددة، اعتمادًا على النظام البيئي الوطني أو دون الوطني لمقدمي خدمات العنف ضد المرأة. من الناحية العملية، قد يتم إشراك كل من مقدمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين، وقطاعات ومناطق جغرافية متعددة، على مراحل، مع العمل على تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها، التي تتركز في البداية بين مقدمي الخدمات أو القطاعات أو المناطق الجغرافية التي يوجد بها قيادة قوية، والاستعداد للتعاون والقدرات الحالية لجمع البيانات.

واستخدامها». يتم تقديم التوصيات بناءً على الأدلة الموجودة، والإرشاد، والخبرة القطرية والإقليمية من قطاعات متعددة، وآراء الخبراء.ⁱⁱ

تعتمد العديد من القرارات المتعلقة بجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها إلى حد كبير على السياق. في بعض الحالات، بدلاً من تقديم توصيات، تحدد الإرشادات مزايا وعيوب الخيارات المختلفة لدعم آلية تنسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة (الموضحة في الخطوة 2) لاتخاذ قرارات مستنيرة. من المتصور أن تكون الإرشادات الفنية وثيقة قابلة للتعديل يجب تحديثها بشكل دوري عندما تستخدمها البلدان وتكيفها مع السياقات والاحتياجات الخاصة بكل بلد.

نطاق الإرشاد الفني العالمي: الجمهور، والقطاعات، وأنواع العنف ضد المرأة

الجمهور

يتطلب تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها خبرة في مجال العنف ضد المرأة وفي إنتاج الإحصاءات واستخدامها، فضلاً عن المعرفة المتعمقة الخاصة بالسياق والمسؤولية عن تقديم خدمات العنف ضد المرأة وما يتصل بها من نظم جمع البيانات الإدارية وإدارة المعلومات. يوصي هذا الإرشاد الفني بإدراج الأفراد الذين لديهم مجالات المعرفة المختلفة هذه والمسؤوليات ذات الصلة في آلية تنسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة (الخطوة 2) لتوفير السياسة والقيادة التشغيلية. بمجرد إنشاء آلية التنسيق، يمكن لها استخدام الإرشاد كمرجع.

على نطاق أوسع، فإن جمهور هذا الإرشاد الفني هم المنتجون والمنتجات على المستويين الوطني ودون الوطني للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. سيجد مديرو برامج الحكومة والمجتمع المدني المسؤولين عن تقديم الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة والتفاعل مع مرتكبي العنف، ومكاتب الإحصاء الوطنية، وصانعي السياسات الوطنيين ودون الوطنيين أن ذلك مفيد في تصميم عمليات الجمع والإدارة والتحليل والإبلاغ والاتصال بشأن البيانات الإدارية الخاصة بالعنف ضد المرأة وتخطيطها وتنفيذها. غالبًا ما يكون منتجو

ii في الفترة من 2019 إلى 2021، طلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة معلومات حول تجارب البلدان في جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها من 62 جهة معنية من 20 دولة من خلال مقابلات متعمقة حول عملية تطوير أنظمة البيانات الإدارية القطاعية ومتعددة القطاعات للعنف ضد المرأة، ومتابعة التواصل عبر البريد الإلكتروني واجتماع مجموعة الخبراء الذي عرض التجارب القطرية والإقليمية. جاء أصحاب المصلحة من وزارات الصحة، والعدالة، والخدمات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والآليات النسائية، ومكاتب الإحصاء الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والأمم المتحدة. وكانت المناطق والبلدان الممثلة على النحو التالي: أفريقيا (ملاوي، وأغندا، زيمبابوي)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين، بلير، كولومبيا، جامايكا، المكسيك)؛ الدول العربية / شمال أفريقيا (المغرب)؛ آسيا والمحيط الهادئ (فيجي، إندونيسيا، كيريباتي، الفلبين، تونغا)؛ وأوروبا وآسيا الوسطى (جورجيا، إيطاليا، كوسوفو، مولدوفا، إسبانيا، طاجيكستان). كما تم توجيه الإرشاد من خلال الدروس المستفادة من تجربة نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني (GBVIMS) التي تعمل في الأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ لأكثر من عقد من الزمان.

أنواع العنف ضد المرأة

واستخدامها لهذه الأشكال وغيرها من أشكال العنف، إذا اعتبرت البلدان أولويات. بالنظر إلى العمل الموازي لوضع إطار إحصائي شامل لعمليات قتل النساء على أساس نوع الجنس (قتل الإناث)، بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن هذا الإرشاد الفني لا يشمل قتل الإناث ولكنه يتوافق مع هذا الإطار الإحصائي. سيسهم تحسين جمع وإتاحة المتغيرات الموصى بها في مجموعة البيانات الدنيا في فهم عمليات قتل النساء على أساس الجنس ومنعها والاستجابة لها من خلال توفير معلومات مهمة عن دوافعهم المتعلقة بنوع الجنس، على سبيل المثال، تحديد الشريك أو غير الشريك الجسدي أو النفسي أو الجنسي قبل القتل.

تشمل الحد الأدنى من مجموعة البيانات المقترحة في هذا الإرشاد الفني العنف الجسدي والنفسي والجنسي الذي تتعرض له النساء في مواقع متعددة ومن قبل مختلف مرتكبي العنف.ⁱⁱⁱ ويركز بشكل أساسي على استخدام البيانات الإدارية لمنع العنف الذي تتعرض له النساء بالبغات والاستجابة له.^{iv} ولا يشمل في هذا المنعطف أشكالاً أخرى من العنف مثل الاتجار أو العنف الاقتصادي أو غيرها من الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومع ذلك، فمن المسلم به أن المبادئ والخطوات والمتغيرات الموصى بها الموضحة في الدليل يمكن تطبيقها لتحسين جمع البيانات الإدارية



الإطار 1

تعريفات: العنف الجسدي والنفسي والجنسي

العنف الجسدي يتكون من أفعال تهدف إلى إيذاء الناجية جسدياً وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أفعال مثل الدفع، أو الإمساك، أو لي الذراع، أو شد الشعر، أو الصفع، أو الركل، أو العض، أو الضرب بقبضة أو بشيء، ومحاولة الخنق أو الخنق، الحرق عن قصد، أو التهديد، أو الهجوم بنوع من الأسلحة أو المسدس أو السكين.

العنف النفسي يتكون من أي فعل يثير الخوف أو الاضطراب العاطفي.

يتضمن مجموعة من السلوكيات التي تشمل أفعال الإساءة العاطفية (على سبيل المثال، التعرض للإهانة بشكل متكرر في الأماكن العامة أو التخويف أو تدمير أشياء تهتم بها) والسيطرة على السلوكيات (على سبيل المثال، منعك من رؤية العائلة أو الأصدقاء أو طلب الرعاية الصحية دون إذن).

العنف الجنسي يُعرّف بأنه أي نوع من السلوك الجنسي الضار أو غير المرغوب فيه يُفرض على شخص ما، سواء باستخدام القوة الجسدية أو التخويف أو الإكراه. ويشمل أفعال الاتصال الجنسي المسيء، والأفعال الجنسية القسرية، والشروع في القيام بأفعال

جنسية أو إتمامها (الجماع) دون موافقة (اغتصاب أو محاولة اغتصاب)، وأفعال عدم الاتصال (على سبيل المثال، الإكراه على مشاهدة مواد إباحية أو المشاركة فيها) و / أو الإكراه على شيء جنسي تعتبره المرأة مهيناً أو مشيناً. يشمل العنف الجنسي التحرش الجنسي والإساءة اللفظية والتهديدات. يُعرّف الاغتصاب بأنه الدخول في الإيلاج المهبل أو الشرجي أو الفموي غير الرضائي ذي الطبيعة الجنسية لجسد شخص آخر مع أي جزء أو شيء بدني، بما في ذلك من خلال استخدام العنف الجسدي ووضع الضحية في موقف تكون فيه لا يمكن أن يقول لا أو يمتثل بسبب الخوف.

iii عند تصميم البيانات الإدارية، من المهم السماح بتسجيل العنف الذي تتعرض له النساء في مواقع متعددة (على سبيل المثال، المنازل والأماكن العامة وأماكن العمل) ومن قبل مرتكبي العنف المتعددين (على سبيل المثال، الشركاء وأفراد الأسرة المتعايشون أم لا والجيران، وأرباب العمل أو الغرباء) (راجع الملحق الثالث). ومع ذلك، من المهم أيضاً ملاحظة أن أشكال العنف الأكثر شيوعاً التي تتعرض لها النساء في جميع أنحاء العالم هي العنف الجسدي والنفسي والجنسي من الشريك (IPV) والعنف الجنسي من غير الشريك (NPSV). تم اختيار هذه ك نطاق لمراجعة الأدبيات التي استرشد بها هذا الإرشاد الفني لأنها أيضاً الأشكال التي تتعلق بالمعرفة والممارسة - بما في ذلك الأطر التشريعية والسياساتية (بما في ذلك التجريم) بالإضافة إلى القياس والمعايير الخاصة بجمع البيانات (بشكل أساسي لاستطلاعات الانتشار) - هي الأكثر تطوراً وقوة (Kendall 2020، ص 10-11). اعتماداً على السياق، قد يتم أيضاً الإبلاغ عن العنف الذي يرتكبه مرتكبو العنف الآخرون، سواء كان ذلك من أفراد الأسرة الآخرين أو في مكان العمل، ويكون من المفيد تسجيله، على الرغم من أن أدوات القياس والتعريفات الموحدة أقل تطوراً، إلا أن تسجيلها يمكن أن يساعد في تحسين التعلم عليها.

iv حيث أن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الأطفال والمراهقين هو قضية حاسمة، إلا أن هذه الوثيقة لا تقدم إرشادات فنية محددة ذات صلة بالاعتبارات القانونية والسياسية لجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة من القصر واستخدامها. من المهم تعزيز جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي تشمل الفتيات والمراهقات (القصر)، ويمكن بذل الجهود في هذا الصدد في وقت واحد حيث أن العديد من مقدمي الخدمات متماثلون بالنسبة للنساء والأطفال البالغين. ومع ذلك، تتطلب أنظمة جمع البيانات وإدارة المعلومات اعتبارات أخلاقية وسلامة وموافقة إضافية يجب اتباعها (راجع اليونيسف 2020).

انتقام مرتكبي العنف أو الوصم من قبل الآخرين، يجب أن تكون النساء واثقات من أن المعلومات المتعلقة بهن وخبراتهم ستبقى آمنة وسرية. ضمان السرية مبدأ أساسي للإحصاءات بالإضافة إلى خاصية أساسية لتوفير خدمات أساسية عالية الجودة للناجيات من العنف ضد المرأة.

هناك تمييز مهم يجب القيام به بين المشاركة المحتملة للمعلومات الشخصية للرعاية والإدارة («إدارة الحالة») مع عدد قليل من المسؤولين عن توفير الخدمات والحفاظ على السرية عند استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لأغراض إحصائية. غالبًا ما تخشى الناجيات من أن الكشف عن العنف ضد المرأة لمقدمي الخدمات والمؤسسات، ثم مشاركة معلومات التعريف الشخصية دون موافقتهم، قد يؤدي إلى تدخلات غير مرغوب فيها في حياتهن أو في حياة أطفالهن ووصمهن في المجتمع. لأغراض الرعاية والإدارة، يجب دائمًا مطالبة الناجيات بموافقتهم قبل مشاركة معلوماتهن الشخصية مع مجموعة محدودة من المسؤولين الذين يحتاجون إلى المعرفة من أجل توفير رعاية جيدة. إذا كانت هناك حدود للسرية بسبب متطلبات الإبلاغ الإلزامية (أي، شرط مقدمي الخدمات الصحية أو الاجتماعية للإبلاغ عن الحالات الفعلية أو المشتبه فيها للعنف ضد المرأة إلى الشرطة أو السلطات الأخرى)،^٧ يجب إخبار الناجيات بهذا الأمر قبل أن يُطلب منهن الكشف عن العنف حتى يتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما يفصح عنه.

لأغراض إحصائية، تظل المعلومات المتعلقة بأفراد محددين سرية دائمًا، ويجب ألا يتم التعرف على أفراد محددين أبدًا. تختلف الموافقة المستنيرة المكتوبة عن البحث، وهي ليست عادةً جزءًا من إنشاء السجل الإداري. يجب أن تتوافق جمع البيانات الإدارية الخاصة بالعنف ضد المرأة وإدارتها مع لوائح الخصوصية الوطنية والقطاعية ومع المعايير الدولية التي تشمل الإبلاغ عن كيفية استخدام معلومات التعريف الشخصية ومع من وتحت أي ظروف ستمم مشاركة المعلومات مع أطراف ثالثة. إذا لم يتم الموافقة صراحة على الاستخدام الثانوي للبيانات الشخصية، مثل استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية، في وقت جمع البيانات، فإن التوجيه الدولي هو أنه بالإضافة إلى كونه قانونيًا

مبادئ لتوجيه جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها

المبادئ التوجيهية المتداخلة التالية، التي تم تكييفها لجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها من باقة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف، يجب أن يدعم جمع هذه البيانات وتحليلها وتبادلها والإبلاغ عنها؛ نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحساسية الثقافية ومدى ملاءمة العمر؛ نهج يركز على الناجيات؛ والسلامة؛ ومساءلة مرتكب العنف (راجع الملحق الأول).

تتمثل الأهداف الرئيسية لجمع استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتعزيزها في تحسين السياسات والبرامج لمنع العنف ضد المرأة ودعم الناجيات ومحاسبة مرتكبي العنف. هناك التزام أخلاقي واضح لضمان أن جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها يفيد الناجيات ولا يسبب أي ضرر. يضع النهج الذي يركز على الناجيات حقوق المرأة واحتياجاتها وسلامتها في مركز كل من تقديم الخدمات وجمع البيانات الإدارية واستخدامها. توصيات لمنع الأضرار المحتملة ولجعل تصميم أنظمة البيانات الإدارية التي تركز على الناجيات وتنفيذها ملخصة في الإطار 2.

السرية

تعتبر السرية سمة أساسية لجودة تقديم الخدمات والجمع الأخلاقي واستخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. كان الضرر المحتمل المرتبط بانتهاكات السرية أحد الشواغل الرئيسية التي أثارها الخبراء أثناء تطوير هذا الإرشاد الفني. تعد سرية المعلومات التي يمكن تحديدها شخصيًا ركيزة أساسية لنهج قائم على حقوق الإنسان يضمن سلامة الناجيات. يمكن أن يؤدي انتهاك السرية - على سبيل المثال، الإفصاح لمرتكب العنف أو لأفراد الأسرة عن أن امرأة طلبت المساعدة بسبب العنف ضد المرأة أو تسرب المعلومات التي تسمح لمرتكب العنف بتحديد موقع الناجية بعد ترك علاقة عنيفة - إلى عواقب اجتماعية سلبية للناجيات ويخاطر بتصعيد العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المميت. تشكل انتهاكات السرية أيضًا تهديدًا بالحق الأذى بمن يدعمون الناجيات من العنف ضد المرأة، بما في ذلك مقدمي الخدمات. للبحث عن الخدمات والكشف عن تجارب العنف دون خوف من

^٧ يشير الإبلاغ الإلزامي إلى التشريعات التي أقربها بعض الدول والتي تلزم الأفراد المحددين مثل مقدمي الرعاية الصحية بالإبلاغ (عادة إلى الشرطة أو النظام القانوني) عن أي حالة عنف منزلي فعلي أو مشتبه به أو عنف الشريك. في العديد من البلدان، ينطبق الإبلاغ الإلزامي في المقام الأول على إساءة معاملة الأطفال وإساءة معاملتهم للقصر، ولكن في بلدان أخرى تم توسيعه ليشمل الإبلاغ عن بعض أنواع العنف ضد المرأة. توصي إرشادات منظمة الصحة العالمية بعدم الإبلاغ عن العنف ضد النساء البالغات إلى السلطات المختصة مثل الشرطة أو ضباط الحماية. قد تكون الاستثناءات من ذلك في الحالة التي يتطلب فيها القانون الإبلاغ الإلزامي عن القاصرين الذين تعرضوا لسوء المعاملة أو عندما تكون حياة المرأة التي تعرضت للعنف في خطر مباشر (منظمة الصحة العالمية 2013). تعتمد حزمة الخدمات الأساسية على هذه التوصيات لتصرح بأن الإبلاغ الإلزامي عن الحالات الفردية بين الوكالات المنسقة يجب حظره إلا في حالات الخطر المباشر أو الأطفال الضحايا أو الضعف الخاص (هيئة الأمر المتعددة للمرأة وآخرون، 2015، الوحدة 2، ص. 16 والوحدة 5، ص. 15).

معلوماتهم، فيجب احترام رغباتهم دون أي حرمان من الرعاية أو الخدمات. يعد تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة فرصة لتحسين السرية وحماية البيانات في موقع تقديم الخدمة وفي إدارة البيانات (راجع الخطوة 5.4). يجب تنفيذ السياسات والإجراءات لحماية السرية والبيانات الشخصية للناجيات الأفراد ومركبي العنف (المزعومين) في كل خطوة، من جمع البيانات إلى تخزين البيانات ومعالجتها وتحليلها وتوصيلها. يجب تدريب جميع الموظفين الذين لهم دور في توثيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وإدارتها على هذه السياسات والإجراءات، والالتزام بالتنفيذ وإعلامهم بالعقوبات المفروضة على عدم الامتثال.

ويضمن الخصوصية الفردية، يجب أن يكون الاستخدام متوافقاً مع الولايات المؤسسية و«حماية المصلحة الحيوية أو الأفضل لفرد (أفراد) أو مجموعة (مجموعات) من الأفراد» الذين يتم استخدام معلوماتهم الشخصية.

التوصية الواردة في هذا الإرشاد الفني هي أنه أثناء جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، يتم إبلاغ الأفراد بالمعلومات الخاصة بهم والموافقة عليها صراحةً من أجل الرعاية والإدارة، وإبلاغهم بأن البيانات الإجمالية التي لا تحدد هويتهم سٌستخدم في إعلام وتحسين سياسات وبرامج العنف ضد المرأة. إذا لم يوافقوا على تسجيل



الإطار 2

عدم الإيذاء: تصميم يركز على الناجيات لأنظمة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة

جمهور هذه الأسئلة والتوصيات هو آلية تنسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة (الخطوة 2) التي ستشرف على تصميم وتنفيذ نظام جمع البيانات واستخدامها. تم تضمين مزيد من التفاصيل حول كيفية تنفيذ هذه التوصيات الموجزة في هذا الإرشاد الفني.

من الذي يحكم وينسق الجهود لتحسين البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة؟

- إشراك ممثلين وممثلات عن منظمات المجتمع المدني المتخصصة بالعنف ضد المرأة في آلية التنسيق لتوفير معرفة الخبراء وزيادة الوعي بمخاوف

على تقديم خدمة العنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية.

- تصميم استمارات جمع البيانات وأنظمة إدارة المعلومات لتسهيل عدم استجابة الناجيات. قم بتضمين «أرفض الإجابة» كخيار استجابة لتمييزه عن البيانات المفقودة.

- تقليل عبء الاستجابة على الناجيات.
- الحد من عدد الأسئلة المطروحة وجمع الحد الأدنى من مجموعة البيانات.
- تجنب صياغة الأسئلة للإيحاء باللوم أو وصم الناجيات.
- طرح أسئلة قد يُنظر إليها على أنها غازية أو تصيب الناجيات بصدمة بالتعاطف فقط إذا لزم الأمر. يجب توضيح الغرض وإعطاء الناجيات خيار عدم الرد.

الناجيات وأولوياتهن فيما يتعلق بالبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة

- استشارة خبراء وخبيرات الناجيات حيثما أمكن لتقديم مدخلات في نماذج جمع البيانات وأنظمة إدارة المعلومات.

ما البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها؟

- إن تقديم خدمات عالية الجودة هو الأولوية دائماً - يجب ألا يمثل التوثيق / جمع البيانات أبداً عائقاً أمام تلقي الخدمة، ويجب أن تكون الناجيات قادرات على رفض تسجيل معلوماتهم دون خوف من فقدان الخدمات.
- إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات والرعاية في التسلسل والتوقيت على جمع البيانات والتأكد على استقلالية الناجيات لرفض الإجابة أو جمع المعلومات في التدريب

التعرف على الناجيات من العنف ضد المرأة. يجب أن يكون المشرفون وصناع القرار، بمن فيهم المسؤولون عن برامج وسياسات العنف ضد المرأة، قادرين فقط على الوصول إلى البيانات الإجمالية (مجهولة المصدر) الإحصائيات على عكس السجلات الفردية).

• يجب أن تتبع إدارة البيانات (إدخال البيانات ومشاركة البيانات وتحليلها) أفضل الممارسات لحماية البيانات وأمنها. إذا كانت السجلات مرتبطة بمعرفة فريدة، فيجب إجراء إدارة البيانات بما في ذلك المشاركة وأي ربط في بيئة بيانات آمنة.^{vi}

ما البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي يتم نشرها؟

• إخفاء هوية أي معلومات متاحة للجمهور (بدون أسماء، تأكد من أن الأرقام المبلغ عنها كبيرة بما يكفي^{vii} لمنع التعرف على الأفراد بناءً على الموقع أو مكان الإقامة والعمر وما إلى ذلك).

• توصي مجموعة البيانات الدنيا بجمع جنس الناجي/الناجية وعمره/عمرها وعلاقته/علاقتها بمرتكب العنف ومكان حدوث العنف (انظر الخطوة 5). يمكن أن تشمل المتغيرات الهامة الإضافية: العرق، حالة الإعاقة، المواطنة / حالة الهجرة، الهوية الجنسية والتوجه الجنسي. يجب أن تكون المتغيرات الإضافية آمنة لجمعها وذات صلة بتوفير الرعاية.

من لديه حق الوصول إلى البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة؟

• قصر الوصول إلى السجلات الفردية للناجيات من العنف ضد المرأة على أولئك الذين يحتاجون إلى المعرفة لأنهم يشاركون في تقديم الرعاية أو مسؤولين عن تجميع البيانات والإبلاغ عنها، وضمان السرية.

• في موقع تقديم الخدمة، يجب ألا يتمكن الأفراد غير المسؤولين عن تقديم الرعاية / الخدمة المباشرة المتعلقة بالعنف ضد المرأة من

• لا توثق المشكلات غير الضرورية لتقديم الخدمة أو التي قد تؤدي إلى التحيز أو التمييز ضد الناجي/الناجية أثناء تقديم الخدمة أو في الإجراءات القانونية اللاحقة. قد يكون قطاع الشرطة أو العدالة ملزماً بجمع المعلومات عن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الناجيات، ولكن لا يتعين جمع هذه المتغيرات من قبل قطاعات أخرى أو استخراجها كجزء من مجموعة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. يجب السعي إلى حماية الناجيات وتجنب إعادة الإيذاء المرتبط بجمع البيانات أثناء تقديم الخدمة.

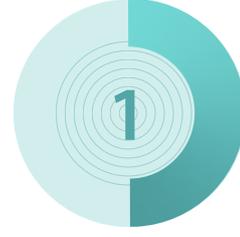
• توثيق استخدام المخدرات والكحول وحالة الصحة العقلية فقط عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات. لا ينبغي استجواب الناجيات حول تاريخهن الجنسي.

• سيحدد الإطار القانوني والسياق الاجتماعي المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي يمكن جمعها بشكل آمن.

vi ضمان السرية الإحصائية وأمن البيانات هو مبدأ لإنتاج الإحصاءات. يتطلب ذلك وضع المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات والإجراءات المناسبة لضمان السرية الإحصائية، وتطبيق بروتوكولات صارمة لحماية سرية البيانات على المستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات الجزئية، وإدارة البيانات الجزئية في بيئة آمنة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاء 2019، ص 23-24 ، 115).

vii قمع أي خلية مع أقل من خمس ملاحظات هو اصطلاح متكرر. يمكن أن تستند القواعد الخاصة بأحجام الخلايا (ما يعتبر كبيراً بدرجة كافية) إلى مجموعة البيانات المحددة ورأي الخبراء. سيتم وضع قواعد محددة لمنع البيانات كجزء من بروتوكولات إدارة البيانات ومعالجتها (انظر الخطوة 5) (كلاين وآخرون. 2002).

تعرف على الاستخدامات المناسبة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتحديد الأولويات



الخطوة

أيضًا معلومات إضافية تتجاوز مجموعة البيانات الدنيا. راجع الشكل 1 للحصول على ملخص لمختلف الاستخدامات ذات الأولوية للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة والأسئلة التي يمكن لكل منها الإجابة عليها. يمكن أن يساعد فهم الاستخدامات المختلفة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة والمعلومات المختلفة اللازمة للوفاء بها (سواء مجموعة البيانات الدنيا أو مجموعة البيانات الدنيا بالإضافة إلى المعلومات الإضافية) في توجيه القرارات المتعلقة باستخدامات الأولوية لهذه البيانات في السياق الوطني / دون الوطني. من المهم بنفس القدر لتحديد الأولويات فهم ما لا يمكن للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة أن تخبرنا به (راجع الإطار 3).

يمكن للبلدان استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لفهم أفضل أنواع المساعدة التي تطلبها الناجيات، تقييم الاستجابة الحالية للعنف ضد المرأة وتحسين السياسات والبرامج ذات الصلة. في هذا الإرشاد الفني، نحدد ثلاثة استخدامات ذات أولوية لهذه البيانات: (1) مراقبة استخدام خدمة العنف ضد المرأة (بناءً على مجموعة البيانات الدنيا الموصى بجمعها من قبل جميع القطاعات)؛ (2) برامج الرصد لتقييم تنفيذ السياسة وتغطية الخدمات وجودتها، الأمر الذي يتطلب معلومات وتحليلات إضافية خاصة بالقطاع تتجاوز الحد الأدنى من مجموعة البيانات؛ و(3) رسم خرائط الخدمة لتقييم قدرة الخدمة وتخصيص الموارد وتكلفة تخطيط النظام، الأمر الذي يتطلب

الإطار 3:

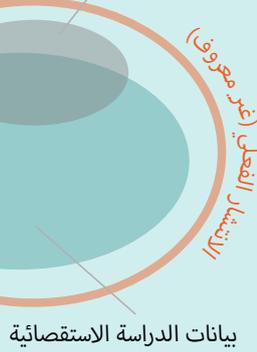
لا يمكن للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة أن تمثل الانتشار

- لا يمكن استبدال البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في الدراسات الاستقصائية السكانية لتقدير مدى انتشار العنف ضد المرأة، أي نسبة النساء والفتيات من السكان الذين يتعرضون للعنف. على سبيل المثال، لا يمكن استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة للإبلاغ عن مؤشرات هدف التنمية المستدامة 5-2-1 و 5-2-2.^{viii}
- يسعى أكثر من 40 في المائة من الناجيات من العنف ضد المرأة إلى الحصول على مساعدة من أي نوع. أولئك الذين يطلبون في الغالب المساعدة من العائلة والأصدقاء بدلاً من الدعم المؤسسي، مثل الشرطة أو الخدمات الصحية. أقل من 10 في المائة من الناجيات اللاتي يطلبن المساعدة يذهبن إلى الشرطة.

خطورة



البيانات الإدارية



بيانات الدراسة الاستقصائية

- تخبرنا بيانات استخدام الخدمة عن حجم الطلب على الخدمات. يمكن أن تخبرنا بعدد المرات التي تم فيها استخدام الخدمة، وإذا كانت الخدمة تتعقب الاستخدام من قبل المستخدمين الجدد والمتكررين، فكم عدد الناجيات اللاتي سعين إلى الخدمات من مؤسسة وتلقينوها في فترة زمنية معينة.
- لمزيد من المناقشة حول وحدات العد المختلفة (الخدمات المقدمة، أو الأشخاص الذين تلقوا الخدمات)، راجع الخطوة 5-2. من المهم زيادة المعرفة بين صانعي السياسات والمديرين ومقدمي الخدمات حول ما يمكن أن تخبرنا به البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وما لا يمكنها (راجع الخطوة 8).

viii المؤشر 5-2-1: نسبة النساء اللاتي لديهن شريك والفتيات المتزوجات في سن الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، في الاثني عشر شهرًا الماضية، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر. المؤشر 5-2-2: نسبة النساء والفتيات اللواتي يبلغن من العمر 15 عامًا فما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص بخلاف الشريك في الاثني عشر شهرًا السابقة، حسب العمر ومكان حدوثه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2015(ب)).

الشكل 1: الاستخدامات ذات الأولوية للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة

مراقبة استخدام الخدمة	مراقبة البرنامج لتقييم تنفيذ السياسة وتغطية الخدمة وجودتها	رسم خرائط الخدمة وتخطيط النظام
بناءً على مجموعة البيانات الدنيا الموصى بها (الخطوة 5): عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها، وأنواع العنف ضد المرأة المبلغ عنها، والعلاقة بين الناجيات ومرتكبي العنف في حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها، ونوع الجنس وعمر الناجيات ومرتكبي العنف، وما إذا كانت الخدمات مقدمة / تمت الإحالات.	يتطلب معلومات إضافية خاصة بالقطاع مثل المتغيرات لقياس ما إذا تم تقديم الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة ومدى مساءلة مرتكب العنف.	يتطلب مصادر معلومات إضافية لتقييم قدرة الخدمة وتخصيص الموارد والتكلفة مثل عدد وملامح الموظفين المنتشرين في مختلف الخدمات والميزانيات.

تمت الإجابة على الأسئلة من خلال كل أولوية استخدام للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة

ما خدمات العنف ضد المرأة التي يتم تقديمها للناجيات وما الخصائص الحاسمة للناجيات ومرتكبي العنف وأنواع العنف ضد المرأة من ذوي الخبرة؟	هل تم تطبيق سياسات وخدمات العنف ضد المرأة وفقاً للمعايير؟	ما القدرة الوطنية / دون الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والاستجابة له؟
← ما النساء اللواتي يبحثن عن الخدمات بسبب العنف ضد المرأة؟	← هل يلتزم تقديم الخدمة بالبروتوكولات والمبادئ التوجيهية الوطنية/دون الوطنية؟ (على سبيل المثال، كم عدد الناجيات اللاتي تلقين الرعاية / الاستجابة التي استوفت الحد الأدنى من معايير الجودة؟ هل التحقق مع مرتكبي العنف (المرغمومين) والحكم عليهم ومعاملتهم يتوافق مع المبادئ التوجيهية المعمول بها؟)	← ما تغطية تقديم الخدمة؟ على سبيل المثال، كم عدد العيادات والمستشفيات التي تقدم خدمات العنف ضد المرأة أو كم عدد مراكز الشرطة ووحدات المدعين العامين التي قامت بتدريب موظفين / وحدات متخصصة والموارد المادية اللازمة للاستجابة للعنف ضد المرأة؟
← أين ومتى تحدث أعمال العنف هذه؟	← هل كان تقديم الخدمة في الوقت المناسب؟	← ما البنية التحتية والموارد البشرية والمالية المنتشرة حالياً؟ على سبيل المثال، عدد أسرة المأوى، عدد الأشخاص المدربين، عدد الأشخاص العاملين، وظائف الأشخاص المستخدمين، النفقات على الأجور والرواتب، تكاليف التشغيل.
← كم عدد تقارير العنف ضد المرأة التي تم تقديمها في إطار زمني معين؟	← هل تتوافق خدمات العنف ضد المرأة مع الممارسات الجيدة الوطنية / الدولية؟	
← ما الخدمات والإحالات التي تم تقديمها؟	← ماذا كانت النتيجة؟ للخدمات الصحية / الاجتماعية المقدمة، والإحالات، والتأج الطبية / الاجتماعية المحتملة؛ لشكاوى الشرطة / العدالة، التحقيق، التهم، الإدانات، الأحكام.	

<<

مراقبة استخدام الخدمة	مراقبة البرامج لتقييم تنفيذ السياسة وتغطية الخدمة وجودتها	رسم خرائط الخدمة وتخطيط النظام
<h3>الغاية: الاستخدام لأنواع مختلفة من البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة</h3>		
<ul style="list-style-type: none"> ← تلخيص تقارير العنف ضد المرأة التي سجلتها الخدمات / السلطات. ← وصف الناجيات ومرتكبي العنف الذين يتفاعلون مع الخدمات. ← يمكن للمعلومات المتعلقة بحوادث العنف (تقارير الحالة) أن تفيد مبادرات الوقاية وتقديم الخدمات. ← يمكن مقارنة المعلومات الواردة من تقارير الحالة بتقديرات السكان لتحديد الفجوات المحتملة في طلب الخدمة أو تقديم الخدمة، على سبيل المثال، 15 في المائة من سكان البلد هم أقلية عرقية ولكن 1 في المائة فقط من العنف ضد المرأة المبلغ عنه للشرطة يتم الإبلاغ عنه من قبل نساء الأقليات العرقية. ← إذا توفرت بيانات انتشار العنف ضد المرأة، يمكن إجراء مقارنات أكثر دقة حول أنواع العنف ضد المرأة والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للناجيات اللاتي يبلغن عن العنف ضد المرأة في الاستطلاعات والسعي للحصول على خدمات العنف ضد المرأة. 	<ul style="list-style-type: none"> ← يمكن تحديد الأماكن التي تحتاج إلى جهد / عمل لتلبية معايير الخدمة / مجالات التحسين. ← لقد ثبت أن مراقبة تنفيذ البرامج باستخدام البيانات الإدارية وتقديم النتائج لمقدمي الخدمات يؤدي إلى زيادة توفير الرعاية للمعايير. ← تعتبر البيانات الإدارية الخاصة بالقطاع من المدخلات الهامة لتقييم البرامج والسياسات. <p>للحصول على أمثلة لهذه الاستخدامات، راجع الأمثلة 1 و2 في الملحق الثاني.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ← يمكن تحديد فجوات الخدمة واستخدامها لتخصيص الموارد. ← تعد بيانات قدرة الخدمة أساسية لتقييم تقدم المكلفين بالمسؤولية وتخطيط النظام وتعبئة الموارد. <p>للحصول على مثال لهذا الاستخدام، انظر المثال 3 في الملحق الثاني.</p>
<p>راجع الإطار 4.</p>		



الإطار 4:

مساهمة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في تحليل حقوق الملكية

يتمثل أحد المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في «عدم ترك أحد خلف الركب»؛ ينبغي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لجميع الدول والشعوب وجميع شرائح المجتمع، مع إعطاء الأولوية للوصول أولاً إلى أولئك الذين تخلفوا عن الركب. يعد تحليل حقوق الملكية باستخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة مساهمة مباشرة وهامة في رصد أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن تصف البيانات من الذي يمكنه الوصول إلى خدمات منع العنف ضد المرأة والاستجابة لها وتوفير معلومات لرصد

تقديم هذه الخدمات ونتائجها. يمكن أن توفر المعلومات حول من يمكنه الوصول إلى خدمات العنف ضد المرأة نظرة ثاقبة لمن لا يحصل على الخدمات من خلال تثلث هذه المعلومات مع بيانات انتشار العنف ضد المرأة، إن وجدت، أو بيانات التعداد حول هيكل السكان.

لا يمكن استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي تتطلب بيانات انتشار لا يمكن إنشاؤها إلا من خلال الدراسات الاستقصائية، ولكن يمكن استخدام البيانات الإدارية حول استخدام الخدمة وتقديم الخدمات وتخصيص الموارد لزيادة فهم التقدم المحرز نحو أهداف

التنمية المستدامة 5-2، 11-7 و 16-1 و 16-2 و 16-3 و 16-6^x وما إذا كان هذا التقدم عادلاً. تتضمن مجموعة البيانات الدنيا الموصى بها عمر الناجين والناجيات وجنسهم/جنسهن والعلاقة بين الناجي/الناجية ومرتكب العنف (راجع الشكل 3 في الخطوة 5). ستكون المعلومات الاجتماعية والديموغرافية الإضافية الأكثر أهمية لتحليل العدالة لاستخدام الخدمة وتقديم الخدمة والنتائج باستخدام البيانات الإدارية خاصة بالسباق الوطني ودون الوطني. يجب أن تركز المبادئ الرئيسية لتوجيه عملية صنع القرار بشأن المتغيرات التي يجب تضمينها في جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة على الناجيات وألا تسبب أي ضرر.

ix SDG target 5.2: الغاية 5-2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وأنواع أخرى من الاستغلال (عمر الناجية، العلاقة بين الناجية ومرتكب العنف، نوع العنف ضد المرأة، موقع العنف ضد المرأة)؛ الهدف 11-7: توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030 (موقع العنف ضد المرأة، عمر الناجية)؛ الهدف 16-1: الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة به في كل مكان (يتم الإبلاغ عن الخدمات بالعنف ضد المرأة)؛ الهدف 2-16: إنهاء الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم (الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، عمر الناجية)؛ الهدف 3-16: تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع (الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، وعملية التحقيق وإقامة العدل: الشكاوى، والتحقيق، والنهم، والإدانات، وإصدار الأحكام، انظر أيضاً الملحق الثاني)؛ الهدف 6-16: تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمر المتحدة، شعبة الإحصاءات 2022)، يساهم الإبلاغ، وتوصيل البيانات (الخطوتان 7 و8) في تحسين المساءلة والشفافية في الاستجابة للعنف ضد المرأة على جميع المستويات.

مثال عالمي

استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لتحسين استجابات السياسات والبرامج خلال كوفيد-19

«نعمل باستمرار على زيادة استخدامنا للبيانات لتحسين السياسات والخدمات العامة. لا يمكننا أن نفعل كل شيء، لكنه يساهم، ومثال على ذلك كتالوج التدابير العاجلة لمنع العنف ضد المرأة أثناء حالة الطوارئ كوفيد-19».

مسؤول حكومي، الآلية النسائية

خلال جائحة كوفيد-19، اكتسبت البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة شأنًا وأهمية في جميع أنحاء العالم حيث سعت الآليات النسائية والوزارات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية إلى الحصول على معلومات «في الوقت الفعلي» لتوجيه السياسات والاستجابات البرنامجية للعنف ضد المرأة. كانت البيانات الإدارية حول استخدام خدمة العنف ضد المرأة والطلب عليها، لا سيما بيانات استخدام الخدمة من الخطوط الساخنة والملاجئ، أساسًا لتشكيل الاستجابات الوطنية والإقليمية والمحلية لحالات الطوارئ للعنف ضد المرأة ورصدها أثناء الجائحة ولتخصيص موارد إضافية لدعم الوقاية والاستجابة.

تشمل البلدان التي زادت من أو أعطت الأولوية لميزانيات الحكومات أو منظمات المجتمع المدني لمنع العنف ضد المرأة أو الاستجابة له أثناء الوباء أرمينيا وأستراليا وكندا وكوت ديفوار وأيرلندا ولاتفيا ونيبال ونيوزيلندا وتونغا وأوكرانيا. عززت تغطية معظم البلدان التي لديها خطوط ساخنة، وأدخلت أنغولا وكمبوديا وغانا والسودان خطوطاً ساخنة مجانية جديدة. ضمنت العديد من البلدان، بما في ذلك ألبانيا والبرازيل والمكسيك، أن قضايا العنف ضد المرأة تمثل أولوية للمحاكم على الرغم من ضعف عملها، وتم تمديد أوامر الحماية تلقائيًا. قدمت بعض البلدان، بما في ذلك تشيلي وكولومبيا ومالطا ورومانيا، حماية اجتماعية موجهة ودعمًا اقتصاديًا للناجيات. وكثيراً ما ساهمت البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في تبرير هذه الاستثمارات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، كما استخدمت لرصد التنفيذ.

مخطط تسلسل القرارات: يعد جمع البيانات حول العنف ضد المرأة وفيروس كوفيد-19 - «أداة لدعم اتخاذ القرار بشأن جمع البيانات».

إنشاء آلية تنسيق بيانات إدارية وطنية أو دون وطنية للعنف ضد المرأة



الخطوة

«بدون تعاون وتنسيق بين المؤسسات على مستوى مختلف الفروع والمستويات الحكومية والوزارات والمناطق، لن يكون من الممكن الحصول على البيانات. هذا هو الأساس الرئيسي».

مسؤول حكومي، الآلية النسائية

الاعتبار الأول عند التفكير في إنشاء آلية تنسيق وطنية أو دون وطنية هو ما إذا كانت هناك هيئة وطنية قائمة مسؤولة عن الاستجابة الشاملة للعنف ضد المرأة والمسؤوليات التي تحملها هذه الهيئة المتعلقة ببيانات العنف ضد المرأة، وعلى وجه التحديد البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. سيكون من المهم أيضًا تحديد ما إذا كانت هناك هيئة وطنية أو دون وطنية مسؤولة عن إحصاءات النوع الاجتماعي، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت هذه الهيئة لديها بالفعل مجموعة عمل معنية بإحصاءات العنف ضد المرأة. اعتمادًا على السياق، قد تتطلب الحوكمة للاستجابة الشاملة للعنف ضد المرأة والبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة هئتين مختلفتين: قد تكون الهيئة المسؤولة عن الاستجابة الشاملة للعنف ضد المرأة أكثر توجهاً نحو السياسات في حين أن المسؤولة عن إدارة بيانات العنف ضد المرأة وتنفيذها قد تتطلب المزيد من التقنية و آلية تنسيق أو مجموعة عمل موجهة عملياً.

يلزم وجود تنسيق وقيادة ملائمة لإحراز تقدم للبدء في جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها أو تحسينها. يُعد التزام منتجي البيانات ومستخدمي البيانات وصناع القرار على مستوى الإدارة الوسطى والعليا، وداخل القطاعات وعبرها، ضروريًا للنهوض بتجميع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة ومعالجتها والإبلاغ عنها وكذلك استخدامها لتحسين السياسات والاستجابات المبرمجة.

إن إنشاء آلية تنسيق هو فرصة لتحديد الأدوار والمسؤوليات لجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتحليلها والإبلاغ عنها، ولإبرام اتفاقيات مؤسسية لتحسين جودة هذه البيانات واستخدامها وتحفيز الدعم السياسي والتشغيلي لهذه الأنشطة. في القسم الخاص بـ«التنسيق والرصد وجمع البيانات»، تدعو التوصية العامة رقم 35 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (UN CEDAW) بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة، وتحث الدول على «إنشاء آلية أو هيئة، أو تفويض آلية أو هيئة قائمة، للتنسيق المنتظم ورصد التنفيذ الوطني والإقليمي والمحلي وتقييمه وضمان فعالية التدابير».

مثال محلي

اللجنة الوطنية المغربية لرعاية النساء ضحايا العنف



أقر المغرب قانوناً وطنياً لمكافحة العنف ضد المرأة في 2018. تنص المادة 12 من القانون على إنشاء لجنة وطنية مستقلة مسؤولة عن: التنسيق الوطني وتسهيل الاتصال بين مختلف القطاعات المشاركة في منع العنف ضد المرأة والاستجابة له؛ إسداء المشورة ورصد خطط العمل الوطنية والإقليمية والمحلية لمكافحة العنف ضد المرأة وتقييمها؛ وتقديم تقارير سنوية عن النتائج. اجتمعت اللجنة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف في أغسطس 2019 بقيادة القاضية المتقاعدة زهور الحر، التي كانت أول قاضية في البلاد وكانت في طليعة تقنين قانون الأسرة والمساهمة فيه على الصعيد الوطني.

خلال السنة الأولى من وجودها، أنشأت اللجنة الوطنية الاختصاصات (دليل العمل)، التي تحدد أهدافها ومهامها، والقيادة، وعضويتها، ومسؤوليتها عن توفير دعم السكرتارية. تتمتع المفوضية بتمثيل حكومي من القطاعات المسؤولة عن منع العنف ضد المرأة والاستجابة له، بما في ذلك الشرطة والدرك الملكي والعدالة والصحة. تقدم وزارة المساواة، وهي الآلية الوطنية للمرأة، دعم الأمانة للجنة الوطنية.

خلال السنة الأولى من وجود اللجنة الوطنية، نفذت اللجنة برنامجاً للتعليم متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات حول العنف ضد المرأة الذي شارك فيه المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليون وقاموا بتحليل البيئة القانونية والسياسية والبيانات. أدى هذا التعلم والتشخيص المشترك إلى استنتاج مفاده أنه بالنسبة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، فإن «عدم وجود قاموس موحد لوصف الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد المرأة، وعدم وجود نظام معلومات وطني موحد لتقليل التكرار بين أصحاب المصلحة، يجعل الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة ضرورة ملحة». وبالتالي، أوصت اللجنة الوطنية بوضع مؤشرات وتعريفات موحدة للعنف ضد المرأة، وتطوير نظام معلومات إداري مشترك بين القطاعات، وزيادة القدرات التقنية والبنية التحتية للإحصاءات في الوحدات المتخصصة للناجيات من العنف ضد المرأة (قطاعاً الصحة والعدالة)، وضمان التوافق مع القوانين الوطنية التي تحكم حماية البيانات الشخصية ودراسة كيفية مشاركة المعلومات بين القطاعات المختلفة للمتابعة والوقاية الثانوية.

2.1 اختيار القيادة والعضوية لاكية التنسيق

القيادة

- ← إن الوضوح حول قيادة آلية التنسيق، وما المؤسسات التي ينبغي تمثيلها والمسؤول عن معالجة البيانات وإعداد التقارير يمكن أن يدعم التقدم في مجال البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. فالصراع على القيادة أو الافتقار إلى الملكية وما يترتب على ذلك من الإهمال يمكن أن يكون ضارًا. على الرغم من عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع، يمكن مراعاة المعايير التالية عند اختيار المؤسسة أو المؤسسات الرائدة:
 - ← **الأولوية:** تعزى الأهمية إلى البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة داخل المؤسسة.
 - ← **تفويض:** الخصائص القانونية أو السياساتية لرصد الاستجابة للعنف ضد المرأة ولتوليد الإحصاءات.
 - ← **استقلال:** المصدقية الفعلية والمتصورة والموضوعية والاستقلالية عن التدخل السياسي.
 - ← **الوظائف الحالية:** الاستفادة من القدرات الحالية والكفاءات التشغيلية وتجنب ازدواجية الجهود.
- قد يكون نموذج القيادة المشتركة بين المؤسسة المسؤولة عن سياسة العنف ضد المرأة ومكتب الإحصاء الوطني مناسبًا.

العضوية

- يتطلب تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها آلية تنسيق لديها معرفة وخبرة في مجال العنف ضد المرأة والإحصاءات وأنظمة المعلومات وإدارة البيانات (بما في ذلك حماية البيانات) وتقديم الخدمات في القطاعات المشاركة. سيعتمد تكوين آلية التنسيق على الأدوار والمسؤوليات والخبرة ذات الصلة في السياق المحلي، ولكن على الأقل يجب أن تشمل مكتب الإحصاء الوطني، وآلية نسائية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالعنف ضد المرأة.
- ← يتحمل مكتب الإحصاء الوطني المسؤولية عن التنسيق الإحصائي. على المستوى الوطني، يقوم بتطوير معايير لجمع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير، ويوفر الدعم الفني لزيادة القدرة الإحصائية والتنسيق بين الجهات الفاعلة الأخرى. قد يقوم مكتب الإحصاء الوطني أيضًا بجمع وإدارة بيانات العنف ضد المرأة بشكل مباشر، بما في ذلك البيانات الإدارية ونشر الإحصائيات.
- ← قد تكون الآلية النسائية هي المشرفة على الاستجابة للعنف ضد المرأة، وتساهم بالخبرة الموضوعية في إحصاءات العنف ضد المرأة والإحصاءات الجنسانية وتكون مسؤولة بشكل مباشر عن ضمان تقديم الخدمات المتخصصة للعنف ضد المرأة للناجيات.
- ← تساهم منظمات المجتمع المدني بخبرة موضوعية قيّمة في مجال العنف ضد المرأة. اعتمادًا على السياق، يمكنهم أيضًا تقديم نسبة كبيرة من خدمات العنف ضد المرأة المتخصصة للناجيات، مما يجعلهن منتجات ومستخدمات مهمات للبيانات.



الإطار 5

استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في المراقبة وتحسين الجودة: وظائف منفصلة؟

على المستوى الوطني أو دون الوطني، قد يكون من المناسب تقسيم

تقديم الخدمات وداخل القطاعات، من المهم أن يقوم المديرين وصناع القرار المسؤولون عن تقديم الخدمة بمراجعة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة حتى يتمكنوا من تنفيذ تدابير تحسين الجودة.

المسؤوليات بحيث تكون هيئة واحدة مسؤولة عن تنسيق سياسات وتدابير العنف ضد المرأة وتنفيذها وتكون هيئة منفصلة ومستقلة مسؤولة عن رصدها، بما في ذلك من خلال تحليل البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. في مواقع

- ← يجب أيضًا إشراك جميع القطاعات ذات الصلة المسؤولة عن تقديم الخدمات (على سبيل المثال، الصحة والشرطة والعدالة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات التي تديرها منظمات المجتمع المدني)، اعتمادًا على النظام البيئي للخدمات المحلية، قد يشمل البعض الآخر النقل والقطاع الإنساني وقطاع الطوارئ على سبيل المثال لا الحصر. يحتاج تصميم وتنفيذ أنظمة جمع البيانات الإدارية إلى الاسترشاد بفهم عميق لتقديم الخدمة: سير العمل، وأنظمة التوثيق والمعلومات الحالية والفرص والقيود ذات الصلة (راجع الخطوة 3-2).
- ← من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون صناع قرار البيانات أو مشرفو البيانات من القطاعات المختلفة الذين يمكنهم إما اتخاذ قرارات بشأن جمع البيانات أو التأثير بشكل كبير على نظام إدارة المعلومات داخل القطاع أو عبره، أعضاء في آلية التنسيق.
- ← إن إدراج خبراء مستقلين في مجال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الخبراء من الأوساط الأكاديمية، يمكن أن يثري المعرفة والخبرة المتاحة لآلية التنسيق.

2.2 تحديد الاختصاصات لآلية التنسيق

يجب أن تتضمن الاختصاصات:
الغاية: من المتوقع أن تكون آلية التنسيق موجهة نحو المهام بغرض واسع يتمثل في تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها. ستنشأ أهداف أكثر تحديدًا من الاستخدامات ذات الأولوية لهذه البيانات والمهام ذات الأولوية التي تحددها آلية التنسيق.

الهيكل والعضوية والقيادة:

- ← المساءلة: المنصب أو المناصب (على سبيل المثال، وزير، نائب وزير، رئيس هيئة متعددة القطاعات) التي تكون آلية التنسيق مسؤولة أمامها وتقدم تقاريرها
- ← القيادة: المسؤولية عن عقد ورئاسة آلية التنسيق
- ← أعضاء آلية التنسيق
- ← المؤسسة التي ستقدم دعم السكرتارية لآلية التنسيق.

صنع القرار: يجب أن يحدد الاختصاص كيفية اتخاذ القرارات. يجب أن يشمل ذلك:

- ← تحديد النصاب القانوني (كم عدد الأعضاء الذين يجب أن يكونوا حاضرين أثناء الاجتماع لاتخاذ القرارات)
- ← عملية اتخاذ القرارات (على سبيل المثال، من خلال التصويت بأغلبية بسيطة أو بالإجماع)
- ← إذا كان هناك أعضاء مصوتين وغير مصوتين، فيجب تحديد ذلك.

يجب تحديد الغرض والقيادة والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة لآلية التنسيق في اختصاصاتها (TOR). حيث يمكن أن يتم تعيين مهام محددة للمؤسسات أو أن يكون الأمر أكثر عمومية. إذا كانت الاختصاصات عامة، اعتمادًا على الحالة الحالية لنظام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة على المستوى دون الوطني أو الوطني، فستحتاج المهام المحددة للعمل التحضيري لتحليل سياسة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة والبيئة القانونية والبيانات وبناء توافق في الآراء حول البيانات من أجل سيتم جمعها (الخطوات من 3 إلى 5 من الإرشادات التقنية) إلى تعيينها في خطة عمل تشغيلية معتمدة من قبل آلية التنسيق. سيتم تحديد المزيد من الإجراءات لتحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها في خطة التنفيذ (الخطوة 6) التي وضعتها واعتمدها آلية التنسيق.

يجب أيضًا تحديد مصطلح (مدة المشاركة) للقيادة والعضوية في آلية التنسيق في الاختصاصات. تشير الخبرات القطرية والإقليمية وآراء الخبراء التي استرشد بها هذا الإرشاد إلى أن تحسين جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها لا يقل عن ثلاث إلى خمس سنوات. استغرق إنشاء آلية تنسيق (الخطوة 2)، وتحليل البيئة القانونية والسياسات والبيانات (الخطوة 3) والاتفاق على البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها وتحليلها والإبلاغ عنها (الخطوات 4 و 5) بشكل متكرر من 18 إلى 24 شهرًا. وبالمثل، فإن تعبئة الموارد والتدريب وتطوير البنية التحتية (الخطوة 6) والجهود المبذولة لإنشاء الإبلاغ، وتوصيل البيانات وتحسينها تتطلب التزامًا على مدى سنوات متعددة.

- ← الأدوار والمسؤوليات: وستتولى آلية التنسيق الإشراف على تحسين جمع البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة واستخدامها. يمكن أيضًا إسناد أدوار ومسؤوليات محددة لتحسين جمع البيانات واستخدامها إلى المؤسسات المشاركة. يمكن أن تشمل:
- ← المسؤولية عن إجراء تحليل للبيئة القانونية والسياسة والبيانات (الخطوة 3)
- ← المسؤولية عن تحديد البيانات التي سيتم جمعها وكيفية إدارتها (الخطوتان 4 و5)
- ما المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة عن مساهمة البيانات (الجمع والمشاركة)؟
 - ما المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة عن إدارة البيانات (التجميع والتحليل)؟
- ← مسؤولية تطوير خطة التنفيذ بما في ذلك تعبئة الموارد (الخطوة 6). وبالتالي، ينبغي تحديد مسؤوليات المؤسسات المتعاونة لتوفير الموارد في مذكرة تفاهم.
- ← مسؤولية الإبلاغ (الخطوة 7) وتوصيل البيانات (الخطوة 8).
- المرجات المتوقعة: قد تحدد الشروط المرجعية المرجات المتوقعة أو قد يتم تحديدها في خطة التنفيذ (الخطوة 6).
- جدول الاجتماع ومدته (مدة المشاركة):
- ← كم مرة ستجتمع آلية التنسيق؟
- ← إلى متى يتوقع من المؤسسات المشاركة؟

مثال إقليمي

حجم واحد لا يناسب الجميع: قيادة آليات
البيانات الإدارية متعددة القطاعات للعنف
ضد المرأة في أمريكا اللاتينية

جواتيمالا

مكتب الإحصاء الوطني
نظام المعلومات الوطني حول العنف
ضد المرأة (SNIVCM)

في عام 2008، أصدرت غواتيمالا قانوناً لمكافحة قتل الإناث وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة. تنص المادة 20 أن مكتب الإحصاء الوطني هو المسؤول عن إنشاء نظام معلومات وطني بشأن العنف ضد المرأة³⁸ (SNIVCM).

يقوم مكتب الإحصاء الوطني بجمع البيانات الإدارية حول الخدمات المقدمة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف ضد المرأة، والعمليات الاستقصائية والقضائية والنتائج من المؤسسات الحكومية الملزمة بموجب القانون بتوفيرها. وتشمل هذه التعليم والطب الشرعي والصحة والقضاء والشرطة والمدعين العامين (بما في ذلك المتخصصون في حقوق الإنسان) والمساعدة القانونية.

يجمع مكتب الإحصاء الوطني هذه البيانات الإدارية سنوياً، مصنفة حسب شهر التواجد والمناطق الجغرافية. يتم نشر تصورات البيانات وجدول بيانات Excel التي تلخص البيانات المجمعة والتقارير السنوية التي تحلل الاتجاهات ونتائج القضايا القانونية والسكان الأكثر تضرراً من أنواع مختلفة من العنف ضد المرأة للجمهور من خلال بوابة البيانات.³⁹

جمهورية الدومينيكان

آليات نسائية + مركز الإحصاء الوطني
نظام المعلومات الوطني حول العنف
القائم على النوع الاجتماعي (SINAVIG)

في عام 2021، قامت جمهورية الدومينيكان بإضفاء الطابع الرسمي على مجلس الوزراء الخاص بالنساء والمراهقات والفتيات، بقيادة وزارة المرأة، لتصميم السياسات العامة للعنف ضد المرأة وتنفيذها ورصدها. يضم مجلس الوزراء متعدد القطاعات مكتب الإحصاء الوطني وممثلين مختارين عن المنظمات النسائية الناشطة في مجال العنف ضد المرأة.³⁶

تشرف وزارة المرأة على تقديم خدمات متخصصة للناجيات من العنف ضد المرأة. منذ عام 2018، قامت إدارة البحوث والإحصاء بوزارة المرأة بنشر بيانات إدارية عن استخدام خدمة العنف ضد المرأة (من الخط الساخن للأزمات، والخدمات النفسية والقانونية)، بما في ذلك عدد القضايا المفتوحة ونتائج حالات الناجيات اللاتي تلقين الدعم لاتخاذ الإجراءات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ مكتب النائب العام عن العنف إلى وحدات النيابة المتخصصة (نوع العنف ضد المرأة وعدد القضايا). يدير مكتب الإحصاء الوطني بوابة بيانات عامة تدمج البيانات الإدارية وبيانات المسح الخاصة بالعنف ضد المرأة.³⁷

كولومبيا

وزارة الصحة + مركز الإحصاء الوطني
نظام معلومات متكامل حول العنف
القائم على النوع الاجتماعي (SIVIGE)

في عام 2020، قامت كولومبيا بإضفاء الطابع الرسمي على آلية تنسيق وطنية للاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تشمل لجنة نظم المعلومات التي تشارك في قيادتها ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية ومكتب الإحصاء الوطني (DANE). تستجيب القيادة المشتركة للتفويضات القانونية والكفاءات التشغيلية.

تحمل اللجنة المسؤولية عن تحديد الأولويات من أجل التوحيد التدريجي للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في نظام معلومات متكامل حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (SIVIGE)، نظام البيانات الإدارية المتكامل للعنف ضد المرأة. تتم إدارة SIVIGE من قبل وزارة الصحة، بناءً على تفويض قانوني ولأن نظام إدارة المعلومات الصحية يوفر بنية تحتية قائمة ومصدرًا واسعًا لبيانات العنف ضد المرأة الإدارية.

يتحمل مكتب الإحصاء الوطني المسؤولية عن العمل مع القطاعات المختلفة لوضع معايير فنية للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وبروتوكولات مشاركة المعلومات التي تحمي السرية. يجب أن يكون أعضاء اللجنة الآخرون متخصصين تقنيين مسؤولين عن إدارة البيانات الكمية في المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تقديم الخدمات للناجيات والرد على مرتكبي العنف.³⁵

تحليل بيئة التشريعات والسياسات والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة



الخطوة

«يجب أن تكون سياساتنا الوطنية هي السبب الرئيسي في قيامنا بجمع بيانات العنف ضد المرأة. [يقول النظراء الوطنيون]: «نحن نقوم بذلك لأنه يتعين علينا تقديم تقرير إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الأمم المتحدة لأن أحدهم طلب ذلك». لا! أنت تفعل ذلك لأنك تريد تقليل معدلات الاغتصاب، لأننا لا نريد أن نرى الأطفال يتعرضون للإيذاء».

مسؤول، الأمم المتحدة.

التشغيلية لمجموعة البيانات الدنيا (انظر الخطوة 5.2). وبالمثل، توصي مجموعة البيانات الدنيا بجمع العمر الدقيق للناجية في الوقت الذي يقدمون فيه تقريراً عن العنف ضد المرأة (باستخدام تاريخ الميلاد) (الملحق الثالث)، ولكن إذا كانت نماذج جمع البيانات الحالية أو أنظمة إدارة المعلومات تستخدم الفئات العمرية (على سبيل المثال) 20-24 سنة، 25-29 سنة، ثم سيتعين على آلية تنسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة اتخاذ قرار بشأن الفوائد والتكاليف والجدوى النسبية لتغييرها أو مواءمة مجموعة البيانات الدنيا مع النظام (الأنظمة) الحالية.

وبالمثل، إذا كانت السياسات داخل القطاعات تتطلب جمع البيانات من قبل كوادر معينة من مقدمي الخدمات، فإن تنفيذ التدريب سيحتاج إلى أخذ ذلك في الاعتبار (الخطوة 6). ستحتاج خطط التنفيذ أيضاً إلى النظر في البنية التحتية الحالية لنظام إدارة المعلومات والتوظيف والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة. أخيراً، ستعتمد خطط تنفيذ الإبلاغ عن البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة (الخطوة 7) على تواتر الإبلاغ الموجود داخل القطاعات. على سبيل المثال، إذا كانت القطاعات المشاركة تجمع البيانات الإدارية وتبلغ عنها فقط كل ستة أشهر، فيجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد وتيرة الإبلاغ عن البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة.

ينبغي تحليل الإطار التشريعي والسياسي الوطني ودون الوطني للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وبيئة البيانات الحالية. أولاً، يجب تحليل التزامات الإطار التشريعي والسياسي لإنهاء العنف ضد المرأة وتلك التي تحكم جمع البيانات الإدارية واستخدامها لفهم السياق القانوني والسياسي والبرنامجي الواسع لجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها، والتزامات المراقبة الحالية و احتياجات البيانات المتعلقة. ثانياً، يجب تحليل بيئة البيانات، التي تتضمن تحديد تقارير المراقبة المكتملة ومصادر البيانات وتقييم جمع البيانات الإدارية الحالية وأنظمة إدارة المعلومات، لتوفير رؤى حول البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي يتم جمعها حالياً، وكيف يتم جمعها وما الموارد المخصصة لجمعها واستخدامها.

يعد فهم البيئة القانونية والسياسات والبيانات أمراً ضرورياً للتحضير لحوار البيانات بين المستخدم والمنتج (الخطوة 4) وسيكون أساساً للخطوات من 5 إلى 7: إنشاء مجموعة البيانات الدنيا (الخطوة 5)، وإنشاء خطة التنفيذ (الخطوة 6)، وتنفيذ التقارير الدورية (الخطوة 7). على سبيل المثال، ستفرض التعريفات القانونية لأنواع العنف المختلفة جمع البيانات من قبل الشرطة وقطاع العدالة ومن المرجح أن تؤثر على التوثيق في القطاعات الأخرى أيضاً. يجب أخذ هذا في الاعتبار عند تطوير التعريفات

3.1 تحليل القوانين والسياسات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة والبيانات الإدارية

إطار تشريعات وسياسات العنف ضد المرأة

من المهم تحديد الاتفاقيات / الالتزامات الدولية والإقليمية بشأن العنف ضد المرأة التي تكون الدولة طرفاً فيها وتحليل التشريعات والسياسات الوطنية / دون الوطنية للعنف ضد المرأة. قد يكون هذا الأخير قد اكتمل بالفعل رداً على استبيان هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الهدف 5-1 من أهداف التنمية المستدامة «إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان» (انظر الإطار¹¹).

تتضمن الأسئلة ما يلي:

- ← هل توجد خطة عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة؟ من المسؤول عن مراقبة تنفيذ الخطة ومراجعتها؟ هل تحدد خطة العمل أو السياسة الوطنية المؤشرات وتحدد مدى تكرار الإبلاغ عنها؟ (انظر أيضاً الخطوة 3-2).
- ← ما الإطار القانوني الوطني أو دون الوطني للعنف ضد المرأة؟ يجب أن يتضمن التحليل تعريفات قانونية لمختلف أشكال العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، هل قوانين الاغتصاب مبنية على عدم الموافقة أم أنها تتطلب دليلاً على القوة الجسدية أو الإيلاج؟ هل يعتبر قانون الاغتصاب جميع أنواع

الإيلاج (في الشرج، الفم، المهبل) باستخدام أي جزء أو شيء من الجسم؟⁴⁰

سيؤثر الإطار القانوني للعنف ضد المرأة على تسجيل أنواع العنف ضد المرأة من قبل قطاع الشرطة والعدالة وقد يؤثر أيضاً على التوثيق من قبل القطاعات الأخرى (انظر الخطوة 5-2 لمزيد من المناقشة).

يجب أن يحدد تحليل الإطار القانوني أيضاً ما إذا كانت هناك قوانين تشكل حواجز أمام الناجيات الذين يسعون للحصول على خدمات أو يمكن أن تؤدي إلى أضرار للناجيات إذا تم توثيقها. تشمل الأمثلة على العوائق القانونية عدم تجريم العنف الجنسي في إطار الزواج / النقابات، وعدم تقديم الخدمات أو تجريم الأفراد الذين لديهم هويات معينة (على سبيل المثال، المهاجرون / النازحون) أو الذين ينخرطون في السلوكيات المجرمة (على سبيل المثال، النساء في صناعة الجنس، النساء اللواتي يمارسن الجنس مع نساء أخريات، نساء يتعاطين المخدرات). هذا التحليل وثيق الصلة على المستوى الوطني وداخل كل قطاع مشارك.⁴¹ كما تمت مناقشته في الإطار 1، قد تؤثر هذه القوانين على القرارات المتعلقة بما تم توثيقه من أي مجموعات سكانية وستوجه التدريب لمقدمي الخدمات بشأن العنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة.



الإطار 6

استبيان مؤشر هدف التنمية المستدامة 5-1-1: هل الأطر القانونية للعنف ضد المرأة موجودة لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها؟

الهدف 5 من أهداف التنمية

المستدامة هو «تحقيق المساواة

بين الجنسين وتمكين جميع النساء

ضد المرأة يطرح الأسئلة التالية⁴²:

- 1- هل يوجد تشريع خاص بالعنف الأسري يشمل العنف الجسدي؟
- 2- هل يوجد تشريع خاص بالعنف الأسري يشمل العنف الجنسي؟
- 3- هل يوجد تشريع خاص بالعنف الأسري يشمل العنف النفسي / العاطفي؟
- 4- هل يوجد تشريع بشأن العنف الأسري يشمل العنف المالي / الاقتصادي؟

والفتيات». 5-1 «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان». يقيّم مؤشر هدف التنمية المستدامة 5-1-1 «ما إذا كانت الأطر القانونية موجودة أم لا لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها» من خلال استبيان هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يتضمن قسمًا محددًا عن العنف

<<

x على المستوى الدولي، دعت لجنة وضع المرأة (CSW) الدول الأعضاء إلى «تحسين جمع البيانات الإدارية [...] وتنسيقها واستخدامها، وتحسين فعالية الخدمات والبرامج المقدمة وحماية سلامة وأمن الضحية» (UN ECOSOC 2013). وتدعو التوصية العامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم 35 الدول الأعضاء أيضاً إلى «إنشاء نظام لجمع البيانات الإحصائية وتحليل ونشرها بانتظام عن عدد الشكاوى حول جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة...» (2017، المادة 49). تشمل الاتفاقيات والإعلانات الإقليمية التي تتطلب بيانات إدارية عن العنف ضد المرأة لرصدها وتقييمها ما يلي: اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا)؛ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحته (اتفاقية اسطنبول)؛ بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)؛ و إعلان بشأن القضاء على العنف ضد النساء والأطفال في رابطة أمير جنوب شرق آسيا الصادر عن رابطة أمير جنوب شرق آسيا (آسيان).

5- هل توجد أحكام تعفي مرتكبي العنف من مواجهة تهمة الاغتصاب إذا تزوج مرتكب العنف الضحية بعد إزالة الجريمة أو عدم وجودها في التشريع؟	8- هل يجرم التشريع صراحة الاغتصاب الزوجي أم أن التشريع يخول المرأة تقديم شكوى للاغتصاب ضد زوجها أو شريكها؟	11- هل التزامات الميزانية منصوص عليها من قبل الكيانات الحكومية لتنفيذ التشريعات التي تعالج العنف ضد المرأة من خلال تخصيص ميزانية محددة و / أو تمويل و / أو حوافز لدعم المنظمات غير الحكومية لأنشطة التصدي للعنف ضد المرأة؟
6- هل تم حذف الأحكام التي تخفف العقوبات في قضايا ما يسمى بجرائم الشرف من التشريع أو لم تكن موجودة قط؟	9- هل توجد تشريعات تتناول بالتحديد التحرش الجنسي؟	12- هل هناك خطة عمل أو سياسة وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة تشرف عليها ألية وطنية معنية برصد ومراجعة التنفيذ؟
7- هل القوانين المتعلقة بالاغتصاب تقوم على عدم الموافقة، دون الحاجة إلى إثبات القوة الجسدية أو الإيلاج؟	10- هل التزامات الميزانية منصوص عليها من قبل الكيانات الحكومية لتنفيذ التشريعات التي تعالج العنف ضد المرأة من خلال إنشاء التزام على الحكومة بتوفير الميزانية أو تخصيص التمويل لتنفيذ	

إطار تشريعي وسياسي للبيانات الإدارية

ستؤثر التشريعات واللوائح الوطنية والقطاعية التي تحكم جمع البيانات الإدارية واستخدامها على أدوار ومسؤوليات المؤسسات المختلفة في نظام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. ستحدد تشريعات الخصوصية الوطنية كيفية استخدام معلومات التعريف الشخصية ومشاركتها، بما في ذلك تلك الواردة في البيانات الإدارية. في العديد من البلدان، يتضمن القانون الذي يحكم الإحصاء (قوانين الإحصاء الوطنية) أحكاماً تسمح لمكتب الإحصاء الوطني بتجميع وتحليل ونشر البيانات الإدارية.⁴³

داخل القطاعات الحكومية مثل الصحة والعدالة والخدمات الاجتماعية وغيرها، يجب أن تحدد التشريعات واللوائح السلطة المسؤولة عن البيانات الإدارية التي يتم جمعها داخل القطاعات والأغراض التي يمكن استخدامها من أجلها. يكمن الغرض الأساسي من جمع البيانات الإدارية في سياق تقديم الخدمة في إعلام الخدمات المقدمة للفرد وتسجيل ما تم تقديمه. تحدد التشريعات أو السياسة أيضاً في كثير من الأحيان أغراضاً إضافية، بما في ذلك مراقبة الخدمة ومراقبة الجودة وتقييم

البرامج والإدارة وتخطيط النظام والبحث. يمكن أيضاً تحديد الشروط التي بموجبها يمكن مشاركة البيانات الإدارية أو لا يمكن مشاركتها خارج القطاع (بما في ذلك مع مؤسسات أخرى مثل مكتب الإحصاء الوطني). للتوضيح، قد يسمح قانون الإحصاء الوطني واللوائح القطاعية بمشاركة معلومات التعريف الشخصية مع مكتب الإحصاء الوطني لأغراض إحصائية ولكن لا يسمح، على سبيل المثال، للقطاع الصحي بمشاركة معلومات التعريف الشخصية مع قطاع العدالة. قد تكون اللوائح أو التشريعات التي تحكم جمع البيانات الإدارية ومشاركتها للأغراض الإحصائية من القطاع غير الربحي والقطاع الخاص أقل تطوراً من مؤسسات القطاع العام، ولكن استخدام البيانات الإدارية التي تجمعها هذه القطاعات يجب أن يتوافق مع المعايير الدولية للشرعية و الاستخدام العادل.⁴⁴

إن معرفة القوانين واللوائح التي تحكم جمع البيانات الإدارية واستخدامها في مختلف القطاعات سيساعد على اتخاذ القرارات بشأن الأدوار والمسؤوليات لإدارة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة والإبلاغ عنها.⁴⁴

xi يجب أن يستند استخدام البيانات الشخصية إلى واحد أو أكثر من القواعد المشروعة أو العادلة التالية، وفقاً للتشريعات الوطنية والسياسات التنظيمية بما في ذلك خصوصية البيانات وحماية البيانات: موافقة كافية من الفرد؛ تماشي مع القانون؛ تعزيز الولايات التنظيمية؛ أو غيرها من الاحتياجات المشروعة لحماية المصلحة الفضلى للأفراد أو مجموعات الأفراد (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 2017، ص 4).

3.2 تحليل بيئة البيانات وأنظمة المعلومات الموجودة

«أول شيء عليك القيام به هو تحليل ما لديك، وما يمكنك الحصول عليه. لأنه من الجميل أن يكون لديك الكثير من البيانات، لكن لا يمكنك دائمًا الحصول على كل ما تريد. يعتمد ذلك على قدرة البلد التي تنفذ فيه، والبيانات المتاحة. [...] لا تمتلك جميع البلدان نفس القدرة الإحصائية، ولكن يمكنك البدء، ثم القيام بالمزيد.»

قيادة إحصائية، آية المرأة

- ← ما البيانات الإدارية حول العنف ضد المرأة التي يتم جمعها حاليًا كجزء من تقديم الخدمة الروتينية؟
- ← كيف يتم جمع معلومات العنف ضد المرأة وتخزينها على المستوى المحلي (ورقية، رقمية)؟
- ← ما المعلومات التي يتم استخراجها، وربما تجميعها وتخزينها في أنظمة المعلومات القطاعية أو المشتركة بين القطاعات؟
- ← كيف يحدث هذا الاستخراج والتجميع؟ حدد كل من العملية والموارد البشرية ذات الصلة.
- هل توجد قاعدة بيانات إلكترونية وطنية داخل القطاع (على سبيل المثال، نظام معلومات إدارة الصحة أو نظام إحصاءات الجريمة) أو قاعدة بيانات متعددة القطاعات مخصصة للعنف ضد المرأة؟ إذا كانت قواعد البيانات الإلكترونية غير موجودة على المستوى الوطني، فهل هي موجودة على المستوى دون الوطني أو داخل المؤسسات / الوكالات / مقدمي الخدمات المحليين؟
- في أي نقطة يتم تحويل البيانات الجزئية (سجلات المستوى الفردي) إلى البيانات الكلية (السجلات المجمعة)؟ أين يتم جمع البيانات الجزئية وتخزينها؟ هل البيانات الجزئية مدرجة في قواعد البيانات المؤسسية / دون الوطنية / الوطنية؟
- ما مدى تكرار استخراج البيانات وتجميعها وما سلسلة الإبلاغ (على سبيل المثال، من محلي إلى حي إلى إقليمي إلى وطني)؟
- ← ينبغي إجراء مسح أولي لمؤشرات العنف ضد المرأة المبلغ عنها وطنياً وإقليمياً ودولياً. وسيشمل ذلك التقارير المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمراجعات الوطنية الطوعية والإطار الإحصائي الجنساني الوطني، بالإضافة إلى الإبلاغ عن خطة العمل الوطنية للعنف ضد المرأة أو رصدها، إن وجدت. قد تتضمن التقارير الواردة من قطاعي الصحة والعدالة أيضًا إحصاءات العنف ضد المرأة المستمدة من البيانات الإدارية.
- ← ما التقارير الدورية، إن وجدت، التي يتم إنتاجها حاليًا والتي تتضمن بيانات إدارية عن العنف ضد المرأة؟
- ← ما الإحصاءات الواردة في هذه التقارير ومن أي القطاعات / مصادر البيانات؟
- ← ما التعريفات / التصنيفات / المؤشرات / المتغيرات المستخدمة لإنتاج هذه الإحصاءات الموجودة؟ ما متغيرات التصنيف التي يتم الإبلاغ عنها و / أو المتاحة (على سبيل المثال، الجنس، والهوية الجنسية، والعمر)؟ كيف يتم تجميع البيانات (مثل الفئات العمرية والمواقع الجغرافية)؟
- ← يجب تقييم أنظمة جمع البيانات الإدارية الحالية للعنف ضد المرأة داخل كل قطاع مشارك⁴⁵: الصحة،⁴⁶ العدل⁴⁷ والخدمات الاجتماعية، والتي يمكن أن تشمل المجتمع المدني والمنظمات الخاصة إذا لعبت دورًا مهمًا في تقديم خدمات العنف ضد المرأة. يتمثل الهدف من تقييم نظام (أنظمة) جمع البيانات الإدارية في فهم:

← هل توجد بروتوكولات مكتوبة أو إجراءات تشغيلية موحدة مطبقة لضمان السرية وحماية البيانات أثناء الجمع والتخزين والتحليل وإعداد التقارير (انظر الخطوة 5.3)؟

← ما العمليات المستخدمة حاليًا لضمان جودة البيانات الإدارية، إن وجدت؟⁴⁸ هل هذه الإجراءات موثقة في إجراءات التشغيل الموحدة؟

يتطلب إجراء تغييرات على أنظمة البيانات الإدارية الحالية التزامًا واستثمارًا كبيرًا بمرور الوقت (انظر الخطوة 6). يمكن أن يشمل تقييم بيئة البيانات الحالية تقييمًا أوليًا حول جدوى إجراء تغييرات على أنظمة البيانات الحالية وتحديد ما هو مطلوب. من العناصر المهمة في الجدوى رغبة منتجي البيانات والتزامهم بتحسين جمع واستخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة.

مثال محلي

رسم خرائط بيئة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة ومواءمة جمع البيانات في أوغندا



في عام 2020، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أجرى مكتب الإحصاءات الأوغندي تحليلًا متعمقًا للبيانات القانونية والسياساتية والبيانات الخاصة بالبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في قطاع العدل والقانون والنظام. تضمن التحليل مراجعة أدوات جمع البيانات (السجلات) وتقييم أنظمة وعمليات إدارة المعلومات الحالية (بما في ذلك البنية التحتية لنظام المعلومات والموارد البشرية الحالية) لالتقاط البيانات ومعالجتها من قبل المؤسسات المنتجة للبيانات. يختلف نضج عمليات جمع البيانات وتجميعها وتحليلها ومستوى الرقمنة اختلافًا كبيرًا بين الشرطة الأوغندية وخدمة المدعي العام والقضاء.

الشرطة: تستكمل مراكز الشرطة البالغ عددها 1552 في جميع أنحاء البلاد السجلات الورقية للجرائم، بما في ذلك العنف ضد المرأة. يتم استكمال تعداد الجرائم اليديوي (الورقي) الشهري من قبل مراكز الشرطة الفردية، ثم يتم تليخيصها على مستوى المنطقة ومرة أخرى على المستوى الإقليمي. على المستوى الوطني، يتم التقاط المعلومات رقميًا من قبل مسؤولي إدارة المعلومات، وهم مسؤولون عن فحوصات جودة البيانات والتحليل وكتابة التقارير.

المدعين العاميين: لدى النيابة العامة نظام إلكتروني راسخ لإدارة القضايا،

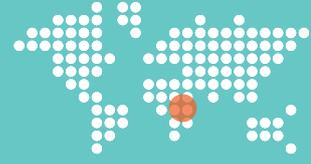
ومع ذلك، فإن التغطية محدودة. الكتبة مسؤولون عن التقاط البيانات الإلكترونية، وهناك مسؤول نظام أقدم مسؤول عن جودة البيانات والتحقق من صحتها وتحليلها ونشرها. يتم وضع إجراءات مكتوبة لكل مرحلة من مراحل إدارة المعلومات. ومع ذلك، اعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان نظام إدارة القضايا الإلكترونية معمولًا به في حوالي 40 في المائة من مكاتب المدعين العامين، ويعتمد معظمهم على أنظمة المعلومات اليدوية لتسجيل المعلومات وتخزينها وإدارتها.⁴⁹

القضاء: في الوقت الذي أُجري فيه تحليل نظام المعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان القضاء يستخدم نظامين إلكترونيين مختلفين لإدارة القضايا. كانت 18 في المائة فقط من إدارة سجلات المحاكم محوسبة بالكامل. تقوم المحاكم الفردية التي لا تحتوي على أنظمة إلكترونية تشغيلية باستخراج مجموعات من المتغيرات الرئيسية وإرسالها إلى فريق الإحصاء القضائي، الذي يقوم بعد ذلك بالتحقق من صحة البيانات التي تم استخراجها يدويًا وتحليلها جنبًا إلى جنب مع المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة نظام إدارة القضايا الإلكتروني. في عام 2021، كان القضاء الأوغندي بصدد تنفيذ نظام معلومات إدارة قضايا المحكمة الإلكترونية الجديد.⁵⁰

رسم خرائط بيئة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة ومواءمة جمع البيانات في أوغندا

<<

أوغندا



حدد تحليل بيئة البيانات الحاجة إلى تبسيط جمع بيانات العنف ضد المرأة ومواءمته في قطاع العدل والقانون والنظام. واستجابة لذلك، تمت صياغة السجلات الإدارية المعدلة لجمع البيانات مع مجموعة البيانات الدنيا الموصى بها للعنف ضد المرأة ومراجعتها من قبل نقاط الاتصال من كل مؤسسة. ثم تم اختبار سجلات جمع البيانات ميدانياً (من قبل ضباط الشرطة والموظفين القضائيين وما إلى ذلك). ثم تمت مراجعة السجلات التي تم اختبارها ميدانياً مرة أخرى بناءً على تعليقات مقدمي الخدمة. تمت الموافقة على السجلات المنقحة من قبل السلطات المسؤولة على أعلى مستوى في كل مؤسسة قبل التنفيذ.

بدأ تنفيذ سجلات جمع البيانات المنقحة عن العنف ضد المرأة من قبل القضاء والشرطة في عام 2021. بعد تكييف أداة جمع بيانات العنف ضد المرأة للقضايا الجنائية والمدنية المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، أجرى القضاء تعداداً لقضايا العنف ضد المرأة في أربع دوائر بالمحكمة العليا ومحاكم صلح مناظرة. في المجموع، تم تطبيق أداة جمع البيانات على 2890 ملفاً لقضايا جنائية ضد المرأة و328 ملفاً للقضايا المدنية.

تم دعم تنفيذ أدوات جمع بيانات العنف ضد المرأة الجديدة التي طورتها الشرطة من خلال تدريب 64 كاتب بيانات وغيرهم من المسؤولين عن إدارة البيانات المتعلقة بمفاهيم وتعريف الإحصاءات الجنسانية، وجمع البيانات وإدارتها باستخدام الأدوات المنقحة، فضلاً عن التحليل والإبلاغ، وتوصيل البيانات.

اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021، يتوافق مدى تنفيذ التقاط مجموعة البيانات الدنيا ومعالجتها باستخدام السجلات الجديدة مع نضج ومستوى رقمنة أنظمة إدارة البيانات المؤسسية للشرطة وخدمة الادعاء العام والقضاء.

تؤكد تجربة أوغندا على أهمية التقييم الشامل لبيئة بيانات العنف ضد المرأة (الخطوة 3) لإبلاغ حوارات المستخدمين والمنتجين (الخطوة 4) وإنشاء مجموعة بيانات إدارية دنيا وعمليات جمع البيانات وإدارتها (الخطوة 5). إن فهم بيئة بيانات العنف ضد المرأة، بما في ذلك البنية التحتية الحالية لإدارة المعلومات والموارد البشرية والمالية، هو أيضاً أمر أساسي لوضع خطة تنفيذ (الخطوة 6)، والتي تشمل التدريب وتخصيص الموارد.

الإطار 7

جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة
من الخدمات العامة ومن الخدمات
المتخصصة للعنف ضد المرأة

يسببر تحليل بيئة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستعداد منتجي البيانات المعنيين للمشاركة إلى ما إذا كان من الممكن على الفور لنظام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة جمع البيانات من جميع مقدمي الخدمات ذوي الصلة داخل قطاع و / أو عبر القطاعات، أو ما إذا كان سيقوم نظام البيانات الإدارية في البداية بجمع البيانات من مقدمي خدمات متخصصين في مجال العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها فقط. تشمل مزايا التركيز على خدمات العنف ضد المرأة المتخصصة أن الأفراد العاملين في هذه الخدمات قد تلقوا تدريبًا بشأن العنف ضد المرأة ولديهم ولاية واضحة بشأن العنف ضد المرأة يمكن أن تحفز على جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. واستخدامها. تمثل الخدمات المتخصصة أيضًا مجموعة أصغر بكثير من منتجي البيانات المحتملين، مما يبسط تنفيذ نظام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. في الوقت نفسه، يمثل هذا النطاق الأصغر خسارة كبيرة في وصف استخدام الخدمة واحتياجات الخدمة لأنه تتجاهل الناجيات اللاتي لا يتعاملن مع خدمات العنف ضد المرأة المتخصصة. على سبيل المثال، أنشأت العديد من البلدان وحدات متخصصة للعنف الأسري والمنزلي داخل الشرطة و / أو أنظمة العدالة. من الناحية العملية، تتمتع هذه الوحدات

المتخصصة بتغطية محدودة وستتفاعل فقط مع جزء صغير من الناجيات من العنف ضد المرأة، مع قيام العديد من الناجيات الأخريات بالإبلاغ عن العنف ضد المرأة إلى أفراد قوة الشرطة العامة ويتم تقييم قضاياهم وتقديمها (أو عدم تقديمها) من قبل المدعين العامين ممن لا يمثلون جزءًا من وحدات متخصصة في العنف ضد المرأة.

وبالمثل، في العديد من الأماكن، يوجد لدى النظم الصحية خدمات متخصصة في مجال الاعتداء الجنسي؛ ومع ذلك، فإن جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة فقط من هذه الخدمات من شأنه التغاضي عن الناجيات اللاتي يسعين للحصول على الرعاية الصحية من الخدمات غير المتخصصة. يمكن لهؤلاء الناجيات السعي للحصول على رعاية صحية نتيجة للتعرض للعنف ضد المرأة أو التعرف عليهن على أنهن يعانين من العنف ضد المرأة عندما يتعاملن مع أقسام العيادات الداخلية أو الخارجية مثل التوليد وأمراض النساء أو قسم الطوارئ. في الخدمات العامة، توجد إمكانية لجمع البيانات من عدد أكبر من الناجيات اللاتي يصلن إلى الخدمات من خلال نقاط دخول مختلفة، ولكن قد تتأثر الجودة إذا لم تكن هناك موارد بشرية كافية أو مخصصة ومدربة لإدخال البيانات. قد يكون من الممكن جمع بيانات أقل في الخدمات العامة، بالنظر إلى الحجم الكبير للمعلومات الأخرى المطلوب جمعها، وبالتالي فإن البخل هو المفتاح.

يؤدي التركيز على الخدمات المتخصصة إلى تقليص مجموعة الناجيات الجزئية بالفعل والممثلة في البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة. في حين أنه قد يكون أمرًا شاقًا من حيث نطاق مقدمي الخدمات الذين سيتم الوصول إليهم، فإن التدريب لتحسين فهم العنف ضد المرأة والاستجابة له في الخدمات العامة، بما في ذلك جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، يمثل فرصة مهمة للمساهمة في تحسين الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة. حتى إذا سجلت الخدمات العامة حالات قليلة في البداية، فإن بدء جمع البيانات يمكن أن يجعل العنف ضد المرأة مرتبًا في الخدمات العامة، وبمرور الوقت، سوف يدعم ذلك تحسين كل من جمع البيانات وجودة الخدمات.

من الناحية المثالية، سيتم جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة من كل من الخدمات العامة التي تخدم الناجيات من العنف ضد المرأة والخدمات المتخصصة للعنف ضد المرأة. ما إذا كان هذا النهج ممكنًا على الفور أو نهجًا مرحليًا - والذي من المحتمل أن يبدأ فقط بالخدمات المتخصصة للعنف ضد المرأة مع طموح التوسع إلى الخدمات العامة في قطاع أو عبر القطاعات في المستقبل - سيكون من الملائم أكثر اتخاذ قرار آلية التنسيق لمرحلة ما بعد مراجعة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، وبيئة البيانات القانونية والسياسية.

عقد حوار بين المنتج والمستخدم للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة



الخطوة

«من المهم تطوير علاقة عميقة بين مستخدمي بيانات
[العنف ضد المرأة] ومنتجي البيانات وتعزيزها لتخطيط
جمع البيانات وتنفيذها وتفسير النتائج.»

إحصائي، مكتب الإحصاء الوطني

على هذا النحو ، يمكن أن تساهم حوارات البيانات بين المستخدمين والمنتجين في زيادة استخدام الإحصاءات لتحسين البرامج والسياسات وأيضًا إرساء الأساس لتحسين توصيل البيانات (راجع الخطوة 8).

يمكن للحوار المؤسسي الذي يشرك مستخدمي البيانات الرئيسية والمنتجين تعزيز الثقة والتفاهم بين أصحاب المصلحة، وتحسين عملية إنتاج الإحصاءات، وتحسين جودة البيانات، وتعزيز المواثمة بشكل أفضل بين الإحصاءات الضرورية أو المطلوبة وما هو متاح وتقييم المستخدمين المحتملين حول أين وكيف تجد البيانات.⁵¹



الإطار 8

منتجي البيانات ومستخدمي البيانات

يشمل منتجو البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة المنظمات أو المؤسسات التي توثق الخدمات التي يقدمونها لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته في قطاع الصحة والعدالة والخدمات الاجتماعية (مؤسسات القطاع العام أو غير الحكومي

أو الخاص) والوزارات والإدارات المسؤولة عن هذه الخدمات ولتنفيذ سياسة العنف ضد المرأة، فضلا عن مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية.

يأتي مستخدمو البيانات من مجموعة متنوعة من المؤسسات. ويمكن أن تشمل صناعات السياسات ومديري ومديرات

الخدمات الحكومية وغير الحكومية والأكاديميين والأكاديميات والباحثين والباحثات مرتكب العنف ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. بالنسبة للبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، فإن العديد من المؤسسات تكون من منتجي البيانات ومستخدمي البيانات.

الحاليين والمحتملين. يُعد الإبلاغ عن البيانات وعقد حوارات بين المستخدمين والمنتجين بانتظام بعد الاتفاق على الحد الأدنى من مجموعة البيانات لمشاركة النتائج ومناقشة مجالات التحسين أمرًا مهمًا وسيزيد من توصيل البيانات (الخطوة 8). تعد المشاركة في الحوار بين المستخدم والمنتج لصانعي قرار نظام البيانات، الذين قد يكونوا أو لا يكونوا جزءًا من آلية تسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة (الخطوة 2)، فرصة لبناء الدعم للتغييرات لتحسين توافر وجودة إدارة بيانات العنف ضد المرأة.

سيتم استخدام المدخلات من الخطوات 3 و 4 من قبل آلية تسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة لتحديد الحد الأدنى لمجموعة البيانات، وكذلك لتخطيط أنشطة الإبلاغ، وتوصيل البيانات في المستقبل.

في سياق تطوير أو تحسين نظام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني أو دون الوطني، يمكن للتشاور الواسع بين مستخدمي البيانات الحاليين والمحتملين ومنتجي البيانات إعلام الحد الأدنى من مجموعة البيانات ودعم التخطيط لتعزيز استخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وتوصيل البيانات. لا يعني إجراء حوار البيانات بين المستخدم والمنتج أن الحد الأدنى من مجموعة البيانات سيتضمن جميع المعلومات المطلوبة أو أن نظام معلومات البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة سيكون قادرًا على الاستجابة لجميع الاحتياجات المعبر عنها، حتى على المدى الطويل. والغرض من ذلك هو جمع رؤى حول رغبات مختلف المستخدمين الحاليين والمحتملين واحتياجاتهم، وتحديد الأولويات والاستراتيجيات لتبنيها والبدء في بناء علاقات بين منتجي ومستخدمي البيانات

مثالمحلي

تنفيذ حوارات المستخدمين
والمنتجين للبيانات الإدارية
بشأن العنف ضد المرأة في
جامايكا

«كل واحد منا في ركن خاص بنا يقدم خدماتنا لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والناجيات منه. ولكن كيف نجتمع معًا لجمع البيانات وتحليلها ومشاركتها لإرشادنا فيما نقوم به؟»
خبير المجتمع المدني للعنف ضد المرأة

في عام 2021، عُقدت حوارات بين مستخدمي البيانات والمنتجين بشأن البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة في جامايكا كجزء من التعاون بين معهد التخطيط في جامايكا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إنتاج البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها. تُعد هذه المبادرة واحدة من عدة مبادرات مدعومة من قبل مبادرة الاتحاد الأوروبي (EU) بالاشتراك مع الأمم المتحدة لتسليط الضوء للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات في البلاد. في المجموع، تم عقد 11 حوارًا بين المستخدمين والمنتجين لتغطية جميع الأبرشيات الأربعة عشر (الأقسام الجغرافية)، وعُقد حوار اهتمام خاص واحد مع الكنائس. كانت هذه افتراضية بسبب جائحة كوفيد-19- المستمرة والقيود ذات الصلة على التجمعات. كانت حوارات الرعاية متعددة القطاعات، حيث جمعت ممثلين محليين من قطاعات الصحة والعدالة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وهيئات التنمية المجتمعية الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الدينية والمجتمع المدني لمناقشة تجاربهم في تقديم الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة، وما البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي كانت مطلوبة، وكذلك ما البيانات التي تنتجها المنظمات.

قدمت الحوارات بين المستخدم والمنتج رؤى ثاقبة للظروف على أرض الواقع لتقديم الخدمات وجمع البيانات. على

سبيل المثال، كشفت عمليات الاستلام والمقابلات الأولية في الخدمات الاجتماعية المتخصصة للعنف ضد المرأة من قبل الشرطة والمستشفيات عن معلومات قيمة حول النقاط الزمنية المختلفة التي قد تتواصل فيها الناجية مع الخدمة (فور تعرضها للعنف ضد المرأة أو في وقت لاحق) وما المعلومات التي يتم جمعها حاليًا. يعد فهم السياق أمرًا مهمًا لتصميم منهجيات جمع البيانات والحد الأدنى من مجموعة البيانات التي تتوافق مع سير العمل والإجراءات في موقع تقديم الخدمة. كما حددت الحوارات بين المستخدمين والمنتجين مدى جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، واحتياجات تنمية الموارد والقدرات لمنتجي البيانات المحليين، والحاجة إلى معلومات واضحة عن بروتوكولات التشارك والمبادئ التوجيهية الأخلاقية لجمع البيانات.

أبلغت النتائج المستخلصة من حوارات المستخدم والمنتج، جنبًا إلى جنب مع تحليل جمع البيانات والقدرات الإحصائية لمنتجي البيانات الحكومية الأساسية من التحليل المتعمق للبيئة القانونية والسياسية والبيانات (الخطوة 3)، عن تطوير مجموعة بيانات الحد الأدنى المقترحة لإدارة العنف ضد المرأة والتي تشمل عدد الناجيات ومرتكبي العنف وعمرهم وجنسهم، والعلاقة بين الناجيات ومرتكب العنف، وأنواع العنف ضد المرأة (الجسدية، والجنسية، والنفسية، والمالية)، والخدمات المقدمة للناجيات، ونتائج طلبات الحماية وأوامر الحماية، وتقارير العنف ضد المرأة إلى الشرطة (نسبة مرتكبي العنف الذين تم التحقيق معهم ومقاضاتهم وإدانتهم)، من بين مؤشرات أخرى ذات أولوية.

الشكل 2:

التخطيط لحوار البيانات بين المستخدم والمنتج⁵²

الاتفاق على البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها وتحليلها والإبلاغ عنها



الخطوة

5.1 الاتفاق على الحد الأدنى من مجموعة البيانات

«يجب تصنيف جميع البيانات حسب نوع العنف،
والعلاقة بين الضحية / الناجية ومرتكب العنف، وفيما
يتعلق بالأشكال المتداخلة للتمييز ضد المرأة والخصائص
الاجتماعية والديموغرافية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك
عمر الضحية / الناجي/الناجية.»

لجنة الأمر المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 2017، المادة 49

تعتبر الأكثر خطورة (الجريمة الرئيسية) فقط.⁵⁵ يُعد تكوين الصورة الكاملة الممكنة لأنواع العنف ضد المرأة التي تعاني منها الناجيات أمرًا بالغ الأهمية لتصميم سياسات وبرامج شاملة للوقاية والاستجابة وتنفيذها بالإضافة إلى توفير الرعاية الشاملة. تتعرض نسبة كبيرة من الناجيات (ثلث إلى النصف) لأنواع متعددة من العنف ضد المرأة (الجسدي، الجنسي، النفسي) الذي يمارسه نفس مرتكب العنف.⁵⁶

يتيح جمع الحد الأدنى من مجموعة البيانات التي تشمل جنس الناجي/الناجية ومرتكب العنف وكذلك العلاقة بين الناجي/الناجية ومرتكب العنف ونوع العنف الذي يتعرض له كل قطاع مراقبة الطلب على الخدمة ووصف الخصائص الرئيسية للناجيات ومرتكبي العنف الذين يتفاعلون مع الخدمات، وكذلك لفهم أنواع العنف ضد المرأة التي يتم طلب الخدمات من أجلها. يوفر جمع العلاقة بين الناجية ومرتكب العنف والجنس والعمر بعض التبصر في ديناميكيات القوة بين الناجيات ومرتكبي العنف. يسمح جمع هذه المتغيرات الإدارية التأسيسية للعنف ضد المرأة من خلال **جميع** القطاعات بتحليل أوجه التشابه والاختلاف في أنواع العنف ضد المرأة، والناجيات ومرتكبي العنف، وديناميات القوة ذات الصلة والاستجابات المحتملة، والتي يتم البحث عن الخدمات والاستجابة لها من قبل القطاعات المختلفة.

ينبغي توجيه تنمية القدرات المؤسسية لجمع البيانات وإدارة المعلومات نحو تنفيذ الحد الأدنى من مجموعة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة التي وافقت عليها آلية التنسيق.

مجموعة البيانات الدنيا في المربعات الأرجوانية في الشكل 3 هي مجموعة المتغيرات والتفاصيل الموصى بها لجميع القطاعات لجمعها: جنس وعمر الناجية ومرتكب العنف، والعلاقة بين الناجية ومرتكب العنف وأنواع العنف ضد المرأة التي تم ارتكابها / ارتكابها.⁵³ سوف تسجل القطاعات التي توثق العنف ضد المرأة فقط من منظور الناجية المعلومات حول مرتكب العنف (العمر، الجنس) بناء على تقرير الناجية.

يتم التوصية بتوثيق جميع أنواع العنف ضد المرأة التي أبلغت عنها الناجية في أنظمة جمع البيانات التي تواجه الناجيات (مثل الخدمات الصحية والاجتماعية).⁵⁴

بالنسبة لبيانات الجريمة (الشرطة والعدالة)، فإن التوصية بأن يتم توثيق جميع الجرائم المنسوبة إليها (كل نوع من أنواع العنف ضد المرأة التي تم ارتكابها أو يُزعم ارتكابها) بدلاً من تسجيل الجريمة التي

اعتماداً على الأولويات الوطنية ودون الوطنية، متغيرات إضافية مثل الهوية الجنسية^{xii} ويمكن جمع الميول الجنسية وحالة الإعاقة والأصل العرقي والمواطنة / حالة النزوح للناجيات ومرتكبي العنف. قد يكون التعرض للعنف ضد المرأة سابقاً (أحد الناجيات) وتكرار ارتكاب العنف ضد المرأة (عودة مرتكب العنف إلى الإجرام) من المتغيرات ذات الأولوية العالية. تعد المعرفة المحلية التفصيلية للسياق مهمة لتقييم ما إذا كان جمع هذه المتغيرات الإضافية يمكن أن يمثل حاجزاً أمام البحث عن الخدمات ولضمان أن جمع البيانات لا يؤدي إلى ضرر.

يمكن أن تحدد هذه المعرفة نقاط القوة والثغرات في الاستجابات القطاعية والمشاركة بين القطاعات، مما يساهم في منع أكثر شمولاً والاستجابة للعنف ضد المرأة على المستوى دون الوطني أو الوطني.

يمكن أن تساهم مجموعة البيانات الدنيا الموسعة (المربعات الزرقاء في الشكل 3) في زيادة وصف استخدام الخدمة واحتياجات الخدمة. اثنان من المتغيرات الثلاثة الإضافية يلتقطان معلومات حول مكان وقوع العنف. كل من الجغرافيا ونوع الموقع مهمان لتحديد أولويات المناطق والمؤسسات للتدخل وتخطيط مبادرات الوقاية واستجابات الخدمة. نقطة البيانات الثالثة، الخدمات / الحالات، هي الطريقة الأساسية لمراقبة ما إذا كانت تقارير العنف ضد المرأة قد تلقت استجابة أم لا؛ قد تختار القطاعات جمع معلومات إضافية (والتي قد تؤخذ أيضاً من البيانات الإدارية) لمراقبة مكونات تلك الاستجابة وما إذا كانت تفي بالمعايير.

xii لا تسجل معظم أنظمة تسجيل البيانات الإدارية الجنس البيولوجي والهوية الجنسية كمتغيرات منفصلة ولكن لها متغير واحد فقط يسأل عن الجنس أو النوع الاجتماعي. لذلك، يُفترض أن المتغير «أنثى» أو «امرأة» يشير إلى النساء اللواتي يتوافق جنسهن وولادتهن (أنثى) مع هويتهم الجنسية (امرأة)، والمعروف أيضاً باسم النساء المتوافق مع الجنس. ومع ذلك، تركز بعض البلدان تقدماً في تحديد الأفراد المتحولين جنسياً وغير الثنائيين في المسح وجمع البيانات الإدارية والمعايير الدولية لتحديد الهوية الجنسية أخذاً في التطور (انظر أيضاً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2019؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022). تؤكد المعدلات المرتفعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعاني منها الأقليات الجنسية على أهمية النظر في كيفية تصميم أدوات جمع البيانات الإدارية وأنظمة المعلومات لتلبية احتياجات هؤلاء الناجيات والدعم الذي يتلقينه بشكل أفضل (بلونديل وآخرون 2016؛ ويرتز وآخرون 2020). إذا كان القيام بذلك أمراً وقانونياً، فمن المهم توثيق الهوية الجنسية كمتغير منفصل؛ لخيارات الاستجابة المتوافقة مع الجنس والمتحولين جنسياً وغير الثنائيين، راجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022. راجع أيضاً مثال محلي: إحصاء خدمات العنف ضد المرأة (تقارير الحالة) والناجيات من العنف ضد المرأة في الأرجنتين.

الشكل 3: الحد الأدنى من مجموعة البيانات
الإدارية الموصى بها للعنف ضد المرأة⁵⁷

انظر الملحق الثاني:

تستخدم خيارات الاستجابة المقترحة والتعريفات الموصى بها لمجموعة البيانات الدنيا تعريفات سلوكية للعنف ضد المرأة

الإطار 9

هل ينبغي جمع تصورات الناجيات عن جودة الخدمة في بيانات إدارية روتينية؟

من المبادئ المهمة التي توجه جمع البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة واستخدامها أن تركز على الناجيات. يعزز هذا الإرشاد الفني إدراج منظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل وثيق مع الناجيات أنفسهن في تصميم وإدارة أنظمة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة.

فيما يتعلق بمسألة مطالبة الناجيات بانتظام بتقييم جودة الخدمة أو ما إذا كانت الخدمات تلي احتياجاتهن، يجب أن يكون الهدف الجدير بالثناء المتمثل في تضمين أصوات الناجيات متوازناً مع ضمان سلامتهم ووصولهم إلى الخدمات. كثيراً ما تعاني الناجيات من العنف ضد المرأة من اختلال توازن القوة مع مقدمي الخدمات، وتعتبر الخدمات ضرورية لرفاههن. قد لا تكون التقارير عن جودة الخدمات والرضا عنها باستخدام استطلاعات الخروج الموحدة مفيدة لتحسين الجودة لأن الردود تميل إلى أن تكون إيجابية بشكل مفرط عندما يُطلب منها (أ) في سياق تقديم الخدمة و / أو (ب) من قبل مقدمي الخدمة أنفسهم أو ممثلي منظمة

تقديم الخدمة.⁵⁸ للحفاظ على السرية وتجنب الإضرار بعلاقات الناجيات مع مقدمي الخدمة، بدلاً من السعي إلى دمج تعليقات الناجيات بشكل روتيني من خلال البيانات الإدارية، يوصي هذا الإرشاد الفني بما يلي:

إبلاغ جميع مستخدمي الخدمة (ليس فقط الناجيات من العنف ضد المرأة) بآليات الشكاوى والفرص المتاحة لتقديم ملاحظات مجهولة الهوية من خلال:

- أمناء المظالم أو هيئات الرقابة المهنية الموجودة داخل المؤسسة / القطاع
- صندوق شكاوى مجهولة المصدر ودون مجاملة في مكان تقديم الخدمة، أو من خلال موقع ويب مجهول عبر الإنترنت أو تطبيق هاتف لتحديد المشكلات (على الرغم من وجود قيود تتمثل في احتمال تقديم عدد قليل جداً من مستخدمي الخدمة للملاحظات)

إجراء بحث حول تجارب الناجيات في الخدمات لاستكمال البيانات الإدارية

يتطلب ذلك وجود باحثات وباحثين مدربين ومهرة يتبعون بروتوكول بحث تمت الموافقة عليه من قبل مجلس مراجعة مؤسسي والذي يحدد الموافقة المستنيرة وإرشادات الخصوصية.⁵⁹

- البحث القائم على الملاحظة الذي أجراه باحثون مستقلون وباحثات مستقلات في موقع تقديم الخدمة لتقييم الجودة الفنية والشخصية في تقديم الخدمة
- البحث النوعي، مثل المقابلات الفردية والجماعية، الذي يتم تنفيذه مع الناجيات بواسطة باحثات مستقلات وباحثين مستقلين خارج موقع تقديم الخدمة
- إشراك منظمات المجتمع المدني كمتعاونين ومتعلمين مشاركين في التقييمات السريعة متعددة الأساليب أو البحث التشاركي حول تقديم خدمات العنف ضد المرأة
- إشراك دعاة إنهاء العنف ضد المرأة والمنظمات التي تخدم النساء ومنظمات الناجيات في آليات تنسيق البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة وفي تفسير البيانات.

5.2 وضع التعريفات التشغيلية وعمليات إدارة البيانات

تتوفر الأدوات لتوجيه إعداد البيانات الوصفية للمصادر الإدارية.⁶² ويجب أن توفر البيانات الوصفية معلومات كافية للسماح بتقييم جودة البيانات الواردة (البيانات الأولية أو المجمعَة المُقدَّمة إلى الهيئة المسؤولة عن إدارة البيانات)، وجودة معالجة البيانات وجودة المخرجات الإحصائية (راجع أيضًا الخطوة 7-2).⁶³ وفيما يتعلق بالمتغيرات الموصى بها في مجموعة البيانات الإدارية الدنيا بشأن العنف ضد المرأة، يحدد هذا الإرشاد خيارات الرد ويناقش مزايا إنشاء التقرير الإفرادي ويعيبه أو الفرد بوصفه وحدة الإحصاء.

خيارات الرد

تقوم القطاعات بإعداد بيانات إدارية خاصة بقطاع معين ولها احتياجات في قطاعات محددة. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يجمع قطاع العدالة بيانات عن التحقيق في القضايا والتهم الموجهة وإدانة مرتكبي العنف التي لا يجمعها قطاع الصحة أو القطاع الاجتماعي. وسيقوم قطاع الصحة أيضًا بجمع البيانات من الناجيات عن عرض الظروف أو الأعراض الصحية، والتي قد يكون بعضها مهمًا لقطاعي الشرطة والعدالة بوصفها أدلة طبية شرعية (مثل: الإصابات والأعراض في الجهاز التناسلي والشرح). وفيما يتعلق بمجموعة البيانات الدنيا، التي يوصي هذا الإرشاد بجمعها من قِبَل جميع القطاعات، سيعمل الاتفاق على التعريفات التشغيلية وتسيق خيارات الرد/الترميز لأنواع العنف ضد المرأة والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياقية الموصى بها، على ضمان أنه عند استخدام المتغير ذاته، تتأثر المعلومات المستقاة بالظاهرة العامة نفسها.

يتطلب توحيد خيارات الرد عبر القطاعات تحليل البيانات الحالية والاتفاق على خيارات التصنيف/الترميز، أو الاتفاق على خيارات الرد، إذا كان سيتم استحداث أدوات جديدة لجمع البيانات. وستستند خيارات الرد إلى البيانات التي تم جمعها حاليًا (المواءمة مع التصنيفات الحالية وخيارات الرد) أو رغبة معديّ البيانات لإدخال فئات جديدة في أنظمة جمع البيانات الحالية.

← نظرًا لأنه يتم جمع البيانات الإدارية للأغراض التشغيلية وليس للأغراض الإحصائية، وأن أنظمة التصنيف أو فئات البيانات الإدارية المُجمَّعة تختلف عن التصنيف الإحصائي، ويمثل الحل العام في إنشاء مصفوفات التحويل أو جداول التناظر لتعيين الفئات في التصنيف الإداري إلى تلك

الإنتاج إحصاءات باستخدام البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، من الأهمية بمكان فهم سياق الإنتاج الأولي للبيانات ووضع إجراءات مكتوبة حول كيفية الجمع والمعالجة (بما في ذلك فحوصات جودة البيانات⁶⁰) وتحليل ونشر وتقييم المخرجات.⁶¹ يمكن أن تكون الخبرة الفنية لمكتب الإحصاء الوطني مصدرًا مهمًا لإنشاء وتوثيق معايير جمع البيانات وإدارتها، بما في ذلك إنشاء البيانات الوصفية لجميع المتغيرات.

إنشاء البيانات الوصفية

ستتضمن التعريفات التشغيلية الموحدة لكل متغير مصدر البيانات، وتواتر الإبلاغ (التوصية الدنيا تتمثل في الإبلاغ السنوي عن البيانات المستمدة من الخدمات)، وفئات الرد والقيود أو التحذيرات الخاصة بالبيانات. وبالنسبة إلى المؤشرات التي حددتها آلية التنسيق حسب الأولوية (على سبيل المثال، عدد التقارير المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السنة التقويمية)، ستحدد البيانات الوصفية الطريقة الحسابية ووحدة الإحصاء.

للحصول على البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة يجب أن تكون الاعتبارات والتحذيرات في البيانات الوصفية متضمنة معلومات عن سياق إعداد البيانات من قِبَل مختلف المؤسسات ومقدمي الخدمات (الجمع والتسجيل). ولا ريب أن فهم سياق إعداد البيانات يسمح بتفسير البيانات ونقلها على نحو أفضل.

تتضمن بعض القضايا الرئيسية ما يلي:

- ← تختلف الفترة الزمنية لحالة (حالات) العنف ضد المرأة التي تبلغ عنها الناجية والوثائق التي يقدمها مقدمو الخدمة حسب المؤسسة. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يتم جمع بيانات الشرطة حول حادثة معينة من العنف ضد المرأة وقعت في تاريخ معين. وقد تقوم الخدمات المتخصصة التي تقدم خدمات المناصرة والدعم للناجيات بجمع معلومات عن العنف ضد المرأة الذي حدث للتو أو يحدث على مدى فترة زمنية أطول أو عن حادثة أو حوادث وقعت في الماضي.
- ← بالنسبة إلى الشرطة، من الأهمية بمكان الانتباه إلى المرحلة في عملية التحقيق التي يتم فيها تسجيل الجريمة (المزعومة) للإلمام بعدد الجرائم المُبلَّغ بها وأنواع التهم التي يتم تسجيلها؛ عند الإبلاغ الأولي، وعند بدء التحقيق، وعند اكتمال التحقيق.

يوصي هذا الإرشاد الفني بخيارات الرد الدنيا التالية لتقسيم المتغيرات (راجع الملحق الثالث للاطلاع على تعريفات وتفصيل عن خيارات الرد المقترحة لزيادة مجموعة البيانات الدنيا وتقليلها):

الموجودة ضمن التصنيف الإحصائي.⁶⁴ ومن المهم بصورة خاصة مطابقة أو موازنة التعريفات السلوكية العامة لأنواع العنف ضد المرأة مع تصنيفات النظم القانونية والصحية، ولكن يمكن أيضاً استخدام ذلك لمواءمة المتغيرات الأخرى، مثل العمر والجنس.

← إذا تم تجميع البيانات من مصادر بيانات متعددة، فمن المهم أيضاً وضع ترتيب هرمي لأهمية المصادر بغية تحديد أي منها سيكون له الأولوية إذا قدم أكثر من مصدر المعلومات نفسها (مثل العمر).

العلاقة بين الناجي/الناجية ومرتكب العنف ⁶⁵	الجنس	العمر	نوع العنف ضد المرأة	خيارات الرد
الشريك (حالي، سابق)	أنثى	تاريخ الميلاد (احسب)	العنف البدني والنفسي	مستحسن
فرد من العائلة	ذكر	العمر المحدد وليس الفئة العمرية)	والجنسي (بما في ذلك الاعتداء الجنسي والاعتصاب والتحرش الجنسي)	
صديق/أحد المعارف				
علاقة سلطة/رعاية				
علاقة أخرى معروفة				
علاقة أخرى غير معروفة				

← إذا كانت أدوات التسجيل وأنظمة المعلومات تسجل نوع العنف (بناءً على تعريف سلوي) والعلاقة بين الناجي/الناجية ومرتكب العنف وفقاً لمجموعة البيانات الدنيا (البيانات المفصلة الدنيا)، يمكن إعداد البيانات حتى في حالة عدم وجود قوانين مخصصة تجرم النوع المحدد من العنف ضد المرأة.⁶⁷ ويرد في الاعتصاب الزوجي مثال على الكيفية التي يمكن بها أن يساهم تسجيل «العلاقة بين الناجية ومرتكب العنف» في إبراز هذا الشكل من العنف ضد المرأة حتى لو لم يتم تجريمه، وبهذه الطريقة يساهم في تحقيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان (اطلع على الإطار 10).

تعريف أنواع العنف ضد المرأة: استخدام التعريفات السلوكية يجب وضع تعريفات تشغيلية للعنف البدني والجنسي والنفسي ضد المرأة قائمة على الأفعال التي يرتكبها مرتكب العنف في حق الناجية (السلوكية)⁶⁶ (راجع الملحق الثالث).

← تسمح التعريفات السلوكية بخلق فئات موحدة للبيانات في مختلف الأوضاع.

← في حين أن التعريفات السلوكية للعنف ضد المرأة المستخدمة لجمع البيانات في شتى القطاعات يمكن أن تكون عامة وغير مقصورة على الأفعال المنصوص عليها في القوانين الشرعية الجنائية أو المدنية، فقد لا يكون الحال كذلك فيما يتعلق بالبيانات التي تم جمعها من قِبَل قطاعي الشرطة والعدالة.

ستؤثر على أنواع العنف ضد المرأة التي سيتم الإبلاغ عنها من قِبَل الناجيات وتسجيلها من قِبَل مقدمي الخدمات، ولذلك فإن هذه الأنواع التي لم يتم الاعتراف بها تمامًا أو تجريمها من المحتمل جدًا أن يكون هناك تقصير في الإبلاغ بها بدرجة أكبر من أنواع العنف ضد المرأة المعترف بها من الناحية الثقافية والقانونية.

← يهدف تسجيل جميع أنواع العنف ضد المرأة واستخدام التعريفات السلوكية إلى الإسهام في التحسين المتواصل من خلال إبراز المزيد من أشكال العنف ضد المرأة والاعتراف بها من جانب الناجيات ومقدمي الخدمات، الأمر الذي سيسهم في تحسين القوانين والسياسات والبرامج. غير أن هناك تحذير مهم يتمثل في أن الأعراف الثقافية الحالية والتعريفات القانونية



الإطار 10

مواءمة التعريفات السلوكية للعنف ضد المرأة مع معايير حقوق الإنسان: حالة الاغتصاب الزوجي

يجب أن تتماشى التعريفات السلوكية مع الأطر المعيارية ومعايير حقوق الإنسان الدولية المتفق عليها عالميًا. وتجدر الإشارة إلى أن 43 دولة لا تُجرّم الاغتصاب الزوجي في

الوقت الراهن⁶⁸. ومن خلال تسجيل العنف الجنسي ضد المرأة والعلاقة بين الناجية ومرتكب العنف، يمكن لمجموعة البيانات الدنيا تحديد العنف الجنسي الذي يرتكبه الأزواج. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تسجل بعض القطاعات مثل الشرطة والعدالة أنواع العنف ضد المرأة التي لم يتم تجريمها، تتيح مجموعة البيانات الدنيا

للقطاعات الأخرى مثل الخدمات الصحية والاجتماعية القيام بذلك. وتشير التجربة القُطرية إلى أنه في حالة عدم وجود دراسات استقصائية عن انتشار أعمال العنف ضد المرأة، فإن تحديد العنف ضد المرأة من خلال البيانات الإدارية يعد إجراءً فعالاً لتوعية صناعات السياسات بالعنف ضد المرأة ولتحفيز السياسات والاستجابات البرنامجية المحسّنة.

وحدة الإحصاء

← التقرير الفردي هو أبسط وحدة إحصاء، أو وحدة قياس، لمجموعة البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة. ويسجل التقرير الفردي مدى التعامل مع المؤسسات بسبب العنف ضد المرأة وهو القاسم لوصف الخدمة التي تطلبها الناجيات والتواصل مع السلطات من جانب مرتكبي العنف خلال فترة زمنية محددة (مثل سنة تقويمية واحدة).

← كثيرًا ما يتم التعبير عن الشواغل بشأن «العدّ المزدوج» للناجيات من العنف ضد المرأة عند استخدام التقرير الفردي بوصفه وحدة الإحصاء في البيانات الإدارية. وإذا كانت وحدة القياس المستخدمة هي التقرير الفردي وليست الناجية أو مرتكب العنف، فإن البيانات الإدارية تبين عدد البلاغات المقدمة والخدمات التي تطلبها النساء، ومدى التواتر والغرض من ذلك. ويتعين على الناجيات القيام بزيارات متعددة على أماكن تقديم الخدمات المختلفة، وعلى هذا النحو، فإن هذه الزيارات لا تشكل «عدًّا مزدوجًا». ويعدّ تبديد الشواغل بشأن العدّ المزدوج بين صناعات السياسات ومستخدمي البيانات الآخرين جانبًا مهمًا لرفع مستوى الإلمام بثقافة البيانات بشأن العنف ضد المرأة (راجع أيضًا الخطوة 8).

← من الناحية المثالية، ينبغي أن يتمكن الموقع الذي يقدم الخدمات من تحديد مستخدمي الخدمات الجدد والمترددين عليه في نظام إدارة المعلومات الخاص بهم؛ بغية الإبلاغ عن عدد الناجيات ومرتكبي العنف الذين تعاملوا مع الخدمات في فترة زمنية محددة. ويتطلب ذلك معرفًا فريدًا. ولا يمكن استخدام

هذا المعرف الفريد إلا داخل موقع تقديم الخدمات أو يمكن استخدامه لربط البيانات الخاصة بالشخص نفسه في مختلف الخدمات والقطاعات.

← إن تحديد عدد التقارير الفردية عن العنف ضد المرأة (حوادث العنف ضد المرأة المبلّغ عنها) وعدد الناجيات وعدد مرتكبي العنف بواسطة جميع المؤسسات في كل مرحلة من عملياتها المؤسسية، ثم وصفه بأنه الحد الأدنى الضروري «لوضع إطار شامل يسهل التعاون بين الوكالات المعنية»⁷⁰.

← قد تستخدم قواعد البيانات المُستخدمة من قِبَل مختلف القطاعات ومقدمي الخدمات معرفات فريدة لتتبع المعلومات وجمعها عن الإحالات الموجهة والخدمات المقدمة. وبالمثل، قد تجد أنظمة المعلومات القطاعية أو دون الوطنية أو الوطنية أنه من المفيد أيضًا استخدامها.

← توفر المعرفات الفريدة إمكانية ربط مجموعات البيانات؛ مما يتيح فرصة للتوصل إلى فهم أعمق للتدخلات والنواتج في مجال التصدي للعنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، تسمح مجموعة البيانات المرتبطة بين قطاعي الصحة والشرطة بتحليل عدد النساء اللواتي حصلن على إحالات في كلا الاتجاهين وما إذا كانت النساء المحالات إلى الشرطة من الصحة تلقين خدمات طبية شرعية أو جنائية، أو عدد النساء اللاتي خضعن لفحص جنائي لديهن قضايا أُحيلت إلى المحاكم، وعدد الإدانات التي تم إصدارها. وتم استخدام مجموعات البيانات المرتبطة، التي يمكنها متابعة مرتكبي العنف والناجيات بمرور الوقت وجمع المعلومات عن مرتكبي العنف (أوامر الحماية، والنهم،

لدى الدولة معرّقات فريدة مشتركة للأفراد وسجلات إدارية مناسبة في نسخ (إلكترونية، مثلاً) يسهل على الإحصائيين الوصول إليها، كما يجب أن تحظى بمستوى عالٍ من القبول العام لربط البيانات ومشاركتها.⁷²

والإدانات، وإصدار الأحكام، والاحتجاز)، لإجراء عمليات تقييم المخاطر وتعديلها ولتوجيه سياسات ضبط الأمن وممارستها الرامية إلى منع وقوع أعمال العنف ضد المرأة لاحقاً.⁷¹ لكي تكون مجموعات البيانات المرتبطة فعالة، يجب أن تكون

مثال محلي

إحصاء الخدمات المعنية بالعنف ضد المرأة (التقارير الإفرادية) والناجيات من العنف ضد المرأة في الأرجنتين



ينص قانون العنف ضد المرأة في الأرجنتين على أن الحكومة ستقوم «بإعداد سجلات مشتركة بين الولايات القضائية والمؤسسات بشأن العنف ضد المرأة وتنفيذها، حيث يتم وضع المؤشرات الأساسية التي أقرتها جميع الوزارات المعنية».⁷³ وفي أيلول/سبتمبر 2012، وقّع المعهد الوطني للمرأة، المسؤول عن قيادة تنفيذ القانون، اتفاقية مع مكتب الإحصاء الوطني (المعهد الوطني للإحصاءات والاستقصاءات - المعهد الوطني للإحصاء والتعداد) لجمع بيانات إدارية عن العنف ضد المرأة من منظمات مختلفة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والبلدية، وإعداد الإحصاءات. وأفضت هذه الاتفاقية إلى إنشاء السجل الموحد لحالات العنف ضد المرأة.

يعمل السجل الموحد لحالات العنف ضد المرأة على جمع مجموعة بيانات دنيا، وفيما يتعلق بالناجيات، فإنه يجمع بيانات عن العمر، والجنس، والهوية الجنسية (التي يتم جمعها باستخدام متغيرين: الجنس البيولوجي وما إذا كان الشخص يعرف نفسه على أنه مغاير الهوية الجنسية)، والمعرّف الفريد (من وثيقة رسمية مثل جواز السفر)، ومستوى التعليم، والعمل، والعلاقة بمرتكب العنف وما إذا كان مقيماً مع مرتكب العنف. وتتضمن مجموعة البيانات الدنيا نوع العنف، ووقت وقوعه والمكان الذي حدث فيه، نمط العنف أو شكله، وتكراره والفترة الزمنية. أما عن مرتكب العنف، فتجمع بيانات عن العمر والجنس والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والعمل.

ويتم أيضاً تسجيل الخدمة (الخدمات) المقدمة للناجى/الناجية. والمتغيران الإلزاميان للحالة المراد إدخالها في قاعدة البيانات هما العمر والهوية الجنسية للناجى/الناجية فقط.

في البداية، استخدم السجل حادثة العنف (التقرير الإفرادي) على أنها وحدة إحصاء، ويستمر في تحليل هذه البيانات والإبلاغ عنها. وتوفّر استمارة الإبلاغ وقاعدة البيانات أيضاً خيار جمع معرّف فريد لكل ناجٍ وناجية؛ مما يعني أنه يمكن استخدام الناجين والناجيات على أنهم/أنهن وحدة إحصاء في هذه السجلات التي يتم فيها جمع هذه المعلومات. وفي عام 2018، من بين 576360 حالة مسجلة للعنف ضد المرأة (2013-2018)، تتضمن 57 في المائة منها معرّفًا فريدًا للناجيات. ويسمح المعرّف الفريد بإجراء تحليل إضافي. فعلى سبيل المثال، من الناجيات اللاتي تم تسجيل معرّفهن الفريد في قاعدة البيانات، لم تتواصل الغالبية العظمى (81 في المائة) مع أحد مقدمي الخدمات إلا مرة واحدة بسبب العنف ضد المرأة.⁷⁴

يظهر السجل الموحد لحالات العنف ضد المرأة قيمة استخدام التقرير الإفرادى بوصفه وحدة إحصاء، بالإضافة إلى قيمة توفير خيار جمع معرّف فريد للتمكين من إحصاء عدد الناجيات من العنف ضد المرأة في بعض التحليلات. وهو مثال لقاعدة بيانات تجمع المعلومات من قطاعات متعددة للأغراض الإحصائية دون أن تكون نظامًا لإدارة الحالات أو تتطلب نظامًا لإدارة المعلومات بين العمليات.

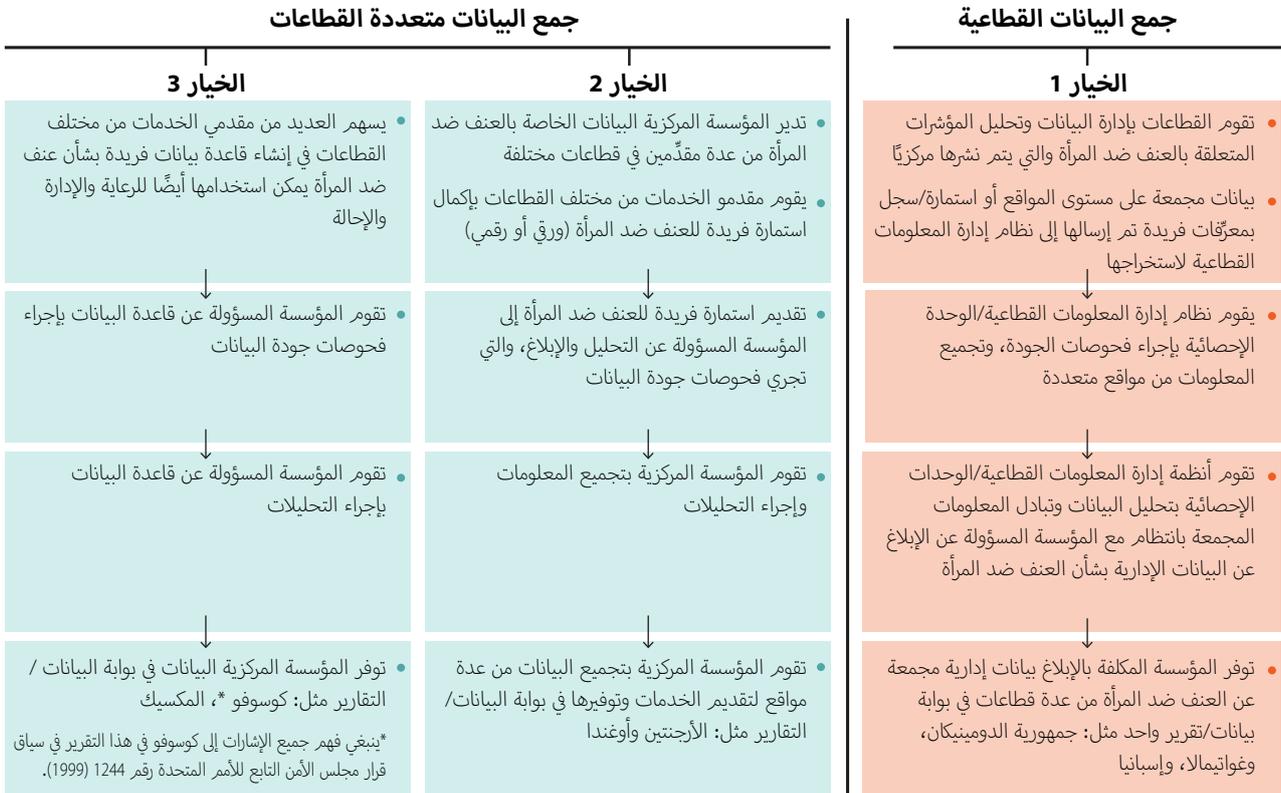
5.3 إدارة البيانات: من الجمع إلى الإبلاغ عن تدفقات البيانات متعددة القطاعات

«عند إنشاء نظام [معلومات]، فإنه يمثل فرصة عظيمة. وعندما تكون الأنظمة موجودة، يكون من الصعب محاولة إصلاحها أو طلب إضافة متغير جديد، بل هو أصعب بكثير. ومن المهم إبراز المتغيرات الرئيسية من البداية. فبعد ذلك، يعد أمراً صعباً.»

مسؤول حكومي، الألبنة النسائية

- يمكن الإبلاغ عن البيانات الإدارية المتعددة القطاعات بشأن العنف ضد المرأة من مختلف القطاعات بعدة طرق:
- ← **الخيار 1:** جمع البيانات وإدارتها وتحليلها على مستوى القطاعات والتي تتم مشاركتها بعد ذلك مع إحدى المؤسسات المركزية المكلفة بالإبلاغ
 - ← **الخيار 2:** جمع البيانات متعددة القطاعات في نموذج واحد وفريد للإبلاغ عن البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة،
 - ← **الخيار 3:** رعاية وإدارة وإحالة متعددة القطاعات ومتعددة المؤسسات («إدارة الحالات») موثقة في قاعدة بيانات موحدة.
- يتم إعداده وتحليله والإبلاغ عنه من قِبَل إحدى المؤسسات المركزية المكلفة بالإبلاغ
- بين الشكل 4 العمليات لكل من النماذج الثلاثة لجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها من مختلف القطاعات.

الشكل 3: تدفقات بيانات العنف ضد المرأة متعددة القطاعات: الجمع للإبلاغ



العنف ضد المرأة (راجع الخطوة 2 للاعتبارات المتعلقة بالقيادة والأدوار والمسؤوليات).

يرد فيما يلي مزايا وعيوب كل نموذج لجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة التي تُستمد من قطاعات متعددة والإبلاغ عنها.

الخيار 1: جمع البيانات وإدارتها وتحليلها على مستوى القطاعات التي تتم مشاركتها بعد ذلك مع إحدى المؤسسات المركزية

المكلفة بالإبلاغ. حدد هذا الإرشاد الحالات التي قامت فيها كل من الأجهزة المعنية بشؤون المرأة ومكاتب الإحصاء الوطنية ووزارات الصحة بدور الإبلاغ عن البيانات الإدارية الوطنية متعددة القطاعات بشأن العنف ضد المرأة (راجع الخطوة 2 للاعتبارات المتعلقة بالقيادة والأدوار والمسؤوليات).

تشمل *المزايا*: سجل خاص بالعنف ضد المرأة لا يجمع إلا المتغيرات المهمة (مجموعة البيانات الدنيا المتفق عليها)؛ الدمج بسهولة مع أي مقدم خدمة معني ومخول في مجال العنف ضد المرأة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني؛ عدم الاعتماد على نظام إدارة المعلومات والدوائر الإحصائية في مؤسسات متعددة، ومن ثم قد يكون مناسباً تماماً للأوضاع التي لا تكون فيها هذه المؤسسات القطاعية متطورة جيداً.

تشمل *المزايا*: تعزيز العمليات الاعتيادية للتوثيق وأنظمة إدارة المعلومات الحالية (مثل نظام إدارة المعلومات الصحية وإحصاءات الجريمة)؛ تتبع إدارة المعرفات الفريدة الإجراءات والمعايير القطاعية؛ إمكانية إحصاء الناجيات ومرتكبي العنف دون مشاركة المعرفات الفريدة خارج التسلسل المنتظم لمشاركة المعلومات بغية دعم العمليات في التعاملات بين الناجيات ومرتكبي العنف.

تشمل *العيوب*: يمثل ملء سجل منفصل وفريد للعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى الوثائق العادية، عبء عمل إضافياً أو «قيداً مزدوجاً» للبيانات بالنسبة إلى مقدمي الخدمات والمؤسسات، مما يساهم في مزيد من التقصير في الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة التي يتم الإبلاغ عنها إلى الخدمات والسلطات؛ التعذر في تحديد تعاملات الناجيات ومرتكبي العنف مع خدمات متعددة ما لم تتم مشاركة المعرفات الفريدة مع الوكالة المركزية المكلفة بالإبلاغ.

تشمل *العيوب*: تحتاج أنظمة إدارة المعلومات القطاعية إلى التحديث لتشمل متغيرات العنف ضد المرأة ذات الصلة (الجنس، والعمر، والعلاقة بين الناجية ومرتكب العنف) ويجب أن يتوافق الترميز مع التوصيات بشأن تسجيل العنف ضد المرأة بناءً على التعريفات السلوكية؛ تعتمد جودة البيانات وتحليلها على النضج الإحصائي وقوة أنظمة المعلومات القطاعية؛ قد يشكل الاعتماد على أنظمة المعلومات القطاعية الحالية عوائق تحول دون تكامل بعض القطاعات، مثل مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في المجتمع المدني؛ تمنع مجموعات البيانات المستقلة حسب القطاع تحليل تعامل الناجيات ومرتكبي العنف مع خدمات متعددة (يمكن التخفيف من ذلك من خلال ربط البيانات باستخدام معرفات فريدة، لكن هذا التحليل سيتجاوز نطاق مشاركة المعلومات للعمليات القطاعية المنتظمة).

الخيار 3: توثيق الرعاية والإدارة والإحالة المتعددة القطاعات والمتعددة المؤسسات («إدارة الحالات») في قاعدة بيانات موحدة

بشأن العنف ضد المرأة. حدد هذا الإرشاد وجود قواعد بيانات وطنية ومتعددة القطاعات بشأن العنف ضد المرأة تديرها وزارات العدل ووزارات الداخلية.^{xiii}

تشمل *المزايا*: سجل خاص بالعنف ضد المرأة؛ إمكانية تخفيف العبء الواقع على كاهل الناجيات من أجل «سرد قصتهن» عدة مرات؛ السماح بتحليل الإحالات وتقديم الخدمات ونتائج الحالات المرتبطة بالمعلومات الاجتماعية والديموغرافية ومعلومات سجل الحالات للناجيات ومرتكبي العنف (مثل الإدانات وإصدار الأحكام)؛ إذا كان هو النظام الوحيد لحفظ السجلات وإدارة الحالات، فإنه لا يمثل عبء «القيود المزدوج» لمقدمي الخدمات والمؤسسات.

الخيار 2: جمع البيانات متعددة القطاعات في استمارة واحدة وفريدة للإبلاغ عن البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة،

يتم إعدادها وتحليلها والإبلاغ عنها من قِبَل إحدى المؤسسات المركزية المكلفة بالإبلاغ. حدد هذا الإرشاد الحالات التي قامت

فيها الأجهزة المعنية بشؤون المرأة ومكاتب الإحصاء الوطنية ووزارات الصحة بدور تحليل النتائج والإبلاغ عنها والتي يتم استخلاصها من استمارة الإبلاغ عن البيانات الإدارية الوطنية بشأن

تشمل *العيوب*: في حالة ازدواجية الممارسات القطاعية الأخرى لحفظ السجلات وأنظمة إدارة المعلومات، فإنه يمثل عبء القيد المزدوج لمقدمي الخدمات ومن غير المرجح أن تشارك العديد من القطاعات، لا سيما قطاعات العدالة والشرطة والصحة؛ وإدراج معلومات محددة لهوية الأشخاص لإدارة الحالات يتطلب بروتوكولات وممارسات صارمة

xiii استخدم العديد من مقدمي الخدمات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني لرعاية حالات العنف ضد المرأة وإدارتها في الأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ. وتُعد الأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ فريدة من حيث أنها تتضمن مجموعة متخصصة من الجهات الفاعلة ذات التمويل المخصص لتقديم الخدمات والمراقبة، ويمكن أن يشمل ذلك موارد لازمة لإنشاء أنظمة إدارة المعلومات المطلوبة. وفي معظم السياقات الأخرى، تتوفر لدى غالبية القطاعات أنظمة إدارة معلومات موجودة مسبقاً ومدعومة بالميزانيات العامة. لمزيد من المعلومات عن نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، اطلع على www.gbivms.com.

للناجيات ممارسة الاستقلالية بشأن المعلومات التي تتم مشاركتها مع مقدمي الخدمات الآخرين لغرضي الرعاية والإدارة.

لأمن البيانات لضمان خصوصية الناجيات والحفاظ على سرية شؤونهن وسلامتهن، ويشمل ذلك تصميم نظام المعلومات بحيث يمكن

5.4 إنشاء أو تعزيز بروتوكولات مشاركة المعلومات وإجراءات التشغيل الموحدة لحماية الخصوصية والسرية

«يحتاج المبرمجون إلى معرفة حماية البيانات، وليس فقط المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات - فهذه مهارة جديدة يجب أن تصبح اختصاصًا عامًا.»

منظمة غير حكومية دولية بالقطاع الإنساني

- ← العواقب والعقوبات على الأفراد والمؤسسات في حالة عدم اتباع بروتوكولات الخصوصية والسرية
- ← شروط استخدام/مشاركة البيانات مع مؤسسات أو كيانات ليست طرفًا في بروتوكول مشاركة المعلومات.

ثمة حاجة إلى إجراءات التشغيل الموحدة لجمع البيانات وإدارة البيانات لضمان الخصوصية والسرية، داخل المؤسسات والقطاعات. وستشمل إجراءات التشغيل الموحدة توجيهًا بشأن جميع المسائل التي تشكل جزءًا من بروتوكول مشاركة المعلومات، ولكن بدلاً من تحديد البيانات المراد مشاركتها، ستحدد البيانات المطلوب جمعها والإبلاغ عنها. ويمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لتنفيذ إجراءات السرية وأمن البيانات، إلى جانب أمثلة على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم، في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات: المبادئ التوجيهية التنفيذية لعام 2015.⁷⁶ راجع أيضًا الخطوة 6 للاطلاع على مزيد من المناقشة عن تدريب مقدمي الخدمات، والملحق الرابع للحصول على قائمة مرجعية بشأن الخصوصية والسرية على مستوى المواقع من منظمة الصحة العالمية.⁷⁷ وقامت أيضًا شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة التعاونية بشأن استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية بوضع إرشادات ومشروع نموذج لمذكرة تفاهم؛ بغية توضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز جودة البيانات، وضمان سرية مشاركة البيانات الإدارية وأمنها والإبلاغ عنها للأغراض الإحصائية.⁷⁸

عندما يتم نقل المعلومات بين المؤسسات للتحليل والإبلاغ، أو عندما يشمل نظام إدارة المعلومات على قطاعات متعددة، فإن بروتوكولات مشاركة المعلومات تمثل أداة ضرورية لتعزيز الالتزام القانوني والأخلاقي بالحفاظ على الخصوصية والسرية من خلال وضع مجموعة متفق عليها من المبادئ عن كيفية جمع البيانات، والبيانات التي تتم مشاركتها، وكيفية إدارة البيانات، وطريقة الإبلاغ عن البيانات، وسيضمن بروتوكول مشاركة المعلومات عادةً العناصر التالية:⁷⁵

- ← الغرض من مشاركة المعلومات: في الإرشاد الفني، يعد ذلك لأغراض إحصائية وليس للرعاية والإدارة
- ← أسماء جميع المؤسسات المتعاونة
- ← المنصب/الدور المسؤول عن ضمان تنفيذ بروتوكول مشاركة المعلومات في كل وكالة (يعزز الاستمرارية والمساءلة عند تغيير الموظفين)
- ← أدوار المؤسسات المشاركة ومسؤولياتها (التي ستضمن عمليات إدارة البيانات التي تم تناولها في الخطوة 5-1)، وتحديد الأدوار في تجميع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها
- ← البيانات المطلوب مشاركتها (المتغيرات، مستوى تجميع البيانات)
- ← خطة التحليل والإبلاغ (بما في ذلك التكرار)
- ← التدريب المطلوب للقائمين على جمع البيانات وإدارتها
- ← أمن البيانات بما في ذلك شروط الوصول إلى البيانات (يوصى بالوصول القائم على الأدوار داخل المؤسسات وفيما بينها)^{xiv}
- ← المسؤوليات والعمليات الخاصة بالإبلاغ عن عمليات خرق البيانات

xiv يتعلق الوصول إلى البيانات المستند إلى الأدوار بالحاجة إلى المعرفة أو الحاجة إلى الوصول. هناك ثلاث خطوات: (1) إسناد الدور (يمكن فقط للمستخدمين ذوي الأدوار المنوطة الوصول إلى البيانات/التعامل مع النظام)؛ و(2) مصادقة الدور (للوصول إلى النظام، يجب مصادقة المستخدم)؛ و(3) الموافقة على الإجراءات (يجوز للمستخدمين اتخاذ إجراءات معينة بعد المصادقة عليهم).

مثال محلي

تعزيز خصوصية البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وأمنها باستخدام الوصول على أساس الدور في كوسوفو



في عام 2018، قامت كوسوفو⁷⁹ بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة وموحدة وشرعت في إدارتها، بحيث تجمع معلومات عن العنف ضد المرأة والاستجابات المؤسسية، وذلك بفضل الدعم المُقدّم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي. وكان إنشاء قاعدة البيانات جزءاً من إستراتيجية كوسوفو الوطنية للحماية من العنف العائلي (2016-2020). وتوجد قاعدة البيانات موجودة في وزارة العدل تحت إشراف المنسق الوطني للحماية من العنف العائلي. وفي آذار/مارس 2019، وقع الوزراء المسؤولون عن الشرطة والنيابة العامة والمحاكم ومراكز العمل الاجتماعي مذكرة تفاهم لتوفير البيانات لقاعدة البيانات الموحدة، وذلك تحت قيادة وزارة العدل.⁸⁰ وبوسع مراكز الإيواء التي تديرها منظمات المجتمع المدني أيضاً إدخال البيانات في قاعدة البيانات المتكاملة.

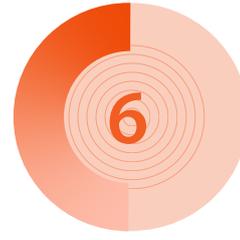
قاعدة البيانات هي نظام رعاية وإدارة متعدد المستخدمين («إدارة الحالات») يستخدم الفرد (الناجية أو مرتكب العنف) بوصفه وحدة إحصاء. ومن الممكن متابعة الناجية وحالتها من خلال النظام، وإجراء الإحالات والاطلاع على الخدمات التي تم تقديمها. وتسمح قاعدة البيانات بتحليل توقيت التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام، وتسجيل التدابير المؤقتة (مثل أوامر الحماية) وأحكام القضاة بشأن التهم والعقوبات الجنائية أو المدنية.

تعزز قاعدة البيانات أمن البيانات وخصوصية المعلومات الشخصية من خلال الوصول إلى البيانات على أساس الأدوار وتسجيل عدد محدود من مستخدمي النظام. وتمت استشارة وكالة كوسوفو لحماية البيانات الشخصية إبان تطويرها.

يتم التعرف على الناجين والناجيات ومرتكبي العنف في قاعدة البيانات من خلال تحديد الهوية الوطنية أو رقم جواز السفر. والخطوة الأولى في فتح ملف الحالة هي أن يبحث المستخدم عن رقم تعريف الهوية هذا. ومن أجل الحفاظ على السرية، تجدر الإشارة إلى أن مدير قاعدة البيانات هو الوحيد القادر على البحث عن ناجٍ وناجية أو مرتكب عنف بالاسم بينما لا يستطيع مستخدمو النظام القيام بذلك. ويُستخدم تفويض مدير قاعدة البيانات بالبحث في قاعدة البيانات بالاسم لضمان جودة البيانات.

كل مقدم خدمة محلي (مركز شرطة، أو مكتب المدعي العام، أو محكمة، أو مأوى) لديه شخص أو أكثر مكلف بإدخال البيانات تم تدريبه على إجراءات التشغيل الموحدة لإدخال البيانات. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2020، تلقى 120 مقدم خدمة التدريب اللازم. ويجب المصادقة على المستخدمين للوصول إلى النظام، ويتم تسجيل استخدامهم للنظام. وباستثناء مدخلي البيانات من مراكز الإيواء، يمكن لمستخدمي النظام المصدق عليهم الاطلاع على سجل الحالة (الإحالات، الخدمات المتلقاة، النواتج). وكل مقدم خدمة محلي لديه منسق يمكنه عرض سير العمل (عدد الحالات التي تم إدخالها والشخص المكلف بإدخال بياناتها) ولكن لا يمكنه عرض كل حالة على حدة. ويمكن للمنسق تقديم طلب مكتوب إلى مدير قاعدة البيانات لتصحيح معلومات الحالة ولكن لا يمكنه إجراء مثل هذه التصحيحات على مستوى الموقع. ونيابة عن المنسق الوطني للحماية من العنف العائلي، يمكن لمدير قاعدة البيانات إجراء تحليل لإعداد إحصاءات مجمعة.

إنشاء خطة تنفيذ لجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها (احتياجات التدريب والموارد)



الخطوة

يجب أن تراعي خطة التنفيذ التدريب وتخطيط الموارد على حد سواء (الموارد البشرية وموارد البنية التحتية والموارد المالية).

6.1 تضمين التدريب في مجالي العنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة

«أدى التدريب إلى كسر التسلسل الهرمي للسلطة بين الأطباء والممرضات، مما ترتب عليه زيادة المشاركة التي تعتبر مسؤولة مشتركة ويحتاج الجميع إلى التصدي للعنف ضد المرأة.»

خبير معني بالعنف ضد المرأة بمنظمة المجتمع المدني

يعد التدريب الذي يقوده فريق متعدد التخصصات نهجًا واعدًا. ويجب أن يضم فريق التدريب:

- ← خبراء معنيون بالعنف ضد المرأة
- ← خبراء في جمع البيانات وإدارتها (بما في ذلك خبراء في تكنولوجيا المعلومات إذا كان سيتم إدخال بيانات العنف ضد المرأة مباشرة في نظام إلكتروني)
- ← منظمات المجتمع المدني أو الناجيات (أو تأكد من تمثيل آراء الناجيات ووجهات نظرهن في التدريب)
- ← عند التدريب داخل القطاعات، يكون الموظفون/المهنيون المسؤولون عن التصدي للعنف ضد المرأة، وتوثيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وإدارتها.

- يوصى بأن ينوه التدريب بمدى إسهام جمع بيانات العنف ضد المرأة في تحقيق الأولويات الوطنية والقطاعية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وكذلك أولويات الموظفين الذين يقدمون الخدمات. يجب:
- ← فهم ظروف تقديم الخدمة والطلبات المتعددة الملقاة على عاتق مقدمي الخدمة والتعامل معها بوضوح
- ← بيان مدى إسهام جمع البيانات في الرصد وانعكاسها على تحسين الخدمات

تحتاج المؤسسات والموظفون إلى الدعم والتدريب للتوصل إلى فهم مشترك للعنف ضد المرأة وأدلة بشأن التصدي الفعال.⁸¹

ومثلما في الخطوة 5، سيكون التدريب على إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة البيانات ضروريًا للمسؤولين عن معالجة البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وإدارتها. إن موظفي الخط الأمامي الذين يقدمون خدمات مباشرة للناجيات أو يتعاملون مع مرتكبي العنف وسيجمعون البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة في إطار عملهم يحتاجون إلى تدريب في مجالي العنف ضد المرأة وجمع البيانات. ومن هذا المنطلق، يُعد أيضًا التدريب على المعايير المؤسسية لمواجهة العنف ضد المرأة والأدوار والمسؤوليات المنوطة بمن يتعاملون مع الناجيات ومرتكبي العنف، فرصة للتدريب على جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة. ويمكن أن يؤدي هذا التدريب إلى تحسين قدرة القائمين على تقديم الخدمات في القطاعات الحكومية وغير الهادفة للربح والقطاع الخاص الذين يتعاملون مع الناجيات، بما في ذلك الممرضات والأطباء وضباط الشرطة والقضاة والمرشدين الاجتماعيين وغيرهم لمعالجة الناجيات بطريقة غير قائمة على إلقاء اللوم وغير تمييزية عند تقديم الخدمات وعند جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة.⁸² راجع الإطار 6 لمناقشة المزايا النسبية لجمع البيانات من الخدمات المتخصصة أو العامة، والتي لها آثار كبيرة على نطاق جهود التدريب.

- ← التأكيد على أهمية متغيرات معينة (مثل الجنس والعلاقة بين الناجية ومرتكب العنف) لمعرفة مجال العنف ضد المرأة والاحتياجات من الخدمة، بهدف تحفيز الموظفين على جمع البيانات الإدارية
- ← تقديم أدوات للمساعدة على العمل وأمثلة على الاستمارات والنماذج وبيان طريقة تطبيقها باستخدام دراسات الحالات الفردية.
- ينبغي لتدريب الموظفين على إجراءات التشغيل الموحدة وبروتوكولات مشاركة المعلومات لإدارة البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة (السرية وحماية البيانات، والأدوار والسياسات الخاصة بالجمع والتسجيل والتخزين:
- ← مناقشة ماهية الخصوصية والسرية من الناحية العملية وكيفية تطبيق الخصوصية والسرية في أماكن معينة تتلقى فيها النساء الخدمات أو الرعاية (على سبيل المثال، عدم مناقشة مسألة العنف معهن أمام موظفين آخرين، أو ترك السجلات ملقاة دون رقابة وعلى مرأى من الجميع، أو عنوانة الملف أو الورقة الأولى في الملف بكلمة «عنف»)
- ← التأكيد على كيفية قيام مديري الخدمات بإنشاء أماكن ووضع سياسات لدعم الخصوصية والسرية من أجل سلامة الناجيات ومنع الوصم والتمييز
- ← التأكيد من فهم المدربين للعوائق المحتملة التي تحول دون الخصوصية والسرية في السياق المحلي واستعدادهم لمناقشتها
- ← توفير فرص لممارسة جمع البيانات وإدخال البيانات حسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توفير سيناريو وإمكانات للعب الأدوار حول جمع البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة التي تتناول كيفية تسجيل المعلومات المقدمة وتخزينها وبموجب أي شروط ستتم مشاركة المعلومات (إذ تؤكد على موافقة الناجية على مشاركة المعلومات من أجل الرعاية والإدارة وحماية السرية عند استخدام البيانات لأغراض إحصائية) لزيادة ثقة مقدمي الخدمات وتعزيز التعاملات المتسمة بالتعاطف والاحترام مع الناجيات والتي تولد الثقة في الإجراءات المتبعة لضمان الخصوصية والسرية.
- يجب وضع خطط تنفيذ للتدريب على أساس أن بناء القدرات لتحسين الخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وجمع البيانات لا يمكن تحقيقه على نحو فعال في جلسة تدريبية واحدة.
- ← يمكن أن تؤدي إقامة العلاقات بين خبراء معينين بالعنف ضد المرأة وخبراء البيانات، مثل مكتب الإحصاء الوطني، إلى تسهيل تنمية القدرات المستمرة والدعم المستدام لتحسين جمع البيانات واستخدامها.
- ← إن الإرشاد والدعم المستمران لحل المشكلات المتعلقة بجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها وتوجيه وسائل التكيف يعد أمرًا مهمًا لإجراء التغيير وإضفاء الطابع المؤسسي عليه (راجع الخطوة 2-7)

مثال محلي

تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على التصدي للعنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية في الهند



«أحكي لأقاربي فقط أنه لدي مريضة تستشرنني بشأن صحتها ونظامها الغذائي. لكن لا أخبرهم عن المحادثات الفعلية. لأنه من الممكن أن تتعرض المريضة للأذى من جانبهم بطريقة أخرى. لذلك، أبذل قصارى جهدي للحفاظ على السرية. وهذا أمر مهم؛ وإلا فإن المرأة لن تشارك مشاكلها مع أي شخص.»

طبيب⁸³

في 2018-2019، أجرت منظمة الصحة العالمية دراسة تنفيذ لبدء العمل بإرشادات منظمة الصحة العالمية وأدواتها بشأن تصدي قطاع الصحة للعنف ضد المرأة في الهند.⁸⁴ ويُذكر أنه تم إجراء تدريب لمقدمي الرعاية الصحية في ثلاثة مستشفيات من المستوى الثالث في ماهاراشترا لتحديد العنف العائلي أو عنف الشريك، وتقديم دعم أساسي والإحالات إلى خدمات قطاعية أخرى، وتوفير الرعاية الطبية الأخرى المطلوبة للناجيات. وقيمت الدراسة المعرفة والسلوكيات والمهارات التي اكتسبها مقدمو الرعاية الصحية قبل التدريب وبعده. وتبين أن بعد التدريب وبعد ستة أشهر من المتابعة، قاموا بتحسين معرفتهم بشكل كبير حول كيفية السؤال عن موضوع العنف ضد المرأة وتقديم الرعاية السريرية وكانوا أكثر أرحمة بشكل كبير للإبلاغ عن تحديد هوية الناجيات من العنف وتقديم خدمات دعم ضحايا العنف ضد المرأة (المعلومات، ومناقشة الخيارات، والمساعدة في وضع خطط السلامة، والإحالة إلى خدمات الدعم) قبل التدخل.⁸⁵

دربت الدراسة مقدمي الرعاية الصحية على توثيق حالات العنف العائلي أو عنف الشريك والعنف الجنسي على يد شخص غير الشريك في سجلات مرفق من صفحة واحدة مقتبسة من دليل منظمة الصحة

العالمية لمديري الصحة عن تعزيز سبل تصدي النظم الصحية للعنف ضد المرأة، والتي تضمنت التعريفات وخيارات الرد لتوثيق نوع العنف، والعلاقة بمرتكب العنف، وعمر الناجي/الناجية، بالإضافة إلى البيانات الأخرى المتعلقة بإدارة استجابة الرعاية الصحية ورصدها.⁸⁶

وتم وضع أحد إجراءات التشغيل الموحدة لتوثيق التقارير الفردية في السجلات في إطار من الخصوصية، والحفاظ على السجلات في خزانات مغلقة، وتحديد من يمكنه الوصول إلى البيانات الشخصية.⁸⁷

تم تكليف الممرضات بمسؤولية الحفاظ على السجلات في مكان آمن بطريقة مأمونة وبعيدة عن متناول الأشخاص. وقام مشرفو الإدارات بمراجعة سجل للعنف ضد المرأة، ومتابعة الإدخالات المفقودة وإجراء فحوصات الجودة للتأكد من أن الإدخالات كاملة ودقيقة. وفي أثناء تدريب مقدمي الخدمات، تم التأكيد عدة مرات على أهمية الخصوصية والسرية. وعلى وجه التحديد، تطرق التدريب إلى ضرورة تخزين سجلات العنف ضد المرأة على نحو آمن بحيث لا يمكن التعرف على الناجيات، والحصول على موافقة المرأة قبل مشاركة أي معلومات، والتأكد من أن السجلات الطبية التي تم أخذها إلى المنزل لم تذكر العنف ضد المرأة.⁸⁸

وبينت مراقبة ممارسات مقدمي الخدمات أنهم استوعبوا أهمية الحفاظ على سرية السجلات التي وثقت العنف ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، بينما كانت سجلات الرعاية السابقة للولادة أو غيرها من السجلات الصحية تُترك في كثير من الأحيان على طاولة الفحص، تم الاحتفاظ بسجل الوثائق المتعلقة بالعنف ضد المرأة في مكان آمن بطريقة مأمونة وبعيدة عن متناول الأشخاص.⁸⁹

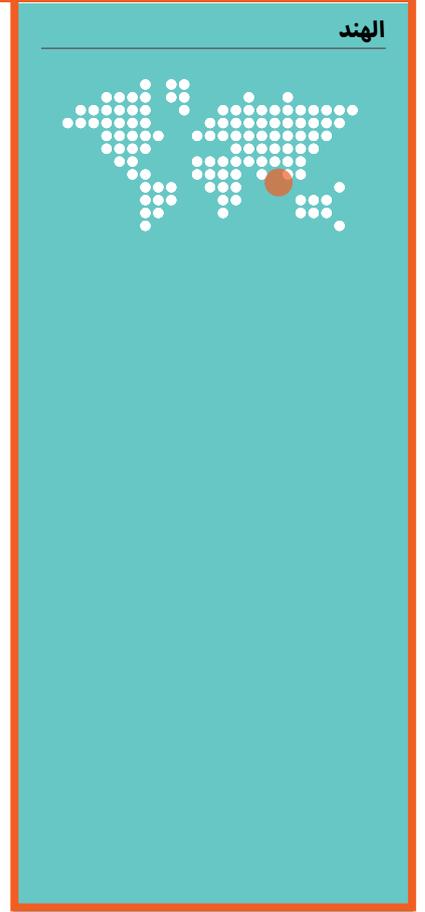
تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على التصدي للعنف ضد المرأة وجمع البيانات الإدارية في الهند

<<

المستشفيات الثلاثة. وتم التعرف على ما مجموعه 531 امرأة من خلال الوثائق على مدى فترة 9 أشهر، منهن 74 في المائة أبلغن عن العنف العاطفي/النفسي، و64 في المائة أبلغن عن العنف البدني و12 في المائة عن العنف الجنسي.⁹⁰

توضح دراسة الحالة هذه أهمية التدريب عالي الجودة لتلك الحالات الموثقة وفهم ضرورة التكيف مع عمليات سير العمل الخاصة بالقطاع والخدمة والموقع عند تصميم نظم المعلومات لتوثيق حالات العنف ضد المرأة، ومن الناحية المثالية، يمكن أن تضمن هذه الأنظمة توحيداً قياسياً أفضل من خلال السجلات الرقمية حيث يكمن أحد التحديات التي لوحظت في النظام الورقي في صعوبة قراءة المعلومات المكتوبة بخط اليد من قبل مقدمي الخدمات، وكذلك الاضطرار إلى التحقق مرة أخرى من القيم المفقودة.

حددت هذه الدراسة بعض التحديات لتحسين عملية التوثيق لحالات العنف ضد المرأة في أماكن تقديم الرعاية الصحية المزدحمة للغاية. ونظرًا لأن السياسة المؤسسية المعيارية كانت تتمثل في قيام الأطباء بملء جميع الوثائق، فكان أحد التحديات هو أن الممرضات ترددن في الاضطلاع بهذا الدور على الرغم من أنه تم إعداد كلا الأطباء والممرضات على التوثيق خلال التدريب على العنف ضد المرأة. وعندما أحالت الممرضات إلى الطبيب للتوثيق في وقت لاحق بدلاً من التوثيق الفوري، غالبًا ما كانت حالات الناجيات غير مسجلة. وبالمثل، في حين تم تعيين مرشد اجتماعي لتقديم المزيد من خطط السلامة الشاملة والإحالات للناجيات، تم الاحتفاظ بهذه السجلات منفصلة عن وثائق الممرضة/الطبيب في الملف الطبي للناجيات، مما أدى إلى ضياعها في بعض الأحيان. وتمت مواجهة هذه التحديات بعد الشهر الأول من خلال المناقشات التي دارت مع المديرين في



6.2 تخطيط الموارد البشرية وموارد البنية التحتية والموارد المالية المطلوبة

«تتطلب [البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة] نوعًا من المسؤولية الاجتماعية للشركات: الموارد والوعي والتعاون. إما أن تكون هناك موارد مادية واقتصادية - أو لا يوجد شيء.»

مسؤول حكومي، الآلية النسائية

«قبل كل شيء، يجب أن تكون متطلبات المجال الإحصائي تقنية، وتحتاج إلى العمل بصفتك جزءًا من فريق متعدد التخصصات يتمتع بمؤهلات ملائمة. لقد تغيرت فكرة أن متخصص في علم الحاسبات يمكنه القيام بهذا العمل - فأنت بحاجة إلى خبرة إحصائية وخبرة موضوعية.»

مسؤول حكومي بقطاع العدل

النضج من حيث نظم إدارة المعلومات الشاملة وفيما يتعلق بإصدار البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها. واختلف حجم الفرق بين 7 إلى 19 مهنيًا. ولم يضم حجم الفرق هذا المهنيين المتخصصين في جمع البيانات (المتزامن مع تقديم الخدمات) أو إدخال البيانات.

← إن الأدوار المحددة للفرق المخصصة لإدارة تكامل البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة، والمحافظة على قواعد البيانات، وفحوصات جودة البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها، تضمنت قيادة وإدارة الفريق المعني بمجالي العنف ضد المرأة والبيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والذي شارك في وضع بروتوكولات مشاركة المعلومات وإبرام الاتفاقيات الأخرى للحصول على البيانات من مختلف القطاعات وضمان جودة البيانات وتحليلها الإبلاغ عنها.

← تمثل مهمة آلية تنسيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة في ضمان التخطيط الملائم للاحتياجات البشرية والمالية واحتياجات البنية التحتية ضمن الميزانيات وإدارتها.

لا يمكن التغاضي عن الاستثمارات في موارد البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة لإنشاء نظام بيانات إدارية، ولا سيما التكاليف الأولية لإنشاء النظام. وهذه الاستثمارات الأولية ضرورية لتحقيق وفورات التكاليف المستمرة المرتبطة باستخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية.⁹¹ ويجب تحديد الموارد اللازمة للتدريب وإدارة البيانات والتحليل والتوصيل ونقل البيانات إبان التخطيط للتنفيذ.

← في إطار تحليل بيئة البيانات (راجع الخطوة 2-3)، سيتم الانتهاء من وصف أولي للموارد البشرية وموارد البنية التحتية المخصصة لإدارة البيانات داخل المؤسسات والقطاعات المعنية.

← عند وضع هذا الإرشاد، استكشفنا حجم الفرق وأدوارها ومسؤولياتها التي كانت تقوم بتجميع البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة وتحليلها والإبلاغ عنها علنًا في سياقات قُطرية مختلفة جدًا في إفريقيا والأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا التي لديها أنظمة بيانات إدارية في مراحل مختلفة من

تنفيذ عملية الإبلاغ المنتظم عن البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة



الخطوة

«مرت ثماني سنوات منذ صدور القانون [الوطني للعنف ضد المرأة] حتى نشر النشرات الأولى. إنها عملية بناء القدرات، وتوفير الموارد والمختصين وتطوير التخصص.»

مسؤول حكومي، الألية النسائية

يكن كافيًا، لزيادة استخدام البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وبالتالي المساهمة في تحسين السياسات والممارسات.

يحفز الإبلاغ المنتظم إعداد البيانات ويشجع على استخدام البيانات؛ مما يؤدي إلى إنشاء دورة حميدة. ويعد الإبلاغ إجراءً ضروريًا، وإن لم

7.1 تحديد المؤسسات المسؤولة عن الإبلاغ

يركز هذا الإرشاد الفني على إنشاء نظام بيانات إدارية عن العنف ضد المرأة للإبلاغ المركزي عن البيانات التي تتضمن معلومات من قطاعات متعددة. ولا يقلل هذا التركيز من أهمية التحليل والإبلاغ على المستوى القطاعي أو دور البيانات الإدارية في دعم مديري البرامج وصناع القرار في مواقع تقديم الخدمات المحلية أو الإقليمية لوضع السياسات وإجراء تحسينات على البرامج.

على غرار عملية تحديد قادة وأعضاء آلية تنسيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، فإن تحديد المؤسسات التي تحتل مكانة طيبة تؤهلها من تحمل مسؤولية الإبلاغ المركزي الوطني أو دون الوطني عن البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة يتطلب النظر في التشريعات القائمة والولايات والكفاءات التشغيلية. وقد يكون مكتب الإحصاء الوطني أو الجهاز الوطني المعني بشؤون المرأة، أو أي هيئة أخرى مسؤولة عن سياسات منع العنف ضد المرأة والتصدي له، في وضع جيد يمكنه من تحمل مسؤولية الإبلاغ.

يوصي هذا الإرشاد الفني بإدراج منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بخبرة في مواجهة العنف ضد المرأة في آلية تنسيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وبوصفها معديّ البيانات، لا سيما في السياقات التي تقدم فيها منظمات المجتمع المدني نسبة كبيرة من الخدمات المعنية بالعنف ضد المرأة للناجيات. ويجب أن تتاح لمنظمات المجتمع المدني الفرصة للإسهام أو عدم الإسهام في توفير البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة للإبلاغ المركزي عنها، ما لم يكن ذلك أحد متطلبات التمويل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة إلى جميع مقدمي الخدمات، يجب بذل الجهود لضمان أن توفير البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة لا يمثل عبئًا إضافيًا كبيرًا من حيث حجم العمل.⁹²

بعد تحديد المؤسسة المسؤولة عن الإبلاغ، يجب إضفاء الطابع الرسمي على بروتوكولات مشاركة المعلومات وعملياتها لتحديد مدى مساهمة القطاعات المختلفة - مثل قطاعات الصحة والعدالة والشرطة والخدمات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية - في عملية الإبلاغ المركزي (راجع الخطوتين 3-5 و4-5). وستحدد هذه الاتفاقيات البيانات التي ستم مشاركتها، وطريقة مشاركتها وطريقة إجراء عملية الإبلاغ، بما في ذلك نموذج الإبلاغ وتواتره وعملية إسهام معديّ البيانات في مراجعة البيانات والموافقة عليها قبل النشر العام. وستكون لآلية تنسيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة مهمة رئيسية للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات.

7.2 ضمان أن البيانات الإدارية عالية الجودة يتم جمعها وتجميعها والإبلاغ عنها

7.2

ستوجه البيانات الوصفية وإجراءات التشغيل الموحدة المحددة في الخطوة 5 عملية جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وتجميعها والإسهام في جودة البيانات. وستكون هناك حاجة إلى الرصد والدعم والتدريب المستمر لبناء القدرات وضمن جودة البيانات والتحسين المستمر عند تنفيذ عملية الإبلاغ. وتشمل الإجراءات المهمة لرصد وتعزيز جودة عملية جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وتجميعها والإبلاغ عنها ما يلي:

- ← حدد المعلومات المفقودة أو غير الكاملة بانتظام، بما في ذلك من خلال عمليات الفحص العشوائي
- ← ناقش مع مسؤولي/مديري البيانات أي مشكلات نظامية تحتاج إلى حل من خلال التدريب، وإدخال تحسينات في التعريفات، والإرشاد والإشراف، وتحديث الأنظمة
- ← تأكد من إجراء نسخ احتياطي لأنظمة البيانات الإلكترونية بانتظام على خوادم مركزية آمنة.

- ← إجراء رقابة منتظمة على البيانات التي تم جمعها لضمان استكمال جميع النماذج والمتغيرات وفئات الرد على نحو صحيح والحصول على المعلومات المفقودة
- ← إذا تم استخدام أنظمة ورقية، فتأكد من أن المعلومات مقروءة
- ← تأكد من أنه تم إكمال جميع خلايا البيانات للمعلومات المجمعة وتم الإبلاغ عنها

يمكن للموظفين والمديرين المسؤولين عن معالجة البيانات والإبلاغ عنها (سواء داخل القطاع أم الهيئة المركزية اعتماداً على النموذج المعتمد لجمع البيانات متعددة القطاعات وإدارتها والإبلاغ عنها، راجع الخطوة 5-3) تقديم الدعم الفني لهذه العمليات، وإجراء فحوصات جودة البيانات الواردة،⁹³ وكذلك تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لمراقبة جودة معالجة البيانات والمخرجات الإحصائية.⁹⁴

مثال محلي

تحسين إجراءات التشغيل الموحدة ونشرها لجمع البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإدخالها والتحقق منها في مولدوفا



وأدت هذه المشاورات إلى تحسين صحيفة البيانات التي تتضمن معادلات حساب تسمح للشخص الذي يكمل الصحيفة بتحديد أخطاء إدخال البيانات وتصحيحها قبل التقديم. وتم وضع إرشادات منهجية مكتوبة مفصلة لجمع البيانات وإدخالها والتحقق من صحتها، وتم إجراء تدريب ليوم واحد على صحيفة إدخال البيانات والإرشادات لـ 69 موظفًا مسؤولين عن إدخال البيانات وإدارتها من مقدمي الخدمات دون الوطنيين المعنيين والوزارات المشاركة.

في 2017-2018، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة الصحة والعمل والحماية الاجتماعية في مولدوفا والمكتب الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية للتشغيل و35 وكالة دون وطنية تقدم المساعدة الاجتماعية للناجيات من العنف ضد المرأة؛ لتحديد الثغرات في بيانات العنف ضد المرأة ومعالجتها وتحسين جودة البيانات من خلال وضع الإرشادات المنهجية وإجراء التدريب. وشارك في العملية مسؤولون في الحكومة ومساعدون اجتماعيون في المجتمعات المحلية ومديرو خدمات القطاع العام المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة لتقديم مقترحات للتغلب على التحديات؛ بغية تحسين عملية جمع البيانات وتدقيقها واكتمالها.

7.3 وضع معايير عامة بشأن الدورية والشفافية وتوافر البيانات وإصدارها

الدورية

← وغيرهم من المسؤولين عن التصدي للعنف ضد المرأة، وكذلك لعامة الناس، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، والباحثين والباحثات.

← توافر البيانات أمر بالغ الأهمية لضمان مساءلة الجهات المسؤولة.

← يجب أن يكون مصدر البيانات (البيانات الوصفية) واضحًا لا غبار عليه.

← تنشر بعض بوابات البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة التقارير فقط. يدعم البعض الآخر التحليلات المخصصة من خلال السماح للمستخدمين بتحديد المتغيرات لإعداد تقارير مخصصة للبيانات المجمعة مجهولة المصدر (على سبيل المثال، عدد المكالمات الواردة إلى الخط الساخن للإبلاغ عن حالات عنف ضد المرأة وأنواع العنف ضد المرأة التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة زمنية محددة).

← ينبغي استكمال تجميع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها وفقًا لجدول زمني محدد وفي الوقت المناسب، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية.⁹⁵

← ينبغي نشر التقارير الرسمية التي تحلل البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة سنويًا، بحد أدنى.

الشفافية وتوافر البيانات

← يجب إتاحة البيانات المجهولة الهوية للأطراف المعنية داخل الحكومة، مثل مقدمي ومديري الخدمات المسؤولين عن تخطيط الخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتقديمها، والمشرعين، وصانعي السياسات، ومتخصصي القضايا الجنسانية

7.4 التأكد من أن عمليات التحليل والإبلاغ تحترم السرية

«إذا كانت البيانات مجهولة المصدر، يمكن مشاركتها بسهولة أكبر.»

خبير إحصائي، مكتب الإحصاء الوطني

← عدد صغير يمكن أن يؤدي إلى سهولة التعرف على هوية المجيبين والوصول المحدود إلى المتغيرات التي يمكن تحديدها مثل تلك القائمة على الاعتبارات الجغرافية أو نوع الموقع).

← تتوفر البيانات المجمعة فقط (البيانات الكلية) للجميع.^{xv}

← يجب أن تكون البيانات المشتركة ضمن آلية تنسيق البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، وكذلك أي بيانات يتم الإبلاغ عنها علنًا أو إتاحتها للجميع للتحليل، مجهولة المصدر ومجمعة لضمان السرية.

← يجب إنشاء القواعد وتطبيقها لضمان احترام السرية (على سبيل المثال، جميع البيانات مجهولة الهوية، وإلزام وجود

^{xv} البيانات الكلية هي بيانات مجمعة تجمع السجلات على المستوى الفردي (البيانات الجزئية). أما البيانات الجزئية فهي بيانات مكونة من سجلات على المستوى الفردي - على سبيل المثال، في مجموعات بيانات الدراسة الاستقصائية، يوجد سجلات فردية لكل من المجيبين على الدراسة الاستقصائية. ولا ينبغي السماح بالوصول إلى البيانات الجزئية إلا بإشراف صارم، على سبيل المثال، على الباحثات المؤهلات والباحثين المؤهلين الذين خضعت بروتوكولات أبحاثهم من خلال مراجعة الأخلاقيات أو محلي البيانات داخل الحكومة الذين خضعوا للتدريب في مجال الأخلاقيات ووقعوا اتفاقيات بشأن السرية.

مثال محلي

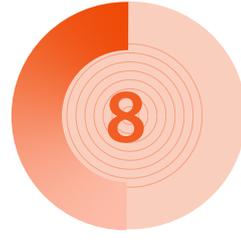
بوابة مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا: منصة بيانات إدارية متعددة القطاعات وموجهة للجمهور بشأن العنف ضد المرأة



- المرأة من قطاعات متعددة (العدالة، والخدمات الاجتماعية، ومكتب الإحصاء الوطني) ومستويات مختلفة من الحكومة ومناطق الحكم الذاتي في إسبانيا.
- تدير بوابة مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا. وتطبق البوابة الممارسات الجيدة المتعلقة بالدورية والشفافية وتوافر البيانات والسرية في عملية الإبلاغ. وتنتشر تقويمياً سنوياً لإصدارات البيانات وسجلاً للعمليات الإحصائية به البيانات الوصفية لكل متغير تم إنشاؤه بواسطة مكتب الإحصاء الوطني. وجميع البيانات متاحة عبر البوابة مجهولة المصدر ويتم إعداد الإحصاءات وفقاً لمعايير مكتوبة تضمن سرية البيانات الشخصية وحمايتها، بما يتماشى مع قانون الإحصاء الوطني وسياسة السرية ذات الصلة.
- يشمل الموقع الإلكتروني لبوابة العنف الجنساني ما يلي:
 - إحصاءات محدثة بانتظام تتيح إنشاء جداول وعرض البيانات من مؤشرات محددة مسبقاً من قطاعات مختلفة (الشرطة، والإحصاءات الحيوية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة)
 - تقارير شهرية وسنوية عن العنف ضد المرأة
 - تقارير وتوصيات من مرصد الدولة بشأن العنف.
 - اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان لدى المديرية الفرعية فريق من 12 مهنيًا متخصصاً في تحليل البيانات والإبلاغ عنها ووظائف أخرى متعلقة بتوصيل البيانات. وكان هذا الفريق مكوناً من أربعة أعضاء مكلفين بوظائف إدارية (القيادة والموارد المالية والبشرية) وثمانية خبراء إحصائيين.

- في عام 2004، أصدرت حكومة إسبانيا القانون الأساسي بشأن تدابير الحماية الشاملة لمكافحة العنف الجنساني. وأنشأ القانون المفوضية الحكومية لمحاربة العنف الجنساني، مع مديريتين عامتين فرعيتين. قامت إحداها، وهي المديرية العامة الفرعية للوعي بالعنف الجنساني ومنعه والدراسات المتعلقة به، بوضع أحكام صارمة للتنسيق متعدد القطاعات والإبلاغ وحشد المعارف لتحسين سبل منع العنف ضد المرأة والتصدي له، بما في ذلك استخدام البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة لرصد البرامج والنتائج. وتعمل المديرية العامة الفرعية هذه بوصفها آلية تنسيق وطنية للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، ضمن وظائف أخرى. المديرية الفرعية⁶:
- توفر وظائف الأمانة لمرصد الدولة بشأن العنف، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات تضم ممثلين من القطاعات المعنية (الصحة، والتعليم، والعدالة، والشرطة، والخدمات الاجتماعية) بالإضافة إلى خبراء مستقلين في مجال العنف ضد المرأة من الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ويقوم مرصد الدولة بدور استشاري ورقابي في توحيد البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، وإعداد الدراسات والتقارير، وتقديم مقترحات عمل لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له.
- تقوم بجمع البيانات الإدارية والبيانات الأخرى من الخدمات المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة وتحليلها والإبلاغ عنها والتي يمولها الجهاز الوطني المعني بشؤون المرأة (بما في ذلك مراكز الإيواء والخطوط الساخنة وتوفير الدعم الاقتصادي).
- تنسق عمليتها تلقي الإحصاءات ونشرها بناءً على مصادر البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات المتعلقة بالعنف ضد

المشاركة في عملية نقل البيانات



الخطوة

«في السابق، عندما ضغطنا على [الحكومة] بشأن التشريعات والقضايا الأخرى، لم تجد [العنف ضد المرأة] قضية خطيرة. فالأعداد التي صرحت بها وزارة العدل ساعدتنا على معرفة أعداد [حالات العنف ضد المرأة] واستدللنا بها هنا لينهي بذلك أي باب جدل يتم فتحه حول أهمية القضية.»

مسؤول، الأمم المتحدة

المرأة والإلمام بثقافة البيانات بين مستخدمي البيانات. وسيؤدي تحسين مستوى الإلمام بثقافة البيانات المتعلقة بمجال العنف ضد المرأة وتوصيل البيانات إلى تعزيز استخدام البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة والإسهام في تحقيق الهدف النهائي: تحسين سبل منع العنف ضد المرأة والتصدي له وإنهاء العنف ضد المرأة في نهاية المطاف.

يتجاوز توصيل البيانات الإبلاغ المنتظم عن البيانات الإحصائية لتطوير واستخدام مجموعة من المنتجات المصممة لمختلف مستخدمي البيانات.⁹⁷ وفي سبيل نجاح تخطيط عملية توصيل البيانات وتنفيذها وزيادة استخدام البيانات، يلزم إجراء حوار بين معدي البيانات ومستخدمي البيانات قبل إعداد البيانات وبعده. وهناك حاجة أيضًا إلى بذل جهود لتعزيز المعرفة بالعنف ضد

8.1 تحسين مستوى الإلمام بثقافة البيانات

عملية التسجيل. ويحتاج مسؤولون من الحكومة ووسائط الإعلام إلى الاستعداد لفهم وتفسير السبب في أن زيادة الجهود البرنامجية للتصدي للعنف ضد المرأة وتحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإبلاغ عن الحالات. ومن الأهمية بمكان زيادة الوعي بأن ذلك يتوافق مع التحسينات التي تدفع النساء إلى البحث عن الخدمات التي يحتجنها أو تحسينات في التسجيل وليس بالضرورة علامة على أن عدد حالات العنف ضد المرأة أو أعداد الناجيات من العنف ضد المرأة أخذ في الازدياد. يمكن للعوامل السياقية أيضًا تغيير الطلب على الخدمات وأنماط استخدام الخدمة.

هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لبناء قدرات ووسائط الإعلام والمشرعين (السياسيين) ومستخدمي البيانات الآخرين لفهم إحصاءات العنف ضد المرأة ونشرها على نحو مناسب. ولحسن الحظ، يمكن دعم هذه الجهود بالمواد الموجودة التي تم تطويرها لزيادة الإلمام بثقافة البيانات المتعلقة بمجال العنف ضد المرأة.⁹⁸ وبالنسبة إلى البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة، يُعد تحسين القدرة على تفسير البيانات و«الإفصاح عنها» (عرضها) وصياغتها من الأولويات. تتمثل النقاط الرئيسية لتحسين تفسير البيانات فيما يلي:

← يمكن توقع زيادة عدد حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها في البيانات الإدارية إذا تحسن مستوى تقديم الخدمات أو

← يجب شرح الاختلافات في البيانات المبلغ عنها عند نقل البيانات إلى جماهير مختلفة، فعلى سبيل المثال، عندما يتم تجميع البيانات حسب الفترات الزمنية، فإن حالات العنف ضد المرأة التي تم الإبلاغ عنها بعد تلك الفترة الزمنية قد تم تحليلها والإبلاغ عنها بالفعل ستؤدي إلى تغيير الأرقام في التقارير اللاحقة.

← قد يلزم توضيح سرية هوية الناجيات أو مرتكبي العنف في الإحصاءات، بما في ذلك الإحصاءات التي تم إعدادها باستخدام البيانات الإدارية، لأعضاء الحكومة والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام. ويجب أن يكون المتحدثون الرسميون المسؤولون عن تفسير البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة على استعداد للتحدث عن التزاماتهم الأخلاقية والقانونية للحفاظ على الخصوصية والسرية.

← من المهم تذكير مستخدمي البيانات بأن وراء الأرقام قصص عن المعاناة الإنسانية وقدرة تحمل النساء اللواتي يتعرضن للعنف. وحيثما كان ذلك ممكناً - وبدون تقديم معلومات تحديد هوية الأفراد - يمكن أن تكون قصص الناجيات بمثابة رسالة قوية للمجتمعات حول العبء الناجم عن العنف ضد المرأة ويمكن استخدامها بعد الحصول على موافقة الناجيات وضمن عدم الكشف عن هويتهن.

توضيح:

- إن زيادة الوعي العام والإدراك بالعنف ضد المرأة بعد الحوادث التي تتناولها وسائل الإعلام بشكل كبير وتشغل الرأي العام، يمكن أن تؤثر على عدد الأفراد الذين يسعون للحصول على الخدمات وتتسبب في زيادة الأرقام المبلغ عنها.
- إبان فترة جائحة كوفيد-19، شهدت بعض الأماكن والقطاعات زيادة في حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها (على سبيل المثال، المكالمات الواردة على الخطوط الساخنة أو النساء اللواتي يطلبن الخدمات من أماكن الإيواء)، بينما انخفضت الحالات المبلغ عنها إلى الخدمات الصحية بسبب تدابير الإغلاق الشامل والابتعاد العام عن المرافق الصحية.

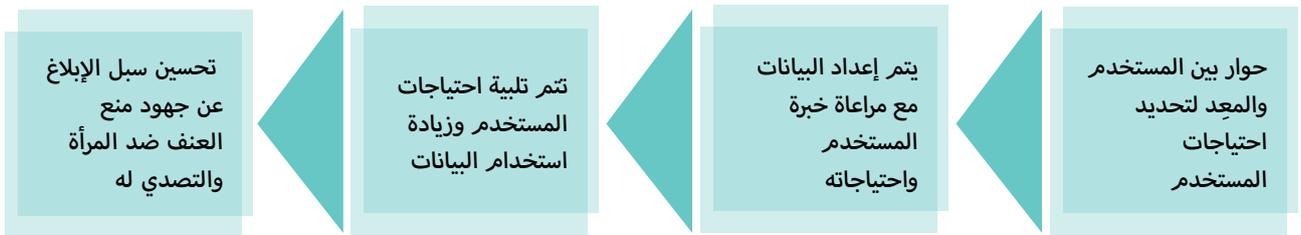
← كما لوحظ سابقاً، لا يمكن استخدام البيانات الإدارية لتقدير معدل الانتشار. ويلزم التدريب على كيفية تقديم البيانات من مصادر متعددة (على سبيل المثال، بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية) وشرح التناقضات. وعند تقديم البيانات الإدارية، يجب توخي الحذر دائماً لتوضيح أن هذه البيانات تسجل فقط عدد الحالات المبلغ عنها ولا يمكن معادلتها مع الاتجاهات في العدد الفعلي للحالات أو الناجيات.

8.2 تعزيز توصيل البيانات لسد الفجوة بين إعداد البيانات واستخدامها

تقديمها. ويتم وضع الأساس لتوصيل البيانات في أثناء الحوار بين المستخدم والمعد (الخطوة 4)، والذي يوفر معلومات عما يحتاجه مستخدمو البيانات المحتملون.

بالنسبة لجميع منتجات توصيل البيانات، من المهم مراعاة مستوى معرفة مستخدم البيانات بشأن العنف ضد المرأة واحتياجات البيانات لتحديد المعلومات المقدمة وكيفية

الشكل 5: يمكن أن يؤدي الاهتمام باحتياجات مستخدمي البيانات إلى تحسين استخدام البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة⁹⁹



تزيد بشكل فعال من إدراك الجمهور لأهمية القضايا، وتعزز الدعم للسياسات أو البرامج ذات الصلة وتحفز على اتخاذ مزيد من الإجراءات عن استخدام منتجات النقل التي تقدم الأرقام أو الحقائق وحدها.¹⁰⁰

على النحو المبين في إطار 11، من الممارسات الجيدة تضمن المعلومات الكمية (الأرقام) والمعلومات النوعية (القصص القصيرة مجهولة المصدر) في منتجات توصيل البيانات. ويمكن للقصص أن



الإطار 11: تلبية احتياجات مستخدمي البيانات في منتجات توصيل البيانات¹⁰¹

مستخدم/مستخدمة البيانات	نوع المعلومات والعرض
عامة الناس	أشكال رئيسية، اتجاهات، عرض البيانات، قصص قصيرة
وسائل الإعلام	جداول موجزة، مخططات، اتجاهات، عرض البيانات، قصص قصيرة
صانعة/صانع السياسات	جداول موجزة، مخططات، اتجاهات، عرض البيانات، قصص قصيرة
عاملون/عاملات في مجال التنمية/منظمات المجتمع المدني/متخصصو/متخصصات القضايا الجنسانية	بيانات موجزة ومفصلة، تحليل النتائج بمرور الوقت، بيانات وصفية
محلل/محللة بيانات، باحث/باحثة	بيانات كاملة، غير معالجة، على مستوى الصف (بدون أسماء)

← الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا. ومثال على ذلك، هو تصميم أنظمة المعلومات لإنشاء تقارير معدة مسبقاً باستخدام التحليل الآلي بضغط زر. ويمكن أن يؤدي سهولة توافر التقارير إلى زيادة استخدامها بواسطة مديري البرامج وصانعي القرار على جميع المستويات (على مستوى الموقع الفردي وداخل القطاعات وللتصدي الشامل للعنف ضد المرأة على الصعيد دون الوطني أو الوطني).

يعد الحوار القائم على البيانات، والذي يتضمن بيانات كمية ونوعية، ممارسة واعدة لتعزيز التدابير التي اتخذتها الحكومة إزاء العنف ضد المرأة.¹⁰² وفي إطار الاستعداد لمثل هذه الحوارات، فإن البيانات الإدارية ليست القصة الكاملة. ومن الممارسات الجيدة وضع البيانات الإدارية في سياق شامل والسعي إلى التثليث مع مصادر البيانات الإضافية (من الأكاديميين ومن التحقيق النوعي مع مقدمي الخدمات والناجيات) قبل تحديد خيارات السياسة والإبلاغ عنها.

يتطلب تنفيذ عملية توصيل البيانات جهداً وخبرة. ويمكن للإجراءات الآتية زيادة القدرة على توصيل البيانات والمساعدة في سد الفجوة بين إعداد البيانات واستخدامها:

تخصيص الموارد البشرية لتوصيل البيانات في أثناء تخطيط الموارد

← تشكيل تحالفات لتوصيل البيانات بواسطة رواد من صانعي السياسات ومقدمي الخدمات والأكاديميين والصحفيين والمؤثرين (الاستفادة من العلاقة التي بدأت من خلال الحوار بين مستخدم البيانات ومعد البيانات)

← ضمان أن يكون تدفق البيانات ونقلها متعدد الاتجاهات، حيث ينتقل من مقدمي الخدمات إلى صانعي السياسات، ولكنه يتدفق أيضاً مرة أخرى إلى مقدمي الخدمات الذين يمكنهم تحسين الخدمات في الوقت الفعلي

مثال محلي

نقل البيانات لتحسين سبل
التصدي للعنف ضد المرأة في
ولاية زاكاتيكاس بالمكسيك

في عام 2007، أصدرت الحكومة الفيدرالية في المكسيك مرسومًا بالقانون العام بشأن حق المرأة في عيش حياة خالية من العنف، والذي ينص على إنشاء بنك وطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة «لتقييم كفاءة التدابير الموضوعة لمنع جميع أنواع العنف وعلاجها والمعاقبة عليها والقضاء عليها».¹⁰³

والمكسيك هي حكومة فيدرالية تضم 32 ولاية، لذلك قامت كل ولاية فيما بعد بتمرير أو تعديل قانون العنف ضد المرأة الذي تضمن إنشاء بنك بيانات حكومي بشأن العنف ضد المرأة. وفي حين أن الإطار القانوني في كل ولاية يختلف عن الآخر، تستخدم 29 منها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي يوفرها بنك البيانات الوطني. ومن ضمن ذلك، البنك الوطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة (BANEVIM) في ولاية زاكاتيكاس.

يتم تحديث البوابة العامة للبنك الوطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة (BANEVIM) شهريًا. ويُعلن عن الجدول الزمني للنشر وتحديث البيانات على صفحة الويب؛ مما يساهم في تحقيق الشفافية. وتضم البوابة 12 مؤشرًا قياسيًّا تتضمن نوع العنف ضد المرأة، ومعلومات عن الناجيات ومرتكبي العنف (العمر، والجنس، والعلاقة بين الناجية ومرتكب العنف) ومكان ووقت وقوع العنف، من بين أمور أخرى. كما ينشر البنك الوطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة (BANEVIM) تقارير ومخططات بيانية للمعلومات ربع سنوية ونصف سنوية في البوابة الإلكترونية.¹⁰⁴

إضافة إلى ذلك، نفذت إجراءات أخرى لتحسين سبل الوصول إلى المعلومات المتاحة على منصة الويب، مثل إنشاء وحدات متخصصة في مجال العنف ضد المرأة، على سبيل المثال، العنف الجنسي.

يقوم البنك الوطني للبيانات والمعلومات عن حالات العنف ضد المرأة (BANEVIM) بإجراء مزيد من التحليلات والاضطلاع بأنشطة توصيل البيانات ذات الصلة. وتتضمن الأمثلة توصيل البيانات تقديم ملخص إحصائي أربع مرات في السنة لرؤساء البلديات حيث كانت هناك زيادة ملحوظة في حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها، ودمج بيانات إضافية من مكتب الإحصاء الوطني والمكتب المعني بمنع الجريمة بواسطة تدابير اجتماعية لإجراء تحليلات مكانية لتحديد «المناطق الجغرافية شديدة التأثير»، وتحليل البيانات عن احتياجات الناجيات المبلغ عنها والعوائق التي تحول دون الحصول على الخدمات. وحدد التحليل الأخير أن النقل كان عقبة أمام الناجيات لمواصلة السعي للحصول على خدمات الدعم ومتابعة القضايا القانونية من خلال نظام المحاكم. واستجابة لذلك، أنشأ مركز العدالة المعني بالمرأة التابع لمكتب المدعي العام برنامجًا على مستوى الولاية لتوفير تذاكر مدفوعة مسبقًا لوسائل النقل العام لدعم الناجيات في الوصول إلى الخدمات المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة ومتابعة سبل الانتصاف القانونية.¹⁰⁵

الموجز الختامي

التي تقدم الخدمات للناجيات وتتعامل مع مرتكبي العنف، من أجل إحراز تقدم. ولخبراء المجتمع المدني والناجيات أنفسهن مساهمات مهمة يجب تقديمها ويجب استشارتهم وإدراجهم في أنظمة الحوكمة المنشأة لقيادة عملية وضع أنظمة معلومات البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وتطبيقها. والنتيجة الطبيعية لهذا المستوى من التعبئة والتنسيق والالتزام هي أن اتخاذ الخطوات الموضحة في الإرشادات لتعزيز جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها، له فوائد تتجاوز مجرد عملية توفير المعلومات.

يتضافر تحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة مع تحسين فهم العنف ضد المرأة والاستجابات بين مقدمي الخدمات. ويعد التدريب على جمع البيانات في سياق تقديم الخدمات المعنية بالعنف ضد المرأة أمرًا بالغ الأهمية. ويمكن أن يزيد هذا التدريب من التواصل العاطفي غير التمييزي واحترام السرية. ويمكن لعملية جمع البيانات، بما في ذلك النماذج المستخدمة، أن تعزز أيضًا تحسين الجودة من خلال توفير وسيلة لرصد عملية التنفيذ طوال الوقت.

يُمكن تحليل البيانات الإدارية والإبلاغ عنها ونقلها من استخدامها لتحسين سبل منع العنف ضد المرأة والتصدي له. ويمكن أن تساعد عملية الإبلاغ وتوصيل البيانات في تهيئة الظروف للحوار المستنير، كما تُستخدم لمساءلة الجهات المسؤولة. ويعمل تعزيز البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة على ترسيخ أساس الحوار داخل الحكومات وبين ممثلي/ممثلات الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني والباحثين والباحثات ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها، لتحفيز إجراء التحسينات. وتُظهر التجارب الإقليمية والقُطرية أن التنسيق بين المؤسسات وتحديد أولويات بناء القدرات لدعم التحسينات في جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها ونقلها قد حشد الإرادة السياسية والموارد ليس فقط لتحسين أنظمة البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة ولكن أيضًا لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له.

يتم جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة في سياق تقديم الخدمات والعمليات اليومية. وعند تحليلها والإبلاغ عنها ونقلها لمقدمي الخدمات ومديري البرامج وصناع القرار، توفر البيانات الإدارية معلومات مهمة وفي الوقت المناسب لرصد استخدام الخدمة وللتخطيط لتحسين سياسات وبرامج وخدمات متعلقة ب مجال العنف ضد المرأة. ويمكنها أيضًا، من خلال تحليلات التكافؤ، تقديم رؤى مهمة حول من يتم استبعاده من تقديم الخدمات، وبالتالي دعم الجهود الوطنية ودون الوطنية لتحقيق أحد الوعود المركزية لأهداف التنمية المستدامة: عدم ترك أحد خلف الركب.

سُلط الضوء بشكل أكبر على قيمة البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد-19. وفي العديد من الأوضاع، سجلت البيانات الإدارية من خطوط المساعدة الهاتفية وأماكن الإيواء والبلديات المقدمة إلى الشرطة زيادة في الطلب على الخدمات المعنية بالعنف ضد المرأة. وكانت هذه المعلومات مهمة للغاية للدعوة العالمية والمحلية، وقدمت معلومات تحليلًا ذكيًا وجه البلدان لتضمين إجراءات لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له في خطط الاستجابة والتعافي الخاصة بجائحة كوفيد-19. وفي حين تمت زيادة إبراز البيانات الإدارية خلال فترة كوفيد-19، فإن الخصائص والاستخدامات ذات الأولوية المحتملة لهذه البيانات لرصد استخدام الخدمة، وتحديد الثغرات، وتقييم جودة الخدمة، وتتبع النتائج، وإعطاء التوجيه لتخطيط الخدمات، دائمًا ما تكون ذات صلة. وتوفر البيانات الإدارية معلومات لا غنى عنها لوضع السياسات والبرامج ورصدها وتعزيزها لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له.

تُظهر التجارب القُطرية والإقليمية التي استرشدت بها في وضع هذا الإرشاد الفني أن تحسين جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة واستخدامها يتطلب التزامًا متعدد السنوات وموارد مخصصة. وهناك حاجة إلى القيادة والمساهمة بالخبرة من المؤسسات المسؤولة عن سياسات العنف ضد المرأة والإحصاءات، إضافة إلى التزام القطاعات

المراجع

- Daly, L. and B. Bouhours. 2010. "Rape and Attrition in the Legal Process: A Comparative Analysis in Five Countries." *Crime and Justice* 39(1), pp. 565-650.
- Dena Herrera, A. 2021. "Buenas Prácticas de Bancos de Datos Estatales sobre Violencia Contra las Mujeres y las Niñas: Banco Estatal de Datos sobre Violencia Contra las Mujeres del Estado de Zacatecas." Paper presented at the UN Women Mexico Seminar on Data and Information Management on Violence Against Women and Girls, 7 September. Accessed 24 February 2022. <https://www.youtube.com/watch?v=ZOnpTFTzXUY>.
- EIGE (European Institute for Gender Equality). 2017. "Terminology and Indicators for Data Collection: Rape, Femicide and Intimate Partner Violence." Report. EIGE, Vilnius, Lithuania, 13 December. Accessed 24 February 2022. <https://eige.europa.eu/publications/terminology-and-indicators-data-collection-rape-femicide-and-intimate-partner-violence-report>.
- _____. 2021. *EIGE's Indicators on Intimate Partner Violence, Rape and Femicide: Recommendations to Improve Data Quality, Availability and Comparability*. Luxembourg: Publications Office of the European Union. Accessed 23 February 2022. <https://data.europa.eu/doi/10.2839/259427>.
- Brankovic, B. 2021. "Report on the Webinar Administrative Data Collection and Analysis on Violence Against Women and Domestic Violence." Council of Europe, March. Accessed 23 February 2022. <https://rm.coe.int/report-of-the-webinar-v03/1680a27278>.
- Carney, M.M. and J.R. Barner. 2012. "Prevalence of Partner Abuse: Rates of Emotional Abuse and Control." *Partner Abuse* 3(2), pp. 286-335.
- CEB (United Nations System Chief Executives Board for Coordination). Undated. "Principles on Personal Data Protection and Privacy." Accessed 31 March 2022. <https://unsceb.org/principles-personal-data-protection-and-privacy-listing>.
- Council of Europe. 2011. "Explanatory Report to the Council of Europe Convention on Preventing and Combating Violence Against Women and Domestic Violence." Accessed 24 February 2022. <https://rm.coe.int/1680a48903>.
- Daas, P., S. Ossen, R. Vis-Vlsschers and J. Arends-Toth. 2009. "Checklist for the Quality Evaluation of Administrative Data Sources." Statistics Netherlands, The Hague. Accessed 23 February 2022. <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/64157/4374310/45-Checklist-quality-evaluation-administrative-data-sources-2009.pdf/24ffb3dd-5509-4f7e-9683-4477be82ee60>.
- Amin, A. 2019. "Violence Against Women: Administrative Data from the Health Sector." Expert Group Meeting on Administrative Data on Violence Against Women (VAW), 24 September. United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment (UN Women), New York.
- Arora, S., S. Rege, P. Bhate-Desothali, S.S. Thwin et al. 2021. "Knowledge, Attitudes and Practices of Healthcare Providers Trained in Responding to Violence Against Women: A Pre and Post-Intervention Study." *BMC Public Health* 21, p. 1973. DOI: 10.1186/s12889-021-12042-7.
- ASEAN (Association of Southeast Asian Nations). 2018. *ASEAN Regional Guidelines on Violence Against Women and Girls Data Collection and Use*. Bangkok: United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment (UN Women).
- Banerjee, J. 2018. "GBV Quality Assurance Through the Use of Evidence-Based Standards." Presentation at Launch Webinar, 31 January. Jhpiego, Baltimore, MD. Accessed 6 November 2019. <http://resources.jhpiego.org/resources/GBV-QA-tool>.
- Blondeel, K., L. Say, D. Chou, I. Toskin et al. 2016. "Evidence and Knowledge Gaps on the Disease Burden in Sexual and Gender Minorities: A Review of Systematic Reviews." *International Journal for Equity in Health* 15(1). DOI: 10.1186/s12939-016-0304-1.

- Harrison, R.E., L. Pearson, M. Vere, P. Chonzi et al. 2017. "Care Requirements for Clients Who Present After Rape and Clients Who Presented After Consensual Sex as a Minor at a Clinic in Harare, Zimbabwe, from 2011 to 2014." *PLoS ONE* 12(9). DOI: 10.1371/journal.pone.0184634.
- INDEC (Instituto Nacional de Estadística y Censos), Argentina. 2019. "Registro Único de Casos de Violencia contra las Mujeres (RUCVM): Resultados 2013-2018." Buenos Aires: INDEC, March. Accessed 24 February 2022. https://www.indec.gob.ar/uploads/informesdeprensa/rucvm_03_19.pdf.
- INE (Instituto Nacional de Estadística), Spain. 2014. "Confidentiality Policy." Accessed 24 February 2022. https://www.ine.es/en/ine/codigobp/politica_confidencialidad_en.pdf.
- Kendall, T. 2020. "A Synthesis of Evidence on the Collection and Use of Administrative Data on Violence Against Women." Background Paper for the Development of Global Guidance. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), New York.
- Klein, R.J., S.E. Proctor, M.A. Boudreault and K.M. Turczyn. 2002. "Healthy People 2010 Criteria for Data Suppression." *Statistical Notes* No 24, July. National Centre for Health Statistics, Hyattsville, MD. Accessed 23 February 2022. <https://www.cdc.gov/nchs/data/statnt/statnt24.pdf>.
- kNOWVAWdata, UNFPA (United Nations Population Fund), UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment) and WHO (World Health Organization). 2020. "Decision Tree: Data Collection on Violence Against Women and COVID-19." Accessed 23 February 2022. <https://www.unwomen.org/en/digital-library/>
- President of the Dominican Republic. 2021. "Decreto 1-21, Presidente de la Republica Dominicana, January 5, 2021." Accessed 23 February 2022. <https://presidencia.gob.do/decretos/1-21>.
- Government of Guatemala. 2008. *Ley Contra el Femicidio y Otras Formas de Violencia Contra la Mujer. Decree no. 22-2008*. Accessed 23 February 2022. https://www.oas.org/dil/esp/ley_contra_el_femicidio_y_otras_formas_de_violencia_contra_la_mujer_guatemala.pdf.
- Government of the Kingdom of Morocco. 2018. *Loi no. 103.13 sur la Lutte Contre les Violences Faites aux Femmes*. Accessed 23 February 2022. <https://social.gov.ma/loi-n-103-13-relative-a-la-lutte-contre-la-violence-a-legard-des-femmes/>.
- Government of Mexico. 2007. *Ley General de Acceso de las Mujeres a una Vida Libre de Violencia*. 12 June.
- Government of Spain. 2004. *Ley Organica 1/2004, de 28 de Diciembre, de Medidas de Protección Integral Contra la Violencia de Género*. Accessed 24 February 2022. <https://www.boe.es/buscar/act.php?id=BOE-A-2004-21760>.
- _____. Undated. "Government Office Against Gender-based Violence." Ministry of Equality. Accessed 24 February 2022. <https://violenciagenero.igualdad.gob.es/en/violenciaEnCifras/home.htm>.
- GBVIMS (Gender-Based Violence Information Management System). 2010. "Inter-Agency Information Sharing Protocol Template." Accessed 31 March 2022. <https://www.gbvims.com/gbvims-tools/isp/>.
- Hagemann-White, C. 2008. "Measuring Progress in Addressing Violence Against Women Across Europe." *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice* 32(2), pp. 149-172.
- Englehart, N.A. and M.K. Miller. 2014. "The CEDAW Effect: International Law's Impact on Women's Rights." *Journal of Human Rights* 13(1), pp. 22-47.
- Gadappa S., P. Prabhu, S. Deshpande, N. Gaikwad et al. 2022. "Innovations in Implementing a Health Systems Response to Violence Against Women in 3 Tertiary Hospitals of Maharashtra India: Improving Provider Capacity and Facility Readiness." *Implementation Research and Practice*, January. DOI: 10.1177/26334895211067988.
- Gonzalez Alvarez, J.L., J.J. Lopez Ossorio, C. Urruela Cortes and M. Rodriguez Diaz. 2018. "Integral Monitoring System in Cases of Gender Violence: VioGén System." *Behavior and Law Journal* 4(1), pp. 29-40.
- Government of Argentina. 2009. *Ley de Protección Integral para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia Contra las Mujeres en los Ambitos en que se Desarrollen sus Relaciones Interpersonales*. Accessed 24 February 2022. <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/150000-154999/152155/norma.htm>.
- Government of Colombia. 2020. "Decreto 1710 del 19 de Diciembre de 2020: 'Por el Cual se Adopta el Mecanismo Articulador para el Abordaje Integral de las Violencias por Razones de Sexo y Género, de las Mujeres, Niños, Niñas y Adolescentes, como Estrategia de Gestión en Salud Pública y se Dictan Disposiciones para su Implementación'." Ministry of Health and Social Protection. Accessed 29 March 2022. <https://dapre.presidencia.gov.co/normativa/normativa/DECRETO%201710%20DEL%2019%20DE%20DICIEMBRE%20DE%202020.pdf>.

- un.org/unsd/dnss/gp/Implementation_Guidelines_FINAL_without_edit.pdf.
- _____. 2015b. *The World's Women 2015: Trends and Statistics*. New York: United Nations.
- _____. 2016. "The Sustainable Development Goals Report: Leaving No One Behind." Accessed 23 February 2022. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/leaving-no-one-behind>.
- _____. 2019. "United Nations National Quality Assurance Frameworks Manual for Official Statistics." Studies in Methods Series M No. 100. United Nations, New York. Accessed 23 February 2022. <https://unstats.un.org/unsd/methodology/dataquality/references/1902216-UNNQAFManual-WEB.pdf>.
- _____. 2021. "Sustainable Development Goal Metadata Indicator 5.2.1." Accessed 25 March 2022. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-05-02-01.pdf>.
- _____. 2022. "SDG Indicators: Metadata Repository." Accessed 23 February 2022. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- _____ and the Global Partnership for Sustainable Development Data. 2022. "Self-Assessment Tool." Collaborative on the Use of Administrative Data for Statistics. Accessed 25 March 2022. <https://unstats.un.org/capacity-development/admin-data/>.
- UN ECOSOC (United Nations Economic and Social Council). 2013. "Commission on the Status of Women: Report on the Fifty-seventh Session, 4-15 March 2013." E/CN.6/2013/11.
- UN General Assembly (United Nations General Assembly). 2014. "Resolution Adopted by the General Assembly on 29 January 2014: Fundamental Principles of Official Statistics." A/RES/68/261, 3 March.
- Simmons, R. and C. Elias. 1994. "The Study of Client-Provider Interactions: A Review of Methodological Issues." *Studies in Family Planning* 25(1), pp. 9-10.
- Skinnider, E., R. Montgomery and S. Garrett. 2017. *The Trial of Rape: Understanding the Criminal Justice System Response to Sexual Violence in Thailand and Vietnam*. Bangkok: United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment (UN Women), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and United Nations Development Programme (UNDP).
- Statistics New Zealand. 2020. "Metadata Information Template for Admin Data." Accessed 23 February 2022. <https://www.stats.govt.nz/methods/guide-to-reporting-on-administrative-data-quality>.
- The Independent. 2021. "High Courts to Close Temporarily for Case Management Computerization Training." 5 June. Accessed 23 February 2022. <https://www.independent.co.ug/high-courts-to-close-temporarily-for-case-management-computerization-training/>.
- UN CEDAW (United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women). 2017. *General Recommendation No. 35 on Gender-Based Violence Against Women, Updating General Recommendation No. 19*. CEDAW/C/GC/35.
- UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs), Statistics Division. 2014. *Guidelines on Producing Statistics on Violence Against Women: Statistical Surveys*. New York: United Nations.
- _____. 2015a. *United Nations Fundamental Principles of Official Statistics: Implementation Guidelines*. Accessed 1 March 2022. https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/Implementation_Guidelines_FINAL_without_edit.pdf.
- MESECVI (Inter-American Commission of Women Follow-up Mechanism to the Belém do Pará Convention). 2021. *Third Follow-up Report on the Implementation of the Recommendations of the Committee of Experts of the MESECVI*. Committee of Experts of the MESECVI (CEVI). Accessed 24 February 2022. <http://www.oas.org/en/mesecvi/docs/Tercer-Informe-Seguimiento-EN.pdf>.
- National Commission for the Care of Women Victims of Violence. 2020. "Le Premier Rapport Annuel de la Commission Nationale Pour La Prise en Charge Des Femmes Victimes de Violence." Ministry of Solidarity, Social Integration and the Family, Kingdom of Morocco.
- National Institute of Statistics, Guatemala. 2019. "Estadísticas por Tema". Accessed 23 February 2022. <https://www.ine.gob.gt/ine/portal-estadistico-1-0/>.
- National Office of Statistics, Dominican Republic. Undated. "Sistema de Información Sobre Violencia de Género (SINAVIG)." Accessed 23 February 2022. <https://sinavig.one.gob.do/>.
- Oschatz, C., K. Emde-Lachmund and C. Klimmt. 2021. "The Persuasive Effect of Journalist Storytelling: Experiments on the Portrayal of Exemplars in the News." *Journalism and Mass Communication Quarterly* 98(2), pp. 407-427.
- PARIS21. 2018. "Measuring Statistical Capacity Development: A Review of Current Practices and Ideas for the Future – Moving Towards Statistical Capacity 4.0." Discussion Paper No. 11, March. Accessed 23 February 2022. https://paris21.org/sites/default/files/inline-files/Measuring-Statistical-Capacity-Development_draft.pdf.

- UNFPA (United Nations Population Fund). 2021. *State of World Population 2021: My Body Is My Own – Claiming the Right to Autonomy and Self-Determination*. New York: UNFPA.
- UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2015. *Policy on the Protection of Personal Data of Persons of Concern to UNHCR*. Geneva: UNHCR.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2017. *A Familiar Face: Violence in the Lives of Children and Adolescents*. New York: UNICEF.
- _____. 2020. *Strengthening Administrative Data on Violence Against Children: Challenges and Promising Practices from a Review of Country Experiences*. New York: UNICEF.
- United Nations. 2006. *Ending Violence Against Women: From Words to Action – Study of the Secretary General*. New York: United Nations.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. "International Classification of Crime for Statistical Purposes (ICCS)." Version 1.0. UNODC, Vienna.
- _____. 2017. "Measuring Violence Against Women and Other Gender Issues Through ICCS Lenses." ICCS Briefing Note. UNODC, Vienna, September. Accessed 25 February 2022. https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/ICCS/Gender_and_the_ICCS.pdf.
- _____. Undated. "A National Roadmap to Implement the International Classification of Crime for Statistical Purposes (ICCS), the Main Elements." Accessed 23 February 2022. https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Crime-statistics/ICCS_Implementation_National_Roadmap.pdf.
- Response Tracker: Global Fact Sheet V3." 11 November. Accessed 23 February 2022. <https://www.undp.org/publications/covid-19-global-gender-response-tracker-fact-sheets#modal-publication-download>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women), UNFPA (United Nations Population Fund), WHO (World Health Organization), UNDP (United Nations Development Programme) and UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. *Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence*. New York: UN Women, UNFPA, WHO, UNDP and UNODC.
- Uganda Bureau of Statistics. 2020. "Strengthening of Mechanisms for Collection of Gender Based Violence (GBV) Data in the Justice, Law and Order Sector (JLOS): Final Consultancy Report." November. Unpublished document.
- UNDG (United Nations Development Group). 2017. "Data Privacy, Ethics and Protection: Guidance Note on Big Data for Achievement of the 2030 Agenda." Accessed 23 February 2022. <https://unsdg.un.org/resources/data-privacy-ethics-and-protection-guidance-note-big-data-achievement-2030-agenda>.
- UNECE (United Nations Economic Commission for Europe). 2011. *Using Administrative and Secondary Sources for Official Statistics: A Handbook of Principles and Practices*. New York and Geneva: United Nations. Accessed 23 February 2022. https://unece.org/DAM/stats/publications/Using_Administrative_Sources_Final_for_web.pdf.
- _____. 2021. *Guidelines for Assessing the Quality of Administrative Sources for Use in Censuses*. Geneva: United Nations.
- _____. 2021. "Report of the Special Rapporteur on Violence Against Women, Its Causes and Consequences: Taking Stock of the Femicide Watch Initiative." A/76/132, 12 July. Accessed 23 February 2022. <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/SRWomen/Pages/CFI-taking-stock-femicide.aspx>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment). 2019. "Summary Considerations for Development of Global Guidance on Administrative Data on Violence Against Women from the Expert Group Meeting, UN Women Headquarters, New York, 24-26 September." Accessed 1 March 2022. https://endvawnow.org/uploads/browser/files/a03_egm_on_vaw_admin_data_recommendations.pdf.
- _____. Eastern and Central Asia. 2019. "Kosovo to Start Using an Integrated Database for Cases of Domestic Violence." 2 April. Accessed 24 February 2022. <https://eca.unwomen.org/en/news/stories/2019/04/kosovo-to-start-using-an-integrated-database-for-cases-of-domestic-violence>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment) and SIAP (Statistical Institute for Asia and the Pacific). 2020. *Gender Statistics Training Curriculum*. Accessed 23 February 2022. <https://data.unwomen.org/resources/gender-statistics-training-curriculum>.
- UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment) and UNDP (United Nations Development Programme). 2021. "COVID-19 Global Gender

- _____. 2006. *WHO Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence Against Women: Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses*. Geneva: WHO.
- _____. 2013. *Responding to Intimate Partner Violence and Sexual Violence Against Women: WHO Clinical and Policy Guidelines*. Geneva: WHO.
- _____. 2017a. *Strengthening Health Systems to Respond to Women Subjected to Intimate Partner Violence or Sexual Violence: A Manual for Health Managers*. Geneva: WHO.
- _____. 2017b. *Health Care for Women Subjected to Intimate Partner Violence or Sexual Violence: A Clinical Handbook*. Geneva: WHO.
- _____. 2021. *Caring for Women Subjected to Violence: A WHO Curriculum for Training Health-Care Providers*. Revised edition. Geneva: WHO.
- _____. India, Cehat and HRP (human reproduction programme). 2021. "Scaling Up the Health System Response to Violence Against Women: Lessons from Hospital Interventions in Maharashtra, India." Research brief. WHO Country Office for India, New Delhi.
- Wirtz, A.L., T. C. Poteat, M. Malik and N. Glass. 2020. "Gender-Based Violence Against Transgender People in the United States: A Call for Research and Programming." *Trauma, Violence, & Abuse* 21(2), pp. 227-241.
- _____ and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2022. "Statistical Framework for Measuring the Gender-Related Killings of Women and Girls (also Referred to as 'Femicide/Feminicide)." Background document for the United Nations Statistical Commission, 53rd Session, 1-2 March. Accessed 23 February 2022. <https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/documents/BG-3j-Crime&CriminalJusticeStats-E.pdf>.
- Vetten, L., R. Jewkes, R. Sigsworth, N. Christofides et al. 2008. *Tracking Justice: The Attrition of Rape Cases through the Criminal Justice System in Gauteng*. Johannesburg: Tswaranang Legal Advocacy Centre (TLAC), South African Medical Research Council (MRC) and Centre for the Study of Violence and Reconciliation (CSVR).
- Waldby, S. 2016. *Ensuring Data Collection and Research on Violence Against Women and Domestic Violence: Article 11 of the Istanbul Convention – A Collection of Papers on the Council of Europe Convention on Preventing and Combating Violence Against Women and Domestic Violence*. Strasbourg: Council of Europe.
- WAVE (Women Against Violence Europe). 2019. *WAVE Country Report 2019: The Situation of Women's Specialist Support Services in Europe*. Vienna: WAVE, 30 December. Accessed 24 February 2022. <https://wave-network.org/?s=country+report+2019>.
- WHO (World Health Organization). 2001. *Putting Women First: Ethical and Safety Recommendations for Research on Domestic Violence Against Women*. Geneva: WHO.

الملحق الأول: المبادئ التوجيهية¹⁰⁶

النهج القائم على حقوق الإنسان

تقر النهج القائمة على الحقوق لتقديم خدمات أساسية عالية الجودة بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وإعمالها. ولا ريب أن العنف ضد المرأة يعد انتهاكاً أساسياً لحقوق المرأة، ولا سيما حقها في التمتع بحياة خالية من الخوف والعنف. ويشير نهج حقوق الإنسان إلى أن جمع البيانات الإدارية واستخدامها سيعطي الأولوية لسلامة المرأة ورفاهتها ومعاملتها بكرامة واحترام وحساسية. كما تدعو إلى التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الخدمات الصحية والاجتماعية وخدمات العدالة والشرطة - خدمات ذات نوعية جيدة ومتاحة ويسهل الوصول إليها وتحظى بقبول المرأة. ويجب أن يكون تحقيق جودة الخدمات وتوافرها وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها للناجيات في صميم هذا النهج.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تتطلب الأهمية المحورية لعدم المساواة والتمييز بين الجنسين، بوصفه سبباً جذرياً ونتيجة للعنف ضد المرأة، أن تضمن الخدمات وجود سياسات وممارسات مراعية للفوارق بين الجنسين ومراعية للمنظور الجنساني. ويجب أن يعزز جمع البيانات القائمة على الخدمات واستخدام البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة وكالة المرأة، حيث يحق للمرأة اتخاذ قراراتها الخاصة - بما في ذلك رفض تسجيل بلاغها في أنظمة البيانات أو رفض الإحالات - دون أن يؤثر ذلك على قدرتها على تلقي الرعاية أو الخدمات.

التوعية الثقافية وملاءمة العمر

يمر الناجيات من العنف بظروف شخصية وتجارب حياتية متعددة، وهم من مختلف الأعمار والهويات والثقافات والتوجهات الجنسية والهويات الجنسية والأعراق، ويتحدثون لغات مختلفة. ويجب مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالبيانات الإدارية الخاصة بالعنف ضد المرأة التي سيتم جمعها في الاعتبار، ويجب أن يكون أحد جوانب التحليل هو فهم استخدام الخدمة (أو عدم استخدامها) من قِبَل مجموعات

النساء الأكثر تعرضاً للخطر. ويمكن أن تسهم البيانات الإدارية في إلقاء الضوء على تجارب المرأة واحتياجها من الخدمات، حيث تواجه أشكالاً متعددة من التمييز ليس فقط كونها امرأة ولكن أيضاً بسبب انتمائها العرقي أو الإثني أو طبقتها الاجتماعية أو توجهها الجنسي أو دينها أو إعاقاتها أو حالتها الاجتماعية أو مهنتها أو غيرها من الخصائص أو بسبب تعرضها للعنف.

النهج المتمحورة حول الناجيات

تضع النهج التي تركز على الناجيات حقوق المرأة واحتياجاتها ورغباتها في صميم كل من تقديم الخدمات وجمع البيانات الإدارية الخاصة بالعنف ضد المرأة واستخدامها. ويتطلب ذلك النظر في احتياجات الناجيات المتعددة والمخاطر المختلفة التي تواجهها وقابلية تأثرهن وتأثير القرارات والإجراءات المتخذة، والتي تعد بالغة الأهمية بالنسبة إلى جمع البيانات الأخلاقية وتحليلها ومشاركتها والإبلاغ عنها. ويجب أن تحترم عملية جمع البيانات الإدارية رغبات الناجيات، ويجب أن يشمل التحليل والمشاركة والإبلاغ الناجيات عند الاقتضاء وقدر الإمكان وجعل سلامتهن ورفاهتهن دائماً محور الاهتمام.

السلامة

تعتبر سلامة النساء والفتيات أمراً بالغ الأهمية عند جمع البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة وتحليلها والإبلاغ عنها. ويجب أن يحدد جمع البيانات واستخدامها الأولوية لسلامة الناجيات وأمنهن وتجنب ما يتسبب في إلحاق المزيد من الضرر بهن. ويتمثل أحد جوانب ذلك في أن البيانات المتعلقة بتجارب العنف التي مرت بها النساء يجب ألا يطلبها مقدمو الخدمات (الصحة، والشرطة، والعدالة، والخدمات الاجتماعية) ما لم تكن الخدمات متاحة لدعمهن. ويجب أن تتلقى النساء اللواتي يكشفن عن العنف على الفور الدعم الأساسي الموصى به من منظمة الصحة العالمية، باستخدام نهج LIVES: «الإنصات، والاستفسار بشأن الاحتياجات والشواغل، والقبول، وتعزيز السلامة، والدعم». ويجب تدريب مقدمي الخدمات الذين يقدمون الخدمات للناجيات على كيفية تقديم الدعم الأساسي.¹⁰⁷

مساءلة مرتكب العنف

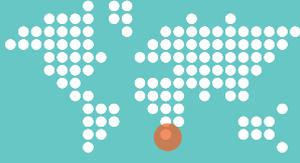
تتطلب مساءلة مرتكب العنف أن جمع البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة يمكن أن يحلل على نحو فعال ما إذا كان مرتكب العنف يخضعون للمساءلة وما إذا كانت تدابير العدالة (أو غيرها من التدابير ذات الصلة) تتناسب مع الأفعال المرتكبة. وعند جمع البيانات الإدارية واستخدامها، يجب احترام الحقوق المتعلقة بالبيانات لمرتكبي العنف المزعومين والمدانين ومواءمة إجراءات التشغيل الموحدة وبروتوكولات مشاركة المعلومات مع تشريعات الخصوصية الوطنية ودون الوطنية وكذلك المعايير الدولية.

وفيما يتعلق بمشاركة الناجيات في مساءلة مرتكب العنف، تنص مجموعة الخدمات الأساسية على أن الهدف هو «دعم مشاركة الناجية وتسهيلها في عملية العدالة، وتعزيز قدرتها على التصرف أو ممارسة وكالتها، مع ضمان ألا يقع عبء أو واجب السعي لتحقيق العدالة على عاتقها بل على عاتق الدولة».¹⁰⁸ وخلال عملية جمع البيانات الإدارية، من المهم أن تتم توعية الناجيات قبل الإفصاح عما إذا كان الكشف قد يؤدي إلى تورطهن مع الشرطة أو العدالة أو غيرها من المؤسسات حتى يتمكن من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن المعلومات التي يفشيها.

الملحق الثاني:**أمثلة قُطرية وإقليمية على الاستخدامات ذات الأولوية للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة (رصد البرامج وتعيين الخدمات)**

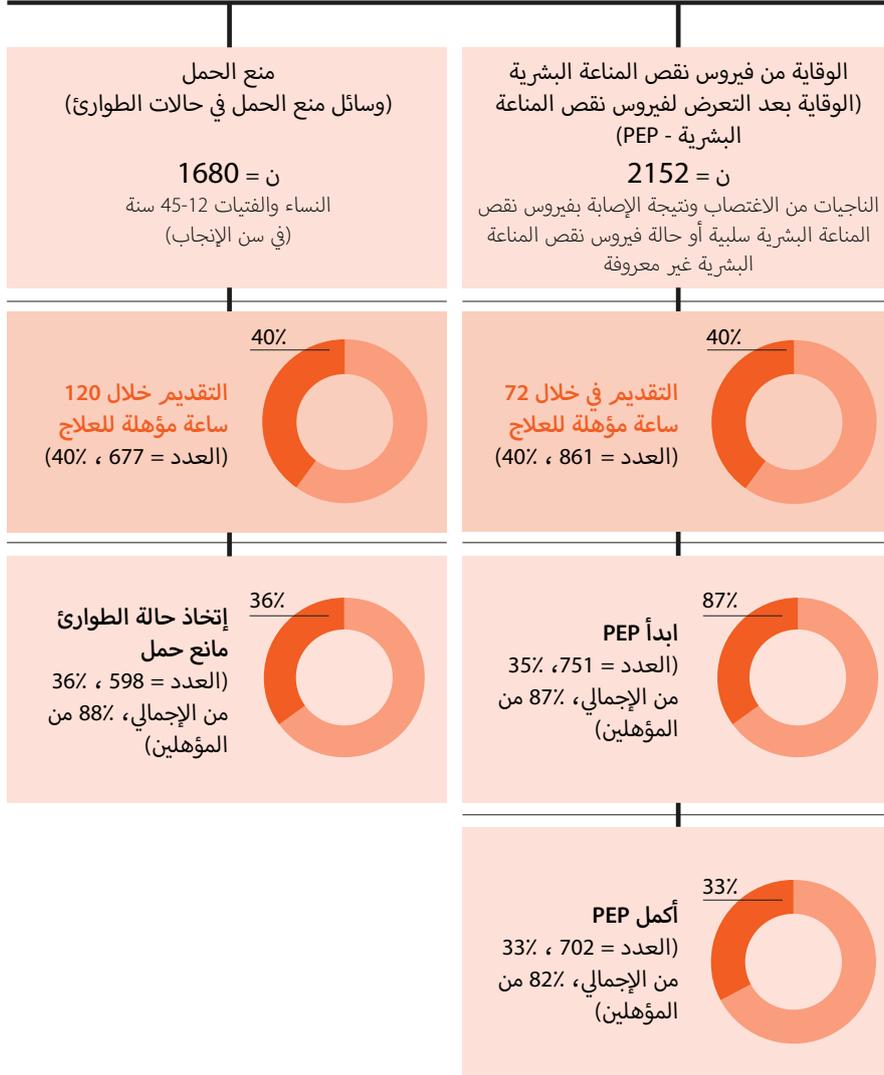
يحدد هذا الإرشاد الفني ثلاثة استخدامات ذات أولوية للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة: (1) رصد استخدام الخدمات، و(2) رصد البرامج: تنفيذ السياسات وتغطية الخدمات وجودتها، و(3) تعيين الخدمات وتخطيط الأنظمة. وتشير مناقشة مجموعة البيانات الدنيا الموصى بها في المقام الأول إلى متغيرات رصد استخدام الخدمات ذات الصلة في جميع القطاعات. ويرد فيما يلي أمثلة لرصد برامج إضافية

خاصة بقطاعات معينة يمكن تضمينه بوصفه جزءاً من البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة المتفق عليها والمراد جمعها على المستوى دون الوطني أو الوطني في قطاع الصحة (المثال 1) وقطاع العدالة (المثال 2). ويوضح المثال 3 تعيين الخدمات لتقييم قدرة الخدمات المتعلقة بمجال العنف ضد المرأة مقارنةً بالمعايير الإقليمية، وهي معلومات مهمة للتخطيط وتخصيص الموارد وتقدير التكاليف.

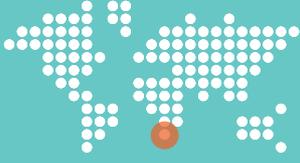


رصد البرامج في قطاعات محددة لتقديم الرعاية الصحية وفقاً للمعايير الوطنية: رعاية الناجيات من الاغتصاب في زمبابوي

تم تقديم الخدمات لـ 2240 من الناجيات من الاغتصاب اللاتي ذهبن
إلى عيادة للعنف الجنسي في مبارا ، زمبابوي

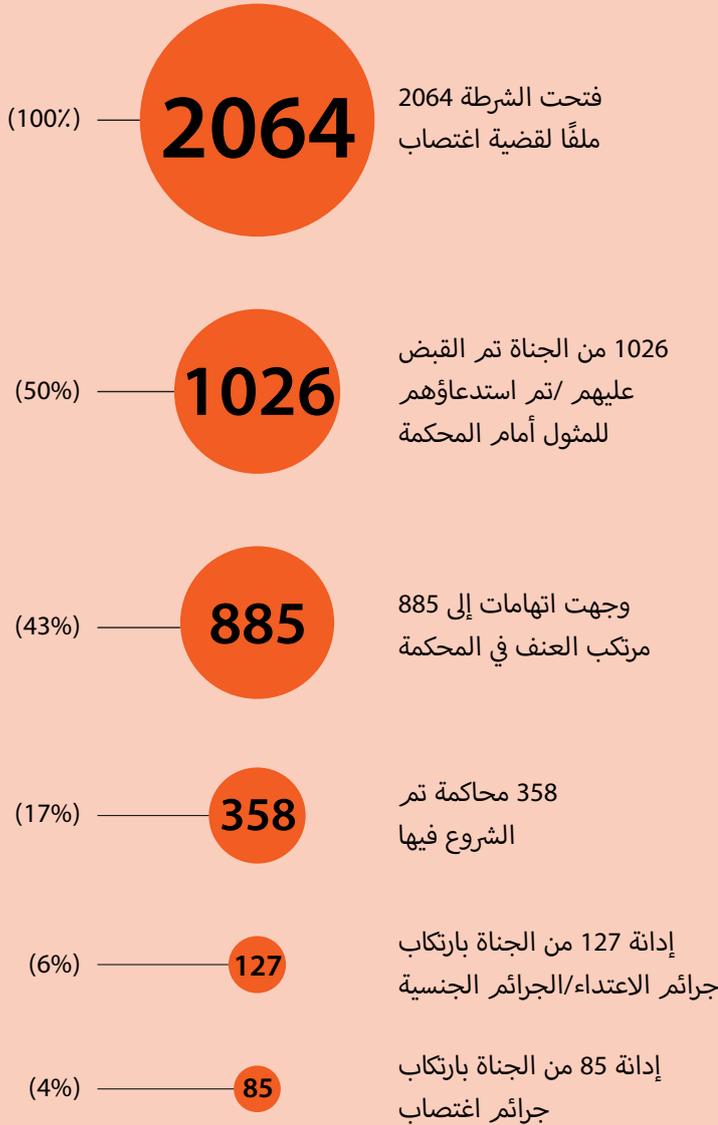


أدرجت زمبابوي المعايير الدولية لتوفير الرعاية الطبية بعد الاغتصاب في معاييرها الوطنية لتقديم الخدمات. ويوضح هذا المثال كيفية استخدام البيانات الإدارية لرصد توفير الرعاية الطبية لضحايا الاغتصاب في إحدى العيادات الصحية المتخصصة في مباري. وكانت المعايير التي تم رصدها هي توفير العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في غضون 72 ساعة والوسائل العاجلة لمنع الحمل في غضون 120 ساعة. ويظهر هذا التحليل باستخدام البيانات الإدارية أنه في أكثر من 80 في المائة من الحالات، يتم إكمال رعاية ضحايا الاغتصاب وفقاً لهذه المعايير لأولئك المؤهلين. كما يُظهر أن غالبية الناجيات من الاغتصاب لم تكن مؤهلات للحصول على العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والوسائل العاجلة لمنع الحمل لأنهن لم يتواجدن في العيادة في الوقت المناسب حتى يكون العلاج فعالاً.¹⁰⁹



رصد البرامج في قطاعات محددة تقييم استجابة قطاع العدالة للناجيات من الاغتصاب في جنوب إفريقيا¹¹⁰

تقرير الناجيات من الاغتصاب المقدم للشرطة لإدانة الجناة في جوتنج بجنوب إفريقيا



يتمثل أحد المكونات الرئيسية لرصد فعالية استجابة الشرطة وقطاع العدالة للعنف ضد المرأة باستخدام البيانات الإدارية في القدرة على تتبع عملية شكوى العنف ضد المرأة التي قدمتها الناجية حتى حل القضية القانونية.¹¹¹

وفي كل منطقة من مناطق العالم، أظهر تحليل البيانات الإدارية أن نسبة كبيرة من شكاوى العنف الجنسي يتم رفضها/عدم التحقيق فيها، وأنه من بين العدد القليل من حالات العنف الجنسي التي تمت ملاحظتها، أُدين عدد أقل من مرتكبي العنف عنها.^{112 113 114 115} وحدد هذا المثال لجنوب إفريقيا المأخوذ من عينة تم اختيارها عشوائياً من السجلات من مراكز الشرطة في مقاطعة جوتنج أن نسبة صغيرة جداً من شكاوى الاغتصاب المقدمة إلى الشرطة أدت إلى إدانة الجناة المزعومين.

مثال 3

تعيين الخدمات لتقييم قدرة الخدمات الاجتماعية على تلبية احتياجات الناجيات من الاعتداء الجنسي في أوروبا (2018)



هناك مركز واحد لإحالة العنف الجنسي أو أزمة الاغتصاب، يضم موظفين مدربين يمكنهم تقديم الرعاية الطبية، وفحوصات جنائية، ودعم المصابين بالصدمة، والمعلومات، والتوجيهات في القضايا القانونية المحتملة، لكل 200000 نسمة. ويحدد هذا التعيين للخدمات الحالية من 2018 الفجوة الهائلة بين معايير الخدمات الموصى بها وتقديم الخدمات الفعلية.¹¹⁷

يوصي مجلس أوروبا بمعايير لتغطية الخدمات المتخصصة في مجال العنف ضد المرأة للوفاء بالالتزامات المكتسبة من خلال التصديق على اتفاقية إسطنبول،¹¹⁶ على بناءً على حجم السكان. وتجري شبكة النساء المناهضات للعنف في أوروبا استبياناتاً لجهات تنسيق المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا لتقدير تغطية وقدرة الاستجابة للعنف ضد المرأة في المنطقة. وتنص الاتفاقية على أنه يجب أن يكون

عدد الخدمات المفقودة	العدد الفعلي لمراكز أزمات الاغتصاب/مراكز إحالة العنف الجنسي	العدد المطلوب من مراكز أزمات الاغتصاب/مراكز إحالة العنف الجنسي لتلبية معايير الاتفاقية	مجموع السكان	
3848 (92٪)	357	4,205	840919693	أوروبا (46)
2224 (87٪)	338	2,562	512379225	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة (28)
1624 (99٪)	19	1,643	328540468	الدول الأوروبية التي لم تكن أبدًا ضمن أعضاء الاتحاد الأوروبي (18)

الملحق الثالث:

خيارات الرد المقترحة والتعريفات الموصى بها مجموعة البيانات الدنيا^{xvi}

مجموعة البيانات الدنيا		
المتغير	خيارات الرد	التعريفات
حالة رقم	يجب أن تتضمن جميع الفئات خيار عدم الرد.	يجب أن توافق آلية التنسيق على التعريفات بناءً على السياق/الخصوصيات الوطنية/دون الوطنية.
جنس الناجي/الناجية	أثني/ذكر	يعتمد نوع الجنس على الخصائص البيولوجية (أثني/ذكر) بدلاً من الهوية الجنسانية الاجتماعية. خيارات الرد هي أثني/ذكر.
عمر الناجي/الناجية	تاريخ الميلاد	التوصية: تاريخ الميلاد أو كبديل لذلك: سنة الميلاد تُفضل الإجابة الدقيقة على المتغير الطبقى؛ يمكن إنشاء الفئات أثناء التحليل
العلاقة بين الناجي/الناجية ومرتكب العنف (مكتمل لكل مرتكب عنف)	الشريك الحالي / الشريك السابق فرد من العائلة صديق/زميل/نظير أو أحد المعارف شخصية ذات سلطة / مقدم الرعاية غير ذلك - معروف للناجي/الناجية غير ذلك - غير معروف للناجي/الناجية	شريك حالي: الشريك يشمل الزوج، أو شريك مسكن، أو شريك غير مسكن (صديق حميم/صديقة حميمة/شريك مواعدة ولكن غير متزوج). ^{xvii} الشريك السابق فرد من العائلة ← قريب: طفل، أو أحد الوالدين، أو أحد الأشقاء، أو قريب آخر؛ ويتم تصنيف الأقارب كذلك إلى قريب مسكن أو قريب غير مسكن. ← فرد آخر من أفراد الأسرة أو قريب بالمصاهرة أو التبني (حموان، أو زوج الابنة/زوجة الابن، أو ربيب/ربيبة، ← أو طفل بالتبني، أو قريب آخر بالمصاهرة صديق/زميل/نظير أو أحد المعارف شخصية ذات السلطة/مقدم الرعاية: مقدم رعاية صحية، راعي، صاحب سلطة تعليمية، مقدم خدمات السلامة والأمن، موظف عمومي/رجال دين (ليس من قطاع الصحة أو التعليم أو الأمن)، صاحب عمل/مشرف، ذو سلطة أخرى/عامل في مجال العلاقات القائمة على الرعاية، أحد أفراد الشرطة، معلم، صاحب عمل، وما إلى ذلك غير ذلك، مرتكب العنف معروف للناجي/الناجية مرتكب العنف غير معروف للناجي/الناجية
جنس مرتكب العنف	ذكر/أثني	حسب ما أفاد به الناجي/الناجية إذا أكدت الشرطة/الجهاز القضائي هوية مرتكب العنف، فإن هذه السجلات لها الأولوية. عندما يكون ذلك ممكناً ومناسباً، يُوصى بتسجيل النوع الاجتماعي لمرتكب العنف بالإضافة إلى نوع جنسه.

^{xvi} إن البيانات الدنيا المطلوب جمعها، وفقاً للتعليق العام رقم 35 (2017) الصادر عن لجنة الأمر المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تتضمن نوع العنف وعلاقة الضحية/الناجية، ومع علاقة مرتكب العنف والخصائص الاجتماعية والديموغرافية الأخرى حسب الاقتضاء، بما في ذلك عمر الضحية/الناجية (المادة 49).

^{xvii} يتماشى مع المتغيرات المقترحة للشركاء وأفراد الأسرة في مكتب الأمر المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمر المتحدة للمرأة 2022.

<p>حسب ما أفاد به الناجي/الناجية إذا لم تتعامل الخدمة مع مرتكب العنف إذا أكدت الشرطة/الجهاز القضائي هوية مرتكب العنف، فإن هذه السجلات لها الأولوية.</p> <p>مستحسن: تاريخ الميلاد أو كبديل لذلك: سنة الميلاد أو سنة الميلاد استنادًا إلى تقدير العمر حسب ما أفاد به الناجي/الناجية</p> <p>تُفضل الإجابة الدقيقة على المتغير الطبقي؛ الفئات التي تم إنشاؤها في أثناء التحليل</p>	<p>عمر مرتكب العنف تاريخ الميلاد (مفضل)</p>
<p>العنف البدني يتكون من أفعال تهدف إلى إيذاء الناجية جسديًا وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أفعالاً مثل الدفع، أو المسك، أو لي الذراع، أو شد الشعر، أو الصفع، أو الركل، أو العض أو اللكم بقبضة اليد أو بشيء، أو محاولة الخنق أو الخنق، أو الحرق أو السفع عن قصد، أو التهديد أو الهجوم بنوع من الأسلحة أو المسدس أو السكين.¹¹⁸</p> <p>في القوانين الجنائية: الاعتداء</p>	<p>نوع العنف ضد المرأة في البحث الاستقصائي، من المهم جدًا السؤال عن ماهية الأفعال المعينة التي ارتكبتها مرتكب العنف بحق الناجية. يجب تدريب مقدمي الخدمات على طرح أسئلة غير انتقادية للتحقيق في العنف ضد المرأة.</p>
<p>يُعرّف العنف الجنسي بأنه أي نوع من السلوك الجنسي الضار أو غير المرغوب فيه يفرض على شخص ما، سواء باستخدام القوة الجسدية أم التخويف أم الإكراه، ويشمل أفعال الاتصال الجنسي المسيء، والأفعال الجنسية القسرية، والشروع في القيام بأفعال جنسية أو إكمالها (ممارسة الجنس) دون موافقة (اغتناب أو محاولة اغتناب)، وأفعال غير قائمة على الملامسة مثل الإجبار على مشاهدة مواد إباحية أو المشاركة فيها، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بعلاقات الشريك، يُعرّف العنف الجنسي بشكل عام في الدراسات الاستقصائية على أنه: الإجبار الجسدي على ممارسة الجنس، و/أو ممارسة الجنس بدافع الخوف مما قد يفعله الشريك أو من خلال الإكراه و/أو الإجبار على فعل شيء جنسي تعتبره المرأة مذلاً أو مهيناً.¹¹⁹ ويندرج تحت العنف الجنسي التحرش الجنسي والإساءة اللفظية والتهديدات والفضح.¹²⁰</p> <p>يُعرّف الاغتصاب بأنه إيلاج في المهبل أو الشرج أو الفم دون تراخٍ وهو انتهاكاً ذو طابع جنسي لجسد شخص آخر بأي جزء أو شيء من الجسد، بما في ذلك من خلال استخدام العنف البدني ووضع الضحية في موقف لا يمكنها فيه الرفض أو تستجيب بسبب الخوف.¹²¹</p> <p>في القوانين الجنائية: اعتداء جنسي، اغتناب، تحرش جنسي</p>	<p>العنف الجنسي ضد المرأة</p>
<p>يتكون العنف النفسي من أي فعل يثير الخوف أو يتسبب في معاناة نفسية. ويتضمن مجموعة من السلوكيات التي تشمل أفعال الإساءة العاطفية (على سبيل المثال، التعرض للإهانة بشكل متكرر في الأماكن العامة أو التخويف أو تدمير الأشياء التي تهتم بها) وسلوكيات السيطرة (على سبيل المثال، منعك من رؤية العائلة أو الأصدقاء أو طلب الحصول على الرعاية الصحية دون إذن).¹²² وكثيراً ما يرتبط العنف النفسي مع أعمال العنف البدني والجنسي التي يرتكبها الشريك، ولكنه أحد مظاهر العنف في حد ذاته.¹²³</p> <p>في القوانين الجنائية: مضايقة، تهديدات، تشهير</p>	<p>العنف النفسي ضد المرأة</p>

زيادة مجموعة البيانات الدنيا

الموقع الجغرافي	الوصف الإداري لمكان وقوع العنف	المدينة/القرية
الموقع ¹²⁴	منزل	دون الوطنية إذا كانت ذات صلة، على سبيل المثال، الولاية، المقاطعة
	مكان عام	المنازل: المباني السكنية الخاصة؛ النظر في تحديد منزل الناجية مقابل منزل مرتكب العنف).
	مدرسة	المكان العام (شارع، منطقة مفتوحة، مواصلات عامة، مراحيض عامة، دغل/غابة، متنزه، شاطئ، غير ذلك)
	مؤسسة (سجن، مؤسسة تأديبية، مؤسسة إصلاحية)	المدرسة (أو مؤسسة تعليمية أخرى)
	دور الرعاية المؤسسية	السجون أو المؤسسات التأديبية أو المؤسسات الإصلاحية
	عمل	دور الرعاية المؤسسية؛ المستشفيات، مصحات نفسية، بيوت الرعاية الداخلية، وما إلى ذلك.
	عبر الإنترنت	العمل/التوظيف
	أخرى	عبر الإنترنت ¹²⁵
الخدمة/الإحالات	الاستجابة/الخدمات أو الإحالات المقدمة	غير ذلك (فتح إطار النص أو خاص بالسياق)
		الخدمات المقدمة (نعم/لا/غير منطبق/رفضت الناجية/قررت الناجية العودة لاحقاً)
		إذا كانت الخدمات المقدمة موثقة، فإن التوصية هي توفير خيارات الرد محددة (خانات اختيار أو قائمة منسدلة). لأغراض تقديم الخدمة، يمكن أن تشمل استمارة جمع البيانات على إطار نص مفتوح لمزيد من التعليقات/التفاصيل.
		الإحالة (نعم/لا/غير منطبق/رفض الناجي/الناجية)
		النظر أيضاً في توثيق الخدمات المُشار إليها؛ إذا كانت الخدمات المُشار إليها موثقة، فإن التوصية هي أن يكون لديك خيارات رد محددة مسبقاً (خانات اختيار، قائمة منسدلة).

الملحق الرابع:

مثال على قائمة مرجعية للخصوصية والسرية في التوثيق¹²⁶

- ← يستخدم الموظفون نظام الترميز، مثل اختصار أو رمز، للإشارة إلى حالات عنف الشريك أو العنف الجنسي في المخططات (الخيار الموصى به). ولا يكتبون «العنف العائلي المشتبه فيه» أو «الاعتصاب» أو أي صياغة أخرى صريحة بحروف طباعة كبيرة عبر المخطط. وتستخدم بعض الدول (مثل ماليزيا) نظام الترميز اللوني في السجلات الطبية والذي لا يعرفه إلا الطاقم الصحي المعني.
- ← يتم تمزيق أي معلومات حساسة مطلوب إتلافها بواسطة موظف معتمد.

الخصوصية والسرية في التوثيق

- يعد التوثيق وحفظ السجلات سرًا أمرًا حيويًا لسلامة المرضى الذين يتعرضون للعنف الجنسي أو يعانون من الشريك. وقد تتوفر السجلات في شكل ورق أو محركات أقراص صلبة خارجية للكمبيوتر أو أقراص مضغوطة، أو قد تكون متصلة بالإنترنت. وبغض النظر عن التنسيق، يجب تأمين جميع أنواع الملفات.
- وستساعدك القائمة المرجعية هذه على التأكد من أن السجلات آمنة.

كيف يمكننا إنشاء سجلات آمنة عمليًا؟

- ← كيف يمكننا إنشاء سجلات آمنة في التخزين؟
- ← يوجد موقع آمن لتخزين الملفات.
- ← الوثائق مؤمنة في جميع الأوقات.
- ← يمكن لعدد محدود فقط من الموظفين المعيّنين الوصول إلى سجلات المرضى.
- ← تلقى الموظفون الذين يحتاجون إلى الوصول إلى السجلات تدريبًا على سرية السجلات وممارسات التخزين.
- ← يتمتع الموظفون المصرح لهم بالوصول إلى الملفات المخزنة بوسائل وصول غير متاحة للآخرين. (وفقًا لما يسمح به المكان، قد يكون هذا مفتاحًا لغرفة أو كلمة مرور إلكترونية أو رمز أمان للدخول إلى غرفة أو طريقة أخرى للوصول إلى منطقة مقيدة الدخول).

- ← يدرك جميع الموظفين أهمية السرية وحفظ السجلات بشكل آمن، وقد تم تدريب الموظفين الذين يقدمون الرعاية بانتظام للنساء المعرضات للعنف على الاحتفاظ بالسجلات آمنة.
- ← تعد المعلومات المحددة لهوية المرأة، بما في ذلك اسمها ومعلومات الاتصال بها، محجوبة أو غير متاحة لمن لا يعتنون بهذه المريضة.
- ← لا يترك الموظفون الوثائق في مكان يمكن للمريضة (ما لم تطلبها) أو المرافقين للمريضة أو أي شخص آخر الاطلاع عليها. ولا يحمل الموظفون المخططات المفتوحة أو يضعونها على مكاتب أو طاولات مشتركة.
- ← عند توثيق المعلومات من النساء عن تجربتهن مع العنف، يتجنب الموظفون طلب هذه المعلومات أو كتابتها في السجلات في مكان عام.
- ← لا يكتب الموظفون تعليقًا يشير إلى عنف الشريك أو العنف الجنسي في الصفحة الأولى من السجل، والذي من المرجح أن يُرى إذا تم قلبه مفتوحًا.

التعليقات الختامية

1. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2021.
2. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون. 2015.
3. الأمم المتحدة 2006.
4. كيندال 2020.
5. منظمة الصحة العالمية 2017(أ).
6. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015. راجع أيضا www.eige.eu للبيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة.
7. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون. 2015.
8. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022.
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة 2021.
10. راجع الملحق الثالث للحصول على تعريفات كاملة. التعريفات مأخوذة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة الإحصاء 2014، ص. 16 و 2021.
11. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون. 2015.
12. الجمعية العامة للأمم المتحدة 2014.
13. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون. 2015، الوحدة 1، ص. 16.
14. المرجع نفسه.
15. كيندال 2020، ص. 19.
16. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2015(أ)، ص 51-59.
17. CEB (غير مؤرخ).
18. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2015.
19. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 2017.
20. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء 2015(ب).
21. منظمة الصحة العالمية 2017(أ)، ص 105-106.
22. الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2017، المادة 49؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (غير مؤرخ)؛ المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين 2021.
23. بانيرجي 2018.
24. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021.
25. KnowVAWdata وآخرون. 2020.
26. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا 2020، الوحدة 7، الصفحات 10-12.
27. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2016.
28. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 2017، المادة 52.
29. حكومة المملكة المغربية 2018.
30. إجمالاً، يوجد 19 ممثلًا وزيارياً رفيع المستوى في اللجنة الوطنية من: حقوق الإنسان، الداخلية، الخارجية، العدل، الشؤون الإسلامية، المالية، التعليم، التعليم العالي، الصحة، الشباب، الثقافة والاتصال، المرأة، العمل، المجتمع المدني، الهجرة، المحكمة العليا، الأمن القومي، مكتب المدعي العام والدرك الملكي.
31. اللجنة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف 2020، ص. 63.
32. المرجع نفسه، ص 79-80.
33. برانكوفيتش 2021، ص. 9.
34. حكومة كولومبيا 2020، المادة 21.
35. وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة العمل، وزارة التعليم ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة التخطيط الوطني، المدعي العام (Fiscalía General de la Nación)، المجلس الرئاسي لمساواة المرأة، المجلس الرئاسي لحقوق الإنسان، المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة (ICBF)، المعهد الوطني للطب الشرعي وعلوم الطب الشرعي، المعهد الوطني للصحة، المجلس الأعلى للقضاء، الهجرة في كولومبيا، الشرطة الوطنية، وكالة التطبيع وإعادة التوحيد، أمين مظالم الشعب (Defensoría del Pueblo)، الممثل المفوض للناخب العام (Procurador General de la Nación) هو عضو بحكم منصبه (ضيف دائم).
36. رئيس جمهورية الدومينيكان 2021.
37. مكتب الإحصاء الوطني، جمهورية الدومينيكان بدون تاريخ.
38. حكومة غواتيمالا 2008.
39. المعهد الوطني للإحصاء، غواتيمالا 2019.
40. المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين 2021.
41. بالنسبة لقطاع الصحة، انظر منظمة الصحة العالمية 2017(أ)، الصفحات 61-62.
42. بدأ جمع البيانات في عام 2018 وسيتم تجميعها كل عامين. كان إصدار البيانات الأول في الربع الأول من عام 2019. يتم تقييم هذا المؤشر من قبل النظراء الوطنيين بما في ذلك مكاتب الإحصاء الوطنية و / أو الآليات النسائية الوطنية والممارسين القانونيين /

- 62.** إحصائيات نيوزيلندا 2020.
- 63.** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) 2011، ص 37-42.
- 64.** المرجع نفسه، ص 23-26. قد يكون تعيين رموز/تصنيفات البيانات الإدارية إلى التصنيفات الإحصائية واحدًا إلى واحد (يتوافق رمز بيانات إدارية واحد مع تصنيف إحصائي واحد، علاقة الارتباط 1 إلى 1)، أو يتوافق العديد من رموز البيانات الإدارية مع تصنيف إحصائي واحد أو العكس (متعدد إلى واحد أو واحد إلى متعدد)، أو يتوافق العديد من الرموز الإدارية مع العديد من التصنيفات الإحصائية (متعدد إلى متعدد). راجع أيضًا المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين 2021؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غير مؤرخ.
- 65.** مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2022.
- 66.** تماشي التوصية باستخدام التعريفات السلوكية مع إرشادات منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. راجع، على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، 2017.
- 67.** المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين 2020، ص 9.
- 68.** صندوق الأمم المتحدة للسكان 2021، ص 48.
- 69.** رابطة أمم جنوب شرق آسيا 2018.
- 70.** والدي 2016، ص 10.
- 71.** جونزاليس ألفاريز وآخرون 2018.
- 72.** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) 2011، ص 75-76.
- 73.** حكومة الأرجنتين 2009، المادة 9 (ك، ل).
- 74.** المعهد الوطني للإحصاء والتعداد 2019.
- 75.** مقتبسة من نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، غير مؤرخ.
- 76.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2015 (أ)، ص 51-67.
- 77.** منظمة الصحة العالمية 2017 (أ).
- 78.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة 2022.
- 79.** ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 (1999).
- 80.** هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شرق آسيا ووسطها 2019.
- 81.** هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون 2015، الوحدة 5، الفصل 3.
- 82.** المرجع نفسه، الوحدة 1؛ منظمة الصحة العالمية 2021، الوحدة 11.
- 83.** منظمة الصحة العالمية في الهند وآخرون 2021، ص 14.
- 84.** منظمة الصحة العالمية 2017 (أ)، 2017 (ب).
- الباحثين بشأن المساواة بين الجنسين، باستخدام استبيان يتألف من 45 سؤالاً بنوع / لا في إطار أربعة مجالات من القانون: (1) الأطر القانونية الشاملة والحياة العامة؛ (2) العنف ضد المرأة؛ (3) العمالة والمنافع الاقتصادية؛ و (4) الزواج والأسرة. مجالات القانون والأسئلة مستمدة من الإطار القانوني والسياسي الدولي بشأن المساواة بين الجنسين، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي تضم 189 دولة طرفًا، ومنها عمل بيجين. جامعو البيانات هم مجموعة البنك الدولي، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. لمزيد من التفاصيل، انظر. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- 43.** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2011، ص. 10.
- 44.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاء 2022b.
- 45.** نظرة عامة على الأدوات - بما في ذلك 'Snapshot' من Eurostat، الذي استخدمته العديد من البلدان لتحليل قدرة إحصاءات النوع الاجتماعي وقدرة البيانات الإدارية للعنف ضد المرأة - متاح في PARIS21 2018.
- 46.** منظمة الصحة العالمية 2017 (أ).
- 47.** مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غير مؤرخ.
- 48.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2019. يتضمن هذا الدليل إرشادات وأدوات لتقييم جودة البيانات الإدارية. انظر أيضًا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2011، ص 37-42.
- 49.** مكتب إحصاءات أوغندا 2020.
- 50.** ذا إندبندنت 2021.
- 51.** هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا 2020، الوحدة 4، الصفحات 4-6.
- 52.** الشكل مقتبس من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا 2020، الوحدة 4.
- 53.** تم الاتفاق على هذه المتغيرات من خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بالبيانات الإدارية للعنف ضد المرأة، الذي عقده هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 24-26 أيلول/سبتمبر 2019 في نيويورك. راجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2019.
- 54.** منظمة الصحة العالمية 2017 (أ)، ص. 150.
- 55.** المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين 2020، ص. 8.
- 56.** منظمة الصحة العالمية 2006، الصفحات 32-38؛ كارني وبارنز 2012.
- 57.** هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2019).
- 58.** سيمونز وإلياس 1994.
- 59.** منظمة الصحة العالمية 2001.
- 60.** Daas وآخرون. 2009.
- 61.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2015 (أ)، ص 86-88.

- 85.** أوروبا وآخرون 2021.
- 86.** منظمة الصحة العالمية 2017(أ).
- 87.** جادابا وآخرون 2022.
- 88.** منظمة الصحة العالمية 2017(أ). راجع الملحق الثالث كمثل على ذلك
- 89.** أمين 2019.
- 90.** المرجع نفسه، ص 54.
- 91.** تكشف الخبرة المكتسبة من استخدام البيانات الإدارية للإحصاءات الرسمية في أوروبا أن تكاليف الإنشاء لاستخدام المصادر الإدارية لإعداد مخرجات إحصائية يمكن أن تكون مرتفعة مثل تكاليف إعداد المسح الإحصائي أو التعداد، ولكن تكاليف التشغيل (أو التكاليف المستمرة) عادةً ما تكون أقل بكثير. فعلى سبيل المثال، بلغت التكلفة للفرد في تعداد السكان 2000-2001 في النمسا باستخدام استبيان ورقي تقليدي 6.9 يورو للفرد، مقارنةً بنقلنا حيث يعتمد التعداد بالكامل على المصادر الإدارية وبلغت تكلفته 0.2 يورو للفرد (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2011، ص 7-8).
- 92.** كيندال 2020، ص. 30.
- 93.** Daas وآخرون. 2009.
- 94.** لمناقشة معايير وعملية إدارة جودة البيانات الإدارية التي تشمل جودة البيانات الواردة وجودة معالجة البيانات وجودة المدخلات الإحصائية، راجع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا 2011، ص 37-42.
- 95.** الجمعية العامة للأمم المتحدة 2014.
- 96.** حكومة إسبانيا 2004، غير مؤرخ؛ المعهد الوطني للإحصاءات 2014.
- 97.** للحصول على توجيهات مفصلة، راجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ 2020.
- 98.** تشمل الموارد الرئيسية، من بين أمور أخرى، برنامج النساء مهمات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ومركز المعارف الإلكتروني العالمي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة، وخاصة تلك الموارد التي تركز على جمع البيانات ورصدها وتقييمها (www.endvawnow.org)؛ ومبادرة «kNOwVAWdata» التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في آسيا والمحيط الهادئ (https://knowvawdata.com/)؛ وعمل المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين على البيانات الإدارية بشأن العنف ضد المرأة في أوروبا (https://eige.europa.eu/gender-based-violence/data-collection)؛ والإرشادات والنماذج المتاحة عبر نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني (www.gbvims.com). وتشمل الموارد الخاصة بقطاعات معينة تلك التي تنتجها منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الشرطة والعدالة) لتوجيه عملية جمع البيانات الإدارية وتجميعها وتحليلها.
- 99.** مقتبسة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ 2020، الوحدة 10، ص 7.
- 100.** أوشاتس وآخرون 2021.
- 101.** مقتبسة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. 2020، الوحدة 10، ص 9
- 102.** إنجلترا وميلر 2014؛ هاجمان وايت 2008.
- 103.** حكومة المكسيك 2007، المادة 1 والمادة 38، البندين التاسع والعاشر.
- 104.** راجع <https://banevim.zacatecas.gob.mx/Banevim>.
- 105.** دينا هيريرا 2021.
- 106.** مقتبسة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون 2015، الوحدة 1، الفصل 2.
- 107.** منظمة الصحة العالمية 2021.
- 108.** هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون 2015.
- 109.** هاريسون وآخرون 2017.
- 110.** فيتن وآخرون 2008، ص 8، 52
- 111.** لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017).
- 112.** سكينيدر وآخرون 2017.
- 113.** برانكوفيتش 2021، ص 13-14.
- 114.** آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا 2021.
- 115.** دالي وبوهورز 2010.
- 116.** مجلس أوروبا 2011.
- 117.** النساء المناهضات للعنف في أوروبا 2019.
- 118.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2021. راجع أيضًا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2014، ص 15-16.
- 119.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2021. راجع أيضًا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2014، ص 17.
- 120.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2014، ص 16.
- 121.** المرجع نفسه.
- 122.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2021.
- 123.** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات 2014، ص 16.
- 124.** راجع أيضًا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015، ص 99.
- 125.** المرجع نفسه. يشمل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية على «علامة» للجرائم الإلكترونية ذات الصلة بخيارات الرد التالية: متعلق بالجرائم الإلكترونية، غير متعلق بالجرائم الإلكترونية، غير منطبق، غير معروف.
- 126.** من منظمة الصحة العالمية 2017(أ)، ص 155.

